

الهدى تحاور الدكتور
عبد العزيز التويجري

الهدى

فكرية إسلامية جامعة

العدد 32 — رجب 1416 / دجنبر 1995 — الثمن : 10 دراهم

الإسلام والمسألة الثقافية 2 العمل الثقافي

- من أجل ثقافة بانية — حسن الأمراني

- التقدم العلمي رهين بنجاح استراتيجية العمل الثقافي — محمد بريش

- نحو استراتيجية للعمل الثقافي الإسلامي — عبدالرزاق المروري

- العمل الثقافي ووسائل التثقيف — عباس زهير

- العمل الثقافي الجمعي بالمغرب — إدريس إلالة، رضا بنخلدون

نحو تيار فكري إسلامي جديد

أحمد كمال أبو المجد
عبد الحليم أبو شقة

الهدى

بسم الله الرحمن الرحيم

ولن ترضى عنك اليهود ولا النصارى حتى تتبع ملتهم قل إن هدى الله هو الهدى ولئن اتبعت أهواءهم بعد الذي جاءك من العلم ما لك من الله من ولي ولا نصير (120) سورة البقرة

الاشتراكات

عن أربعة أعداد

* في دول المغرب العربي :
  - الافراد : 50 درهما
  - المؤسسات : 75 درهما
  - التشجيعي : 100 درهم
* في الأقطار الأخرى :
  - العادي : 10 دولارات أمريكية
  - التشجيعي : 20 دولارا أمريكيا

يرسل الاشتراك باسم مدير المجلة على شكل حوالة بريدية أو على الحساب البريدي P 67 - 22 الرباط

محتويات العدد :

العدد الثاني والثلاثون

******

ربيع الثاني 1416هـ

أبريل 1995م

*****

المدير المسؤول :

المفضل فلواتي

*****

العنوان :

حي عز الله زنقة 2 رقم 1

شارع الموحدين فاس

المغرب

رقم الإيداع القانوني

82/62

الثمن :10 دراهم

-المقالات المنشورة تعبر عن رأي أصحابها

-المقالات التي لم تنشر لا ترد

الطبع :

مطبعة فضالة المحمدية

بسم الله الرحمن الرحيم

كلمة العدد

العمل الثقافي

لم يكن في نيتنا إنجاز عدد آخر عن **"الإسلام والمسألة الثقافية"**، إلا أن تفاعل المثقفين مع مواد العدد السابق وإلحاحهم على ضرورة فسح المجال لإسهامات أخرى دفعنا ـ نزولا عند هذه الرغبة ـ إلى تخصيص هذا العدد للموضوع ذاته.

ولئن كانت الأبحاث السابقة قد ركزت على تناول القضايا النظرية للثقافة من منظور إسلامي، فإن الأبحاث الحالية عالجت قضاياها التطبيقية، ممثلة أساسا في **"العمل الثقافي"**.

وهكذا نقدم للقارئ بعد مقدمة **"الثقافة البانية"** المحددة للإطار كله:

– مقالين عن **"استراتيجية العمل الثقافي"**؛ يوضح أولهما أن لا سبيل إلى التقدم العلمي في العالم الإسلامي إلا عن طريق استراتيجية ناضجة للعمل الثقافي يُتَخَلّى فيها عن **"استراتيجية الاستقالة"** الحالية، ليُتَحَلّى بـ **"استراتيجية التجنيد"**. ويقترح ثانيهما **"استراتيجية للعمل الثقافي الإسلامي"**، راسما الأهداف والوسائل، والمنطلقات والمراحل...

ومقالين عن **واقع العمل الثقافي**؛ نحا أحدهما منحى أفقيا بيَّن فيه موقع "العمل الثقافي" من مجالات الدعوة في المرحلة الراهنة، ثم تحدث عن وسائل التثقيف : المسموعة والمرئية والمقروءة. ونحا الآخر نحوا عموديا ركز فيه على **"العمل الثقافي الجمعي بالمغرب"** خاصة، منذ ظهر حتى اليوم.

كما يجد القارئ الكريم أعمالا قيمة أخرى ذات صلة بملف هذا العدد، كـ**"البيان"** الذي أصدرته **"مدرسة فكرية إسلامية"** كان الفقيد الأستاذ عبدالحليم أبو شقة ـ تغمده الله، جل ذكره، برحمته ـ من مؤسسيها، وبالحوار الذي أجري مع المدير العام للمنظمة الإسلامية للتربية والعلوم والثقافة (ايسيسكو) وغير ذلك.

وأملنا أن نكون قد وفقنا في اختيار الموضوع، وإثارة ما ينبغي أن يثار فيه من القضايا، ولفت الانتباه إلى ما يسهم بعض الإسهام في كشف غمة الأمة. والله ولي التوفيق وهو يهدي السبيل

الهدى

من أجل ثقافة بانية

الدكتور حسن الأمراني

﴿أَلَمْ تَرَ كَيْفَ ضَرَبَ اللَّهُ مَثَلاً كَلِمَةً طَيِّبَةً كَشَجَرَةٍ طَيِّبَةٍ أَصْلُهَا ثَابِتٌ وَفَرْعُهَا فِي السَّمَاءِ، تُوتِي أُكُلَهَا كُلَّ حِينٍ بِإِذْنِ رَبِّهَا، وَيَضْرِبُ اللَّهُ الْأَمْثَالَ لِلنَّاسِ لَعَلَّهُمْ يَتَذَكَّرُونَ. وَمَثَلُ كَلِمَةٍ خَبِيثَةٍ كَشَجَرَةٍ خَبِيثَةٍ اجْتُثَّتْ مَنْ فَوْقِ الارْضِ مَا لَهَا مِنْ قَرَارٍ﴾ (إبراهيم: 24–26)

1) عقم الثقافة السائدة

ليس الغرض من هذا البحث تتبع كلمة (ثقافة) في مصادرها اللغوية، وأصولها التاريخية، كما ليس من أهدافه أن يذهب بعيدا في الموازنة بين المذاهب التي ترى أن "كل ثقافة معينة هي انعكاس من حيث شكل مفهومها لمجتمع معين"، وتلك التي ترى - بصورة مجملة - أن الثقافة إنما هي ثمرة الفكر، أي ثمرة الإنسان، فتلك أمور فرغت منها، أو كادت، جملة من الدراسات والابحاث. وإنما هو محاولة لتأسيس معالم (ثقافة بانية) تخلف الثقافة السائدة التي يمكن تقسيمها إلى نوعين:

1) **ثقافة جامدة**، وهي ثقافة لا تكاد تعي حاضرها فضلا عن أن تستشرف مستقبلها، وهي تحاول أن تستمد وجودها ومشروعيتها من (التراث والأصالة) ولكن الأصالة في مفهومها تنحصر في أنه (ليس في الإمكان أبدع مما كان) ولذلك ينبغي العمل على تثبيت ما هو قائم، ومن هنا فهي تنظر إلى (التراث) نظرة قاتلة مميتة، حين تنظر إليه من زاوية سكونية ثابتة، وكأنها بذلك تحاول أن تجعل الماضي مهيمنا على الحاضر والمستقبل، دونما فقه للعناصر الثابتة، والعناصر المتغيرة.

2) **ثقافة منبتة**، وهي ثقافة تقوم على (الانفعال) أكثرمما تقوم على (الفعل). وأول مظاهر الانفعال في هذه الثقافة أنها تبدو كرد فعل للثقافة الجامدة في موقفها من التراث، وفي فهمها للأصالة، وهي تتبنى في أحسن الفروض الموقف الانتقائي الترقيعي. وأخطر مظاهر انفعالها أنها تقف منبهرة أمام حضارة الغرب، فهي تسعى جاهدة إلى (التغريب) أمتنا بدعوى أن النقلة الحضارية لا تتم إلا عن طريق (التغريب). وإذا كان الفعل الثقافي ضروريا وملحا في سبيل أية نهضة حضارية، فإنه يصبح أكثر ضرورة، وأشد إلحاحا، في عالم متغير مضطرب كعالمنا، وفي مجتمع متخلف يعيش شتى التناقضات كمجتمعنا، هذا المجتمع الجديد - القديم؛ فأنت تلمس هذا التخلف، وتراه رأي العين، في الميادين السياسية والاجتماعية والاقتصادية والفكرية والخلقية، غير أننا في هذه المرحلة الحاسمة من تاريخ أمتنا، لسنا بحاجة إلى تغيير الهياكل السياسية والاجتماعية والاقتصادية، بقدر ما نحن بحاجة إلى تغيير **ثقافي شامل**، يمس وجدان الإنسان، إن تغيير خارطة وجدان الإنسان العربي المسلم، وتنقية هذا الوجدان مما أصابه من مسخ وتشويه هو المنطلق لإقلاع حضاري جديد.

والثقافة، عموما، ليست مرتبطة بجانب محدود من جوانب الحياة، بل هي متصلة بكل مجالات النشاط الإنساني، من أفكار وعادات وأخلاق وفنون. إنها كما يعرفها (تيلر) "ذلك الكل المعقد الذي ينطوي على المعرفة والعقائد والفن والأخلاق والقانون والعرف وغير ذلك من القدرات"، وإذا أردنا أن نعرفها تعريفا يصلنا بمنشئها وأصولها، قلنا: "إنها المحيط الذي يعكس حضارة معينة، والذي يتحرك في نطاقه الإنسان المتحضر. وهكذا نرى أن هذا التعريف يضم بين دفتيه فلسفة الإنسان، وفلسفة الجماعة، أي مقومات الإنسان ومقومات المجتمع، مع أخذنا بعين الاعتبار ضرورة انسجام هذه المقومات جميعا في كيان واحد، تحدثه عملية التركيب التي تجريها الشرارة الروحية عندما يؤذن فجر الحضارات".

إن الثقافة ما لم تتحول إلى فعل، أو تعمل على دفع الإنسان إلى الفعل، تفقد شرائط وجودها.وتصبح نوعا من الترف الفكري الذي يكبل الطاقات ويعوقها عن الانطلاق. إن الفعل الثقافي ينبغي أن ينمي في الإنسان، أساسا، نوازع البناء. وإذا شئت فقل: إن الفعل الثقافي، ككل فعل تغييري، ينبغي أن يشتمل على عنصري الهدم والبناء: هدم العناصر المظلمة التي تشد الإنسان إلى الحضيض وتعوقه عن الانطلاق، وبكلمة واحدة: هدم أسباب الهوى. وبناء العناصر المشرقة التي تدفع بالإنسان إلى الحركة من أجل أن يسمو إلى مكانة التكريم الإلهي ﴿وَاتْلُ عَلَيْهِمْ نَبَأَ الَّذِي آتَيْنَاهُ آيَاتِنَا فَانسَلَخَ مِنْهَا، فَأَتْبَعَهُ الشَّيْطَانُ فَكَانَ مِنَ الْغَاوِينَ. وَلَوْ شِئْنَا لَرَفَعْنَاهُ بِهَا وَلَكِنَّهُ أَخْلَدَ إِلَى الارْضِ وَاتَّبَعَ هَوَاهُ، فَمَثَلُهُ كَمَثَلِ الْكَلْبِ إِنْ تَحْمِلْ عَلَيْهِ يَلْهَثْ أَوْ تَتْرُكْهُ يَلْهَثْ ذَلِكَ مَثَلُ الْقَوْمِ الَّذِينَ كَذَّبُواْ بِآيَاتِنَا، فَاقْصُصِ الْقَصَصَ لَعَلَّهُمْ يَتَفَكَّرُونَ﴾ (الأعراف 175-176)

ولا شك أن كل ثقافة تظل خاضعة، من حيث المفاهيم المنبثقة عنها، للمحيط الذي توجد فيه، ولابد لهذا المحيط من مقومات أساسية يتشكل داخلها الفعل الثقافي، ويوزن بميزانها، ونستطيع توضيح هذا الذي نقول، بأن نضرب مثلا، بالمقارنة بين مظهرين من مظاهر واقعنا الحضاري، والواقع الحضاري الغربي. فالمتفرج الأوربي بعامة، يفكر في جو من الحساسية الجمالية، بينما يفكر المتفرج المسلم في جو من الحساسية الأخلاقية، ومن أجل هذا لا يمكن أن يتشابه سلوكهما أمام المشهد الواحد.

فعندما يقتل عطيل ديدمونا - في مسرحية شكسبير- وينتحر، يبلغ انفعال المتفرج الأوربي أوْجَهَ، لأن الدائرة التي يعيشها في تلك اللحظة دائرة جمالية. أليس يرى نهاية مخلوقين عجيبين؟ بينما يظل انفعال المتفرج المسلم هادئا، في هذا المشهد، لأن دائرته أخلاقية، فهو يرى قاتلا ومنتحرا(1)

إن الثقافة السائدة، بشقيها، كفت عن أن تكون فاعلة، ونعني الفعل الإيجابي البناء المنسجم مع الطموح الحضاري لأمتنا، أي أن السطح الثقافي متحرك، ولكن الاغوار ساكنة. ويمكن أن يزداد هذا الأمر وضوحا حين نستعرض بعض مظاهر هذه الأزمة.

وأدل تلك المظاهر، ذلك الانفصال المريع بين المثقفين والجماهير، فالمثقف الذي ما فتئ يتحدث عن الجماهير، وينادي بالالتزام، يحس في واقعه، بغربة حادة داخل مجتمعه. ذلك بأنه يشعر أن هناك قطيعة بينه وبين هذه الجماهير التي يكتب عنها ولها. وهذه القطيعة ليست قطيعة لغوية فحسب، كما يتوهم بعض الناس، ولكنها قطيعة فكرية وسلوكية إن صح التعبير فكأن للمثقف عالمين : عالما يعيش فيه، منعزلا في أبراجه الثقافية مع زمرة من المثقفين، وعالما آخر قد يختلف اختلافا كبيرا، عن عالمه الأول، وهو عالم (الناس). ومن هنا يمكن أن نلحظ للشخص نفسه سلوكين متباينين في حياته (فتجده بالنهار ظرفيا ماديا، منضبطا، إذا مارس مهنة الطب، أو إذا مارس مهنة التدريس الجامعي، فهو مادي يكاد يهمل الغيب إهمالا تاما، ويتخذ الحياة بحسبانها نظاما تحركه القوانين المادية المنضبطة، وما يقبل عليه المساء حتى يقبل على شيخ من شيوخ الطرق، فيجلس إليه، ويستمع إلى الأوهام والخرافات فيصدقها أيما تصديق، ويحاول أن يستحضر روح والده - عليه رحمة الله - ويعيش في أوهامه، وهو مرتاح الضمير حتى يمسي عليه الليل. فإذا حل الصباح لبس بذلته الجديدة، واتخذ شخصية (دكتور).. ليمارس بها مهنة الصباح.

ومن مظاهر هذه الأزمة أيضا، غياب النظرة الشمولية، وسيادة النظرة الجزئية، أي أن المثقف عندنا عاجز عن التسامي إلى إدراك التصور الشمولي المنسجم المتناغم، الواصل بين عالم الغيب وعالم الشهادة. بل هو يعجز - حتى في حياته الدنيا - عن أن يكتسب نظرة شمولية للحياة، فتراه يحاول تفسير الأحداث والوقائع، اعتمادا على الجانب الاجتماعي، أو الاقتصادي أو النفسي، أو اللغوي أحيانا دون أن يرقى إلى إدراك الآثار السلبية أو الإيجابية، التي يمكن أن تحدثها هذه العوامل جميعا أو أشتاتا، وهذا القصور في التوفيق بين العناصر المختلفة، هو الذي أفضى إلى تمزق المثقف بين الثقافات الواردة، وهي بطبيعتها ثقافات متعددة ومتنوعة، ولكنها أيضا متباينة. بل ومتناقضة في كثير من الأحيان، وهذا التمزق ناجم أصلا عن عدم وجود قاعدة ثقافية ذاتية حصينة تمكن من الفهم العميق لمفهوم (تعايش الثقافات) كما يسميها مالك بن نبي، أو (حوار الحضارات) بتعبير روجيه غارودي.

---

(1)الحق أن انفعال المتفرج المسلم، في هذا المشهد، لا يظل جامدا، إلا انه انفعال يخالف انفعال المتفرج الاروبي على كل حال.. فهو ليس انفعال تعاطف وجداني، ولكنه انفعال إنسان يرى أمامه شخصا ينفذ جريمتين!!

ويرتبط أشد الارتباط بما نحن فيه، الركون إلى الواقع، والاستسلام للأهواء، وقبول ماهو كائن، بدعوى (الواقعية) أو (ليس في الإمكان أبدع مما كان)، ومن هنا سادت النزعة التبريرية الانهزامية، فكرا وسلوكا، والوجه الآخر لهذه النزعة، هو الرفض المجاني الذي لا يعرف ما يريد، أي محاولة (قهر الواقع) عن طريق الارتكاس في جملة من الشعارات الفارغة فكرا، والانغماس في ملذات الحياة الدنيا سلوكا.

وإذا كانت تلك بعض مظاهر الأزمة، فإن من أخطر نتائجها، ما أصاب الأمة من عقم، وشعور بالخيبة والمرارة، واختلاط القيم والموازين، ولا شك أن انعدام القاعدة الثقافية الذاتية الصلبة هو الذي جعل ساحتنا الثقافية تهب عليها رياح الشرق والغرب، فتظل عاجزة عن التمييز بين اللواقح منها، وبين الريح المدمرة.

2) من أصول الثقافة البانية

1) التطور والثبات: إن الأصل الأول هو أن ندرك أن الكون يقوم على دعامتين اثنتين هما: التطور والثبات، وكل إغفال لأي منهما يكون جهلا بطبيعة الكون. والحياة لا تستقيم إلا عندما يتحقق التوازن بين الثابت والمتطور، ومن هنا يكون الكشف عن العناصر الثابتة والعناصر المتطورة، المتصلة بالكون والحياة والإنسان، أمرا له أهميته القصوى؛ فالشمس تجري لمستقر لها، وهي في حركتها لها مدار لا تعدوه، وهذه الكوكب والنجوم السيارة، سابحة في أفلاكها، ولكنها في سباحتها لا تملك أن تنسلخ عن محيطها، وإلا اختل النظام. والليل والنهار في تعاقبهما، لهما سنة لا تتبدل. حتى هذا الجبل الذي تراه مستقرا أمامك، كشيخ وقور مفكر في العواقب، كما رآه شاعر الأندلس يوما، هو في حركة دائبة، وإن لم تدركها العين: ﴿وَتَرَى الْجِبَالَ تَحْسَبُهَا جَامِدَةً وَهِيَ تَمُرُّ مَرَّ السَّحَابِ، صُنْعَ اللَّهِ الَّذِي أَتْقَنَ كُلَّ شَيْءٍ، إِنَّهُ خَبِيرٌ بِمَا تَفْعَلُونَ﴾(النمل90).

كل شيء في حركة، ولكنها حركة موزونة مضبوطة لا تحيد عن النواميس التي أرادها الله عز وجل. والإنسان، ذلك المجهول الذي كلما ازددنا تعرفا عليه ازددنا يقينا بما نجهله عنه، هو أيضا في حركة دائبة، ظاهرا وباطنا، ولكنها حركة خاضعة لفطرة ثابتة لا تتغير. إنه منذ استخلفه الله في الأرض له شهوات تشده إلى الطين، وأشواق تتسامى به إلى الملأ الأعلى. والصراع قائم في ذاته أولا، بين نزعة الهبوط والارتكاس، ونزعة التسامي والارتقاء. فالتطور والثبات إذن هما ذانك القطبان اللذان تقوم عليهما الحياة.

2) انتفاء العبث: هذا الكون العجيب وهذا النظام الدقيق، وهذا الانسجام الهائل بين العناصر الثابتة والعناصر المتغيرة، كل ذلك لم يخلق عبثا، وإنما هو يسعى إلى غاية محددة، وإلى هدف لابد ملاقيه. وهذه حقيقة تشرق أنوارها في جوانب الفطرة السليمة، فإذا غفل عنها الإنسان نال من الضنك والحيرة بقدر غفلته عنها. ألا ترى إلى ذلك الأعرابي الذي سئل: كيف تدل على وجود الخالق؟ فأجاب: إذا كان السير يدل على المسير، والبعرة تدل على البعير، أفلا يدل هذا الكون العجيب على العليم الخبير؟

ومن هنا كان من أخطر ما ابتليت به الإنسانية من فلسفات، فلسفة العبث التي تعطل الطاقات، وتجعل الحياة قاتمة غير ذات جدوى، وتنشر "السيزيفية" البغيضة، بما تشمله من يأس ودمار.

3) الصراع: إنه الأصل الثالث الذي جعله الله عز وجل سبيلا إلى الصلاح، وهو من سننه الخالدة. أن الصراع قائم بين الحق والباطل لا يهدأ ولا يركن، فاذا سكن وسكت الحق، انتفى الصراع وظهر الفساد. ﴿وَلَمَّا بَرَزُوا لِجَالُوتَ وَجُنُودِهِ قَالُوا رَبَّنَا أَفْرِغْ عَلَيْنَا صَبْرًا وَثَبِّتْ أَقْدَامَنَا وَانْصُرْنَا عَلَى الْقَوْمِ الْكَافِرِينَ. فَهَزَمُوهُمْ بِإِذْنِ اللَّهِ وَقَتَلَ دَاوُودُ جَالُوتَ وَآتَاهُ اللَّهُ الْمُلْكَ وَالْحِكْمَةَ وَعَلَّمَهُ مِمَّا يَشَاءُ. وَلَوْلاَ دِفَاعُ اللَّهِ النَّاسَ بَعْضَهُمْ بِبَعْضٍ لَفَسَدَتِ الارْضُ وَلَكِنَّ اللَّهَ ذُو فَضْلٍ عَلَى الْعَالَمِينَ﴾ (البقرة 250-251)

﴿الَّذِينَ أُخْرِجُوا مِنْ دِيَارِهِمْ بِغَيْرِ حَقٍّ إِلاَّ أَنْ يَقُولُوا رَبُّنَا اللَّهُ. وَلَوْلاَ دِفَاعُ اللَّهِ النَّاسَ بَعْضَهُمْ بِبَعْضٍ لَهُدِمَتْ صَوَامِعُ وَبِيَعٌ وَصَلَوَاتٌ وَمَسَاجِدُ يُذْكَرُ فِيهَا اسْمُ اللَّهِ كَثِيرًا. وَلَيَنْصُرَنَّ اللَّهُ مَنْ يَنْصُرُهُ، إِنَّ اللَّهَ لَقَوِيٌّ عَزِيزٌ﴾(الحج: 40).

وللصراع أوجه متعددة، وإن كان جوهره واحدا. ونكتفي باللمحة العابرة فنشير إلى وجهتين من أوجه الصراع:

أ- فالصراع في وجهته الفكرية يتجه نحو تحرير الإنسان من كل الأنماط التي تكبله، والأشكال التي تعوق قدراته

الإنسانية من أن تنمو النمو الطبيعي، وتعمل على طمس خصائصه، ومسخ حقيقته، وتشويه فطرته، أي تحريره من كل ما يحول دون تحقيق إنسانيته، ولكن قمة التحرر لا تنال إلا بسبيل واحدة هي: تحقيق العبودية. **إن تحرر الإنسان الكامل من كل الطواغيت إنما يتم عن طريق تحقيق العبودية لله عز وجل.** إن درجة العبودية لله تعالى هي أسمى ما يمكن أن يسعى اليه الإنسان، ومن هنا نعت الله الكريم، رسوله محمداً، صلى الله عليه وسلم، في أكمل حالاته، بالعبودية فقال تعالى: ﴿سُبْحَانَ الَّذِي أَسْرَى بِعَبْدِهِ لَيْلاً مِنَ الْمَسْجِدِ الْحَرَامِ إِلَى الْمَسْجِدِ الاقْصَا الَّذِي بَارَكْنَا حَوْلَهُ لِنُرِيَهُ مِنَ آيَاتِنَا إِنَّهُ هُوَ السَّمِيعُ الْبَصِيرُ﴾ (الاسراء: 1).

ب ـ والصراع في وجهته الاجتماعية صراع بين المستضعفين والمستكبرين، وهذا هو المصطلح الإسلامي الشامل الذي يقصر دونه كل مصطلح آخر، ويقف غير مستوعب كل ما يتضمنه المصطلح الإسلامي من دلالات، ومن ذلك القول بالصراع الطبقي. ولتوضيح ذلك يمكن أن نتأمل تاريخ التحولات الكبرى، ولا سيما تاريخ الرسل والانبياء. ولنقف ـ على سبيل المثال ـ عند فترة من تلك الفترات، هي فترة موسى عليه السلام. لقد كان الصراع قائماً بين معسكري التوحيد والشرك. يقول تعالى: ﴿بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَانِ الرَّحِيمِ طَسِمٌ، تِلْكَ آيَاتُ الْكِتَابِ الْمُبِينِ نَتْلُوا عَلَيْكَ مِن نَبَإِ مُوسَى وَفِرْعَوْنَ بَالْحَقِّ لِقَوْمٍ يُومِنُونَ. إِنَّ فِرْعَوْنَ عَلاَ فِي الارْضِ وَجَعَلَ أَهْلَهَا شِيَعًا يَسْتَضْعِفُ طَآئِفَةً مِنْهُمْ يُذَبِّحُ أَبْنَاءَهُمْ وَيَسْتَحْيِي نِسَاءَهُمْ. إِنَّهُ كَانَ مِنَ الْمُفْسِدِينَ. وَنُرِيدُ أَنْ نَمُنَّ عَلَى الَّذِينَ اسْتُضْعِفُوا فِي الارْضِ وَنَجْعَلَهُمْ أَئِمَّةً وَنَجْعَلَهُمُ الْوَارِثِينَ، وَنُمَكِّنَ لَهُمْ فِي الارْضِ وَنُرِيَ فِرْعَوْنَ وَهَامَانَ وَجُنُودَهُمَا مِنْهُمْ مَا كَانُوا يَحْذَرُونَ.﴾(القصص1-6).

لقد كان في معسكر الشرك أنماط من العبادات التي تستعبد الإنسان، وتشل قدراته، وتحجبه عن نور اليقين، وأخطرها عبادة السلطان ممثلة في فرعون، وعبادة المتاع ممثلة في قارون. ولكن الذي يلفت الانتباه أن الإيمان كان هو الذي يصنع أحداث التاريخ، صناعة يعجز التفسير المادي عن تقديم مبررات لما كان يصاحبها من مواقف إلا عن طريق اللجوء إلى ما يسمى بالحالات الشاذة، وإعطاء كل حالة مصطلحا يدل عليها.

دعوة إلى الحوار: ونتيجة لما سبق، تقوم الدعوة إلى حوار ثقافي، في جو من الحرية المسؤولة، يمكن من تصحيح مسيرتنا الثقافية، "فالمبدأ الذي يمتلك إيديولوجية يؤمن بها ويعتقد صحتها، لابد أن يكون من أنصار حرية الفكر، وعلى العكس من ذلك المبدأ الذي لا يثق بنفسه، فإنه يحارب حرية الفكر" (الفكر الإسلامي هل يتجدد: 13). إنها دعوة إلى حوار مفتوح، وجدل بالتي هي أحسن، بعيدا عن الإرهاب الفكري المسلط على أعناق الناس وضمائرهم، فنحن نرى بعض الجهات التي لا تؤمن بحرية الفكر، إلا شعارا، قد تركب العنف موجة لتحقيق أهدافها، وهذا أمر لابد من تقريره لنكون على بينة من الأمر. يقول مطاع صفدي: "لقد انخرط المثقفون العرب في العنف، انخرطوا جميعهم، منذ أول مذبحة عقائدية، قامت في دنيا العرب بأيدي العرب أنفسهم، في عراق قاسم، وحتى الذين لم يلعبوا دور الزبانية، ولا دور الضحايا من المثقفين، فإنهم اشتركوا بالصمت، بالفرار أمام الحقائق، بتجاهل الفضائح الكبرى التي نظمها المثقفون.. عندما يشترك مثقفون بالإرهاب، فإنهم يتخلون عن الفكر بصورة حتمية، وتتحول عندهم الرؤية الموضوعية للأشياء إلى سلسلة من الهواجس المرضية، ولذلك فهم يدافعون عن (عقمهم) الجديد، باصطناع الوصاية على أقدار الجماهير وعلاقتها المادية، ومصيرها التاريخي" (نقلا عن الفكر الإسلامي هل يتجدد: ص 15) وانظر كذلك: محنة الفكر في العراق: هلال ناجي ومحي الدين اسماعيل، في مواضع مختلفة (كتب ثقافية).

3) من خصائص الثقافة البانية:

1) ثقافة ربانية:

«الربانية أولى خصائص التصور الإسلامي، ومصدر هذه الخصائص كذلك.. فهو تصور اعتقادي موحى به من الله -سبحانه- ومحصور في هذا المصدر لا يستمد من غيره»[2]. «.وميزة هذا التصور المنبثقة من خاصية الربانية ـ أن يلبي الكينونة الإنسانية بجملتها، ويدخل كذلك في دائرة إدراكها»[3] ولقد أودع الله عز وجل في نفس كل إنسان أشعة من الربانية، إذ خلقه بيديه وسواه ونفخ فيه

---

(2) خصائص التصور الاسلامي ومقوماته: سيد قطب ـ ص 43-دار الشرق: 1983.

(3) المرجع السابق: ص 46.

من روحه، ولكن الضعف البشري قد يميل بالإنسان عن الصراط، فيجيء الوحي ليحدد المعالم، ويبين الحدود. ولقد أجاب الوحي عن القضايا المصيرية الكبرى التي كانت تؤرق الإنسان (من مبدئه إلى منتهاه) وتلفه بنسيج من الحيرة والقلق والاضطراب، ثم دعاه إلى الانطلاق، وأطلق عقاله، وحثه على التحري والنظر والبحث، ولقد كان إعلان ختم النبوة بمحمد صلى الله عليه وسلم، كما قال محمد إقبال رحمه الله، إيذانا بدخول الإنسانية مرحلة الرشد: ﴿قُلْ سِيرُوا فِي الأرْضِ فَانْظُرُوا كَيْفَ بَدَأَ الْخَلْقَ﴾ (سورة العنكبوت الآية 20)

وليس الإنسان منفيا من مجال هذه الخاصية، بل هي تتجلى في أعظم مقاماتها في الإنسان، نظرا لمقام التكريم الذي خص به. والتحقق بالربانية يعصم من الزلل، ويجعل جهد الإنسان لا يضيع سدى، بل يصب حيث ارتضى الله. وهذا التحقق ليس إلغاء للذات ولا نفيا لها. وإنما هو التحرر من كل سلطان، غير سلطان الحق: ﴿مَا كَانَ لِبَشَرٍ أَنْ يُؤتِيَهُ اللَّهُ الْكِتَابَ وَالْحِكْمَ وَالنُّبُوءَةَ ثُمَّ يَقُولَ لِلنَّاسِ كُونُوا عِبَادًا لِي مِنْ دُونِ اللَّهِ وَلَكِنْ كُونُوا رَبَّانِيِّين بِمَا كُنْتُمْ تَعَلَّمُونَ الْكِتَابَ وَبِمَا كُنْتُمْ تَدْرُسُونَ﴾ (سورة آل عمران79).

2) ثقافة إنسانية:

وهذه من أخص خصائص الثقافة البانية، وهي مرتبطة ارتباطا وثيقا بالربانية، لأن كل ثقافة إنسانية لا يمكن أن تكون كذلك إلا إذا كانت ربانية، ومفهوم الإنسانية يشمل جوانب متعددة نذكر إثنين منها:

أ- إن الثقافة ينبغي أن تسعى إلى خدمة الإنسان وتكريمه، بالصورة المثلى، عن طريقة إنماء نوازع الخير فيه، فهي لا تصور لحظات الإحباط والارتكاس تصويرا يجعلها حتمية كصخرة سيزيف، بل هي تعمل على كشف قدرات الإنسان التي تمكنه من تجاوز تلك اللحظات، كما لا تسعى إلى إلغاء وجود الفرد الحق، بجعله عبدا لأهوائه ونوازعه وشهواته باسم التحرر، ولا إلى إلغاء وجوده عن طريق الذوبان والانسحاق داخل المجموع باسم خدمة الجماعة ونكران الذات.. إنها تنظر إلى الإنسان من حيث هو إنسان، له كينونة تتعدد صورها، وتتكامل ولا تتصارع، فلا ينبغي أن يطغى عنصر على حساب عنصر آخر.

ب- وهي ليست ثقافة إقليمية منغلقة، بل هي ثقافة منفتحة، ولكن انفتاح وعي وهدى.. إنها بتعبير آخر: ثقافة عالمية. ولكن العالمية هنا لا تعني أن الأديب، مثلا، ينبغي أن يلهث وراء أخبار العالم، ملتقطا الحوادث، غافلا عن واقعه وواقع أمته، بل تعني أنه في تناول قضايا أمته ليس منغلقا على الذات، فهو لا يعالجها بمعزل عن الوعي الإنساني العام، وهو في الوقت ذاته قد يتناول قضايا أمم أخرى، إلا أن هذا التناول ينبغي أن يصاغ صياغة منسجمة مع واقع أمته، فإذا هو أخطأ هذا الطريق، أخطأ الطريق إلى الإنسانية، ولن يشفع له من بعد شيء.. وكثيرا ما أخطأ بعض أدبائنا الطريق وهم يلتمسون "العالمية" فهم يلهثون وراء ما يجري في العالم غافلين أحيانا (أو متغافلين، لأن الانتباه قد يكلف غاليا) عما يعانيه أبناء أمتهم..

3) ثقافة محررة متحررة:

لا يماري أحد في أن القومة الحضارية تقتضي وحدة الأمة الشاملة، وهذه الوحدة ينبغي أن تنطلق من الشعور، ولا شك أن الفعل الثقافي من سبل تحقيق ذلك، إن لم يكن السبيل الأول.، ليست القضية قضية بحث عن الذات، فذاتنا الحضارية رغم ما ران عليها، واضحة الملامح، ولكن القضية تكمن في تحقيق الذات الغائبة، وتجذيرها في الواقع، للارتفاع بالإنسان من الارتكاس، والارتقاء به إلى معارج التكريم الإلهي. ينبغي أن نحرر الإنسان من كثير من العقابيل. ولكن كل ثقافة محررة ينبغي أن تكون متحررة أولا. وعملية التحرر ينبغي أن تلتفت إلى عنصرين: عنصر يتعلق بالماضي. وآخر يتعلق بالحاضر. فأما الماضي فينبغي فهمه فهما جيدا حتى يكون مصباحا يهتدى به. لا سيفا مصلتا على الرقاب. وللتحرر من سلطان الماضي ينبغي التسلح بالقاعدة التالية التي أقرها الإمام مالك رحمه الله: (كل يؤخذ من أمره ويترك إلا صاحب هذا القبر - يعني النبي صلى الله عليه وسلم).

وأما الحاضر فمازلنا منه في موقفين: فإما موقف الانبهار بالحضارة المعاصرة ومنجزاتها، المادية والفكرية، وهو انبهار يتجدد ويتخذ لنفسه صورا شتى، فنحن نتلقف مواليد هذه الحضارة، ولو كانت مخلوقات مشوهة، غير تامة الخلق، وغير مستوية، وهذا يشي بغياب الذات غيابا مطلقا. وإما موقف الرفض التام من موقع الخوف من الهجنة، وهذا يدل على غياب الوعي والاقتناع التامين بحقيقة الذات، وكلا الأمرين داء خطير ينبغي علاجه.

فلنكف عن اتخاذ الإنسان حقل تجارب، نخدره ونحقنه بما شئنا. من الفلسفات والمذاهب، وعن جعله غير واثق بنفسه ولا بمن حوله.

ولنكف عن التفكير نيابة عن هذا الإنسان

ليست هذه دعوة إلى الانغلاق، بأن نضع أنفسنا في قوالب جامدة، ولا هي دعوة إلى أن نغيب ذاتنا بالانسلاخ الحضاري، ولكنها دعوة إلى وحدة واعية بما يحيط بها من مظاهر التعدد، أو هي دعوة إلى التعدد داخل الوحدة.

4) ثقافة واضحة:

إن من شروط الثقافة البانية أن تكون واضحة الأهداف، ولكن من شروطها كذلك أن تكون وسائلها منسجمة مع طبيعة الأهداف، ومن هنا تتداعى القاعدة الميكيافيلية: (الغاية تبرر الوسيلة)، فالغاية، في مفهوم الثقافة البانية، لا تبرر الوسيلة، وإذا كان الهدف الأساسي هو تكريم الإنسان، وتحريره من كل مظاهر الخوف والتواكل والإحجام، فإن من الخيانة أن نسير بهذا الإنسان في سراديب التيه. وإذا كانت طبيعة العمل الأدبي، باعتباره رافدا جوهريا من الروافد الثقافية، تتنافى مع التسطيح، وتتطلب قدرا من الإشارات المحملة بالرموز، فإن ذلك لا ينبغي أن يكون مبررا للسقوط في الإبهام. وإلا تعطلت رسالة الأديب.

عندما يحتج الجمهور. ويعلن رفضه لأدب ما. بتهمة الغموض والإبهام. قد نتهمه بالضحالة الفكرية، ونقول : إن على الجماهير أن تصعد إلى الأديب لا العكس، مرددين مع أبي تمام قوله لمن اعترض على مذهبه: لم لا تفهم ما يقال؟ أما عندما يصيح الأدباء والنقاد أنفسهم، احتجاجا على انعدام التواصل الأدبي، فينبغي أن نصيح جميعا: كفى!

5) ثقافة متوازنة:

نحن بحاجة إلى "إعادة تشكيل العقل المسلم" وإلى إعادة تشكيل "وجدان المسلم" أيضا، فيصحح منهج التلقي، ومنهج الفعل، وهذه عملية بناء تقتضي الفهم العميق لطبيعة الإنسان حتى لا يختل البناء.. إننا بحاجة إلى "أنسنة" الإنسان، لا إلى تأليهه على طريقة "نيتشه"، ولا إلى سحقه ومسخه بأسلوب "كافكا".

وأنسنة الإنسان تقتضي التوازن داخل المتلقي، ولكن تتطلب أولا توافر التوازن داخل الفعل الثقافي نفسه..

إن البناء الحضاري رهين بفقه الإنسان، بشروطه الثابتة وعناصره المتغيرة. ورهين أيضا بفقه الزمان والمكان اللذين يسهمان في تشكيل العناصر المتغيرة. الإنسان والزمان والمكان: تلك هي الشروط الأساسية للبناء الحضاري. وكل تحول حضاري إنما هو نتيجة للتوازن الفعال بين هذه الشروط.

6) ثقافة مسؤولة واعية:

إن الشعور بالمسؤولية يزيدك إحساسا بالحرية، ويعمق في ذاتك أسرارها، ليجعلها تسري في أعماق الوجدان، ولكنه في الوقت ذاته يجعلك رقيبا على على حريتك. إنها، باختصار، ثقافة ملتزمة بطبيعتها، ولكن الالتزام فيها نابع من شعور داخلي عميق مرتبط بالحقيقة الكبرى، وهي أن الله عز وجل رقيب حسيب، وليست هناك سلطة خارجية تسلط السيف على الرقاب، أو تحصي أنفاس الناس، سواء أكانت سلطة أدبية أم سلطة سياسية..

ورب معترض يقول: ففيم إذن سجن عمر، رضي الله عنه، الحطيئة؟ فأقول: لم يكن تصرف عمر تكميما للأفواه، ولكنه كان تصرف المسؤول الذي يشعر بأن عليه حفظ أعراض الرعية، ويزداد الأمر جلاء إذا نحن قارنا بين موقفه هذا وموقفه من واليه النعمان بن عدي وقد بلغه قوله:

إذا كنت ندماني فبالأكبر اسقني
ولا تسقني بالأصغر المتثلم
لعل أمير المؤمنين يسوءه
تنادمنا بالجوسق المتهدم

إن المسؤولية تتحدد في التصور الإسلامي، وفقا للموقع، فتتسع أو تضيق، فالإنسان حتما مسؤول عن نفسه، ولكنه من موقعها المتميز قد يكون مسؤولا عن غيره. بتحديد العلاقة القائمة بينه وبين غيره، ولاشك أن مسؤولية المثقف مرتبطة بالوعي، فكلما ازداد وعيك ازدادت مسؤوليتك.كما أنها مرتبطة بمدى دخول دائرة الفعل الثقافي عن وعي وبصيرة كيفما كان حجم ذلك الفعل:

﴿وَلاَ تَقْفُ مَا لَيْسَ لَكَ بِهِ عِلْمٌ إِنَّ السَّمْعَ وَالْبَصَرَ وَالْفُؤَادَ كُلُّ أُولَئِكَ كَانَ عَنْهُ مَسْؤُولاً﴾ (الاسراء 36)

التقدم العلمي رهين بنجاح

استراتيجية العمل الثقافي

محمد بريش

أجمعت الدراسات الجادة على تميز الواقع الثقافي في العالم الإسلامي بفقدان الهوية عند المسلم المعاصر، واضطربت الرؤية عنده بخصوص كفاءته في صياغة مستقبله، وانعدام ثقته بنفسه في تحقيق سبق علمي وتكنولوجي في المستقبل القريب على أقرانه في المجتمع الإنساني، وبالتالي انعدام شخصيته وذوبان ذاته، مع ما يصاحب هذا الذوبان من ضباب فكري، وتغييب ثقافي، وتخلف علمي، واستقالة حضارية وإنسانية.

وتغيير هذا الواقع يتطلب استراتيجية للإصلاح محكمة المضمون، واقعية التحليل، عميقة التصور والاستنباط، تصاحبها دراسة استشرافية دقيقة وبعيدة المدى، وتطوير للبنيات الاجتماعية والسياسية والاقتصادية والتربوية، المشكاة للوعاء الذي سيفرغ فيه مضمون تلك الاستراتيجية، المكونة للنسيج الذي ستنجز على بساطه برامجها وتحقق عليه أهدافها. فما من دراسة جادة أنجزت لصياغة استراتيجية، سليمة للثقافة في مجتمع ما أو أمة ما إلا وكان مشروطا لتنفيذها وتعميق أثرها وجود مناخ ديمقراطي مبلور ومحرك للأفكار والتصورات التي تتضمنها وتوصي بها تلك الاستراتيجية.

فالثقافة كما يصفها مالك بن نبي رحمه الله "ليست علما خاصا لطبقة من الشعب دون أخرى، بل هي دستور تتطلبه الحياة، بجميع ما فيها من ضروب التفكير والتنوع الاجتماعي، وعلى الأخص إذا كانت الثقافة هي الجسر الذي يعبره المجتمع إلى الرقي والتمدن، فإنها أيضا ذلك الحاجز الذي يحفظ بعض أفراده من السقوط من فوق الجسر إلى الهاوية" ("شروط النهضة" مالك بن نبي، ص 130).

أ ـ شروط سلامة استراتيجية العمل الثقافي :

وإذا كانت الثقافة هي الجسر نحو التمدن والرقي، فالازدهار الحضاري رهين بسلامة استراتيجية الثقافة، وحجتنا على ذلك أننا لو أردنا أن نوجز مفهوم الثقافة الإسلامية لكفانا القول بأنها الإسلام حين يصبح حياة، ويتحقق ذلك من أمور شتى هي الضامن لسلامة الإنجاز لاستراتيجية الثقافة الإسلامية.

- أن يكون الرسول عليه الصلاة والسلام قدوة لكل مسلم،

-أن يكون كتاب الوحي قرآنا وسنة وكتاب الكون هما مصدري المعرفة في المجتمع الإسلامي،

-أن يكون العلم والعدل مقصدين أساسيين لتلك المعرفة،

-أن يسود في المجتمع مناخ قار من الحرية، على نسيج متماسك من النقد والحوار البناء.

أن يتوفر المجتمع على أسرة من العلماء والمفكرين والساسة والمبدعين خلص لله، دعاة لدينه، ومجاهدين في سبيل إعلاء كلمته، يشكلون نواة الانطلاق صوب أهداف الإسلام النبيلة، وإرساء نظمه الحكيمة.

-أن تتأكد رغبة المسؤولين والفاعلين في الساحة الثقافية في إيجاد المنظومة الفكرية والتربوية والثقافية اللازمة لتحقيق مناخ العطاء الفكري والعلمي، وجو الحرية الفردية والمجتمعية، وبساط النقد البناء والحوار الهادف، ونظام خدمة العلم والعدل.

ب ـ استراتيجية العمل الثقافي بين الاستقامة والتجنيد

في أواخر سنة 1978، قامت وزارة الثقافة الفرنسية بإنجاز دراسة من طرف الجمعية الدولية للمستقبلية حول "استشراف مستقبل التنمية"، وكان من نتيجة المناقشات والدراسات حول "أية ثقافة في المستقبل؟"، ان اتضح للباحثين أن هناك استراتيجية للثقافة (انظر العدد الخامس من مجلة FUTURIBLE التي تصدرها الجمعية الدولية للمستقبلية، شتنبر -17، والذي تضمن بحوث الدراسة المشار إليها.):

– استراتيجية الاستقالة :

وهي استراتيجية تتخلى فيها الفئات الشعبية بشكل تصاعدي عن كل منافسة للنخبة في مواجهة التقلبات المستمرة داخل المجتمع أو محاولة السيطرة على زمام حركتها. وهي استراتيجية تزيد من تأزم الوضع القائم، وتنتهي بمزيد من تمركز السلطة والإدارة بيد النخبة، ومزيد من الفرق للمجتمع تحت طوفان المشكل الناجمة عن الآثار السلبية غير المعالجة للتقلبات، وانحصار اتخاذ القرار وتحديد البدائل في أيدي زمرة منعزلة من الفاعلين وأصحاب القرار.

–استراتيجية التجنيد :

وهي استراتيجية تتخلى فيها الفئات الشعبية بشكل تصاعدي عن

كل منافسة للنخبة في مواجهة التقلبات المستمرة داخل المجتمع أو محاولة السيطرة على زمام حركتها، وهي استراتيجية تزيد من تأزم الوضع القائم، وتنتهي بمزيد من تمركز السلطة والإدارة بيد النخبة، ومزيد من الغرق للمجتمع تحت طوفان المشكل الناجمة عن الآثار السلبية غير المعالجة للتقلبات، وانحصار اتخاذ القرار وتحديد البدائل في أيدي زمرة منعزلة من الفاعلين وأصحاب القرار.

استراتيجية التجنيد :

وهي استراتيجية تجند فيها الضمائر الواعية في المجتمع للتمكين من الوصول إلى مستوى حضاري نوعي، والمشاركة الفعلية للفرد في صياغة حياته، والاهتمام ببيئته ومحيطه الاجتماعي، وإسهامه في تقويم ذاته، والتأثير ايجابيا على تطوير وإصلاح مجتمعه، بشكل يجعل من تقلبات ذلك المجتمع ومخاضها ظاهرة طبيعية توظف لصالح تطوير المجتمع، وليست هوسا يشل فعالياته ويحد من طاقاته، فمثل هذه الاستراتيجية تمكن من تطوير ثقافة تسمح بالانتقال من مجتمع أغلبية صامتة إلى مجتمع ذي أغلبية فاعلة، مقدمة على التصريح بما تعانيه، ومناقشة ما تعيشه من مشاكل، ومشاركة في صياغة برامج الإصلاح. استراتيجية تسمح بالانتقال من مجتمع سلطة جزافية إلى مجتمع سلطة واعية.

ولقد ظلت عديد من الإدارات الثقافية في عالمنا الإسلامي تعمل بمضمون الاستراتيجية الأولى، استراتيجية الاستقالة، وأضحى لزاما على جميع مؤسسات وإدارات الثقافة وأجهزتها في العالم الإسلامي العمل بالنموذج الثاني من الاستراتيجية الذي ذكرناه : استراتيجية التجنيد.

ذلك بأن النموذج الثاني كما هو جل وواضح للعيان، يسهم ويدفع الطاقات للانتقال من حالات الغموض، والاستهلاك السلبي، والتحجير على الفكر والإبداع، بشكل يسمح بتطوير بنى المجتمع وأطرافه بما يحفظ نوعيته وخصوصيته، ويقوي ذاته وأواصره، ويزكي عطاءاته، وينمي اشعاعات فكره.

هذه الاستراتيجية لها أهداف عامة وتفصيلية، ولها خصائص تميزها،ولها عقبات وعوائق يلزم أن تتخطاها لتصنع أو تسهم في صنع المستقبل المرغوب في للأمة الإسلامية. أما أهدافها العامة فهي تتمحور أساسا حول بناء الذات الإسلامية فردا ومجتمعا، وإصلاح مناهج الفكر، وبناء النسق الثقافي، وتحقيق الأصالة الإسلامية، مع ما يلزم من هضم للحداثة، واستلهام لمستجدات العلوم والتكنولوجية، وتمكين الأمة من الشهود الحضاري، وتبوء المكانة اللائقة بها في ما كانت به وبفضله خير أمة أخرجت للناس، تأمر بالمعروف وتنهى عن المنكر.

وتحقيق تلك الأهداف، يفترض في ميدان علوم المستقبل دراسة مشاهد مستقبلية مشروطة بتحقيق تلك الأهداف، ثم القيام بالتحليل العكسي لكيفية بلوغها إلى أن تصل للواقع المشهود. وهذا يقتضي الانطلاق من تحليل الواقع الثقافي الحالي، واستخلاص المسار الثقافي في التاريخ القريب، وتحديد جميع الفاعليات قرارا ومشاركة لمعرفة الجنينات الكامنة في الحاضر، والمشكلة للمستقبل.

إن استراتيجية التجنيد التي وصفناها قبل لا تكتمل إلا بعناصر ثلاثة

- ديمقراطية الصياغة والتطبيق،
- لا مركزية العمليات المدرجة،
- تنوع الميادين المطروقة،

وهي بذلك إن كانت تحتاج إلى دعم الدولة، واستنفار جميع مؤسساتها الفاعلة، وكل أطرها النشطة، فإنها ترفض أن تصاغ من طرف جهاز مركزي، أو طرف مفوض، بمعزل عن باقي القطاعات، من قطاع خاص وجمعيات ومؤسسات. فالإبداع يشترط إلى جنب الحرية والديمقراطية التنوع والتعددية. فالثقافة إبداع، وإعادة إنتاج، وعطاء مسترسل، ومتجدد الإقدام بفضل الاكتشاف والابتكار، وإلا فلا أمل في البقاء. ذلك أن سنن الله في تداول الأيام والزمن، عدم الرحمة بالمتخلفين عن مجال الإبداع والاكتشاف، والرب سبحانه ما وعد كسولا بخير. فالكسالى والمتخلفون تدكهم روح الصراع من أجل البقاء دكا، وتهوي بهم أعاصير الهيمنة الثقافية المعززة بذوبان الذات وتآكل المعرفة في مكان سحيق.

وليس بدع من الخير أن تكون مؤسسات وإدارات عديدة في مجال الثقافة مشلولة في العالم الإسلامي، أو معرضة للشلل كلما هبت ريح الأزمات واشتدت عاصفتها.

وليس عجبا من المعلومات أن تكون نفس المؤسسات والإدارات بالدول الصناعية صلبة العود قوية البنية. ففي بلدان العالم الإسلامي ينفق على الثقافة من المال العام في معظمها، ولهذا يكون للجهاز الحاكم القول الفصل فيما يخطط وينجز في المجال الثقافي. أما في الدول الصناعية فأزيد من 50٪ من الموارد المالية والبشرية (54٪ بفرنسا مثلا) هي من القطاع الخاص. ولهذا وغيره كانت تتميز الثقافة عندها بالتنوع والتعددية، وبالتالي بالعطاء والمردودية.

نحو استراتيجية للعمل الثقافي الإسلامي

عبد الرزاق المروري

أولا : مدخل عام

إن المشروع الثقافي الإسلامي قبل أن يكون عملا مفتوحا على التغيير ـ هو دراسة للواقع بأدوات موضوعية، وهو بعد ذلك رؤية تفرزها تلك الدراسة.

ويتجه هدفه ـ داخليا ـ إلى تكوين جهاز مفاهيمي يضمن أصالة المفاهيم الإسلامية وجديتها، وتوحيد الأرضية النظرية لدى المؤمنين بها.

وأما خارجيا فهدفه مناهضة الثقافة السائدة الفاسدة في سبيل سيادة ثقافة جادة بانية هادفة.

إن عملا بهاته الأهمية لا يمكن إنتاجه إلا داخل إطار مؤسساتي متكامل: يعمل كل طرف فيه على إثراء مجاله الخاص، لتتوحد تلك المجالات في شكل استراتيجية ثقافية عامة.

وحتى يوفر ذلك المشروع شرطي **الواقعية والعلمية**، لابد أن تضبطه ضوابط أساسية تتمثل في: الصرامة المنهجية، ووضوح المضامين، والتقويم المستمر.

ثانيا : الثقافة بصفتها نظرية فكرية :

1- التعريف: يصعب تحديد تعريف موحد لمفهوم "الثقافة"، وذلك راجع إلى اختلاف التخصصات، أي تعدد مواقع الرصد، مما يجعل تلك التعاريف قاصرة عن التحديد. وتبقى وسيلة الاستفادة من تلك المواقع والتخصصات هي الطريق الوحيد للوصول إلى تعريف أقرب إلى الشمولية، ومن ثم سينظر إلى **"الثقافة"** في حالتي السكون والحركة معا:

- في حالة السكون: تعتبر الثقافة - في هذه الحالة- وحدة شاملة متناسقة، دوافعها الحاجات الإنسانية العاطفية والأمنية والمعرفية، وهدفها إشباع تلك الحاجات.

وتتجلى على المستوى الاجتماعي: كتقاليد لغوية وفكرية وجمالية وكفائية. وعلى المستوى النفسي: كقواعد تحكم السلوك حسب المواقف الاجتماعية: (انظر الشكل1)

- في حالة الحركة : تعتبر الثقافة ـ في حالتها الحركية - كتفاعل للتصور والأحكام ـ المتفرعة عنه ـ مع الواقع اليومي، عبر العقل والعاطفة، حيث ينتج عن ذلك التفاعل مجموعة من المفاهيم والسلوكيات والنظم والفنون.

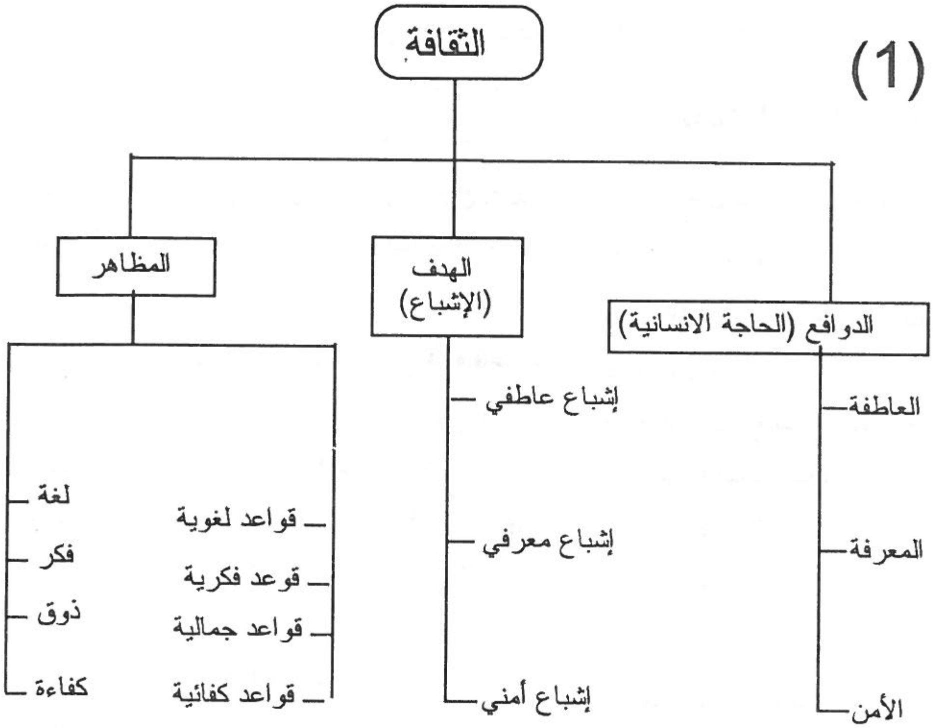
وبناء على ذلك فإنه يمكن **تعريف الثقافة الإسلامية بأنها تفاعل العقيدة -تصورا- والشريعة -أحكاما- مع الواقع اليومي عبر عقل المسلم وعاطفته**. وينتج عن ذلك التفاعل مجموعة من المفاهيم والسلوكات والنظم والفنون، كما يوضحه الرسم الآتي: (انظر الشكل2)

إن التأصيل التاريخي لمصطلح **"الثقافة"**(1) يدلنا على أنه ظهر في المنظومة الفكرية الأوروبية في القرن السادس عشر، وكانت أول لغة احتضنته هي اللغة الفرنسية، ثم اللغة الألمانية، حيث ترجم بعد ذلك إلى الإنجليزية. ورغم وجود هذا المصطلح في اللغة العربية منذ فترة بعيدة، وإنه لم يدخل في المنظومة الفكرية العربية إلا في القرن الحالي، وقد يكون ذلك تفسيرا -على مستوى المراحل- للبون الشاسع الذي يفصل المرحلة الثقافية الأوروبية- التي تعيش منذ زمن مرحلة العلاقة الثقافية الدولية، في حين ـ عند الثقافة العربية ـ لاتزال الدول

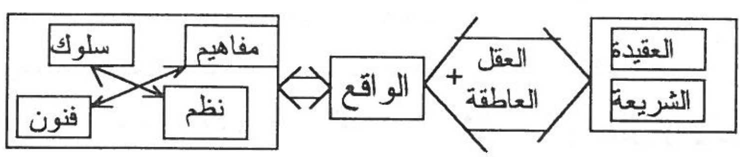
(1) انظر الثقافة والشخصية، ص : 29 -31. ط2 السنة 1983. د حسن الساعاتي.

العربية لم تستطع إنضاج مشروعها الثقافي الإقليمي، وبالأحرى إنضاج "الخطة الشاملة للثقافة العربية" وقد يكون ذلك قد انعكس على الحركات التغييرية المتواجدة بالمنطقة أيضا، حيث لم تفلح في إنجاز مشروع ثقافي تغييري

الشكل (1)



الشكل (2)



2- الخصائص: تعتبر الثقافة -ككل "كائن نظري" مركزي ذات خصائص معينة، تحدد طبيعتها، تلك الطبيعة التي ستسمح بتحديد حدود التعامل مع الثقافة وغيرها.

أ- **التكامل والشمول:** إن الثقافة كلٌّ متكون من العناصر الشاملة لحاجات الإنسان، والعاملة على إشباعها. و«إن العادات الاجتماعية أو الطرق الشعبية تتعرض لضغوط من أجل أن تتكامل وتتسق بعضها مع بعض»(2)

إن هذه الخاصية تدل على أن كل ثقافة عبارة عن نسق في حد ذاته، يهيمن بشموليته على كل جوانب الإنسان، ويسير باطراد نحو التناسق الداخلي.

ب- **التكيف والتغير:** «.إن الثقافة تتغير، وتتميز عملية التغيير الثقافي بأنها عملية تكيفية»(3) وتتكيف الثقافة حسب البيئة الجغرافية والتاريخية مع المتطلبات البيولوجية والسيكولوجية، عن طريق الاستعارة والتنظيم، وتدل هذه الخاصية على أن الثقافة تستخرج

(2) نفسه. ص : 79

(3) نفسه. ص: 76

من عمق الصراع الواقعي، وتسير دائما في اتجاه التطابق والاتساق مع ذلك الواقع، إما بإخضاعه أو الخضوع له

ج- التراكم والانتقال: «..تنتقل الثقافة من جيل إلى جيل على شكل عادات وتقاليد ونظم وأفكار ومعارف يتوارثها الخلف عن طريق المخلفات المادية، والرموز اللغوية. كما أنها تنتقل من وسط اجتماعي إلى وسط اجتماعي آخر. وبهذا المعنى فإنها تراكمية، فالإنسان لا يستطيع أن يبدأ دائما من جديد في كل جيل.»(4). وهذا يدل على الطابع التاريخي من جهة، الذي يؤصل للوجود التاريخي في موقع معين، كما يدل على الطابع الفضائي الذي يفسح المجال أمام ثقافة معينة للتوسع المكاني.

د- القابلية للتوجيه: إن الثقافة بقدر ما هي قوة فاعلة ومؤثرة في حياة الإنسان، هي كذلك قابلة لتحديد اتجاهها، وملء مكوناتها بمضامين يعمل الإنسان نفسه على صياغتها في شكل "ما يجب أن يكون" وتجاوز "ماهو كائن" إنه بقدر الوعي بهذه الخاصية، تتهيأ الاستطاعة على التعامل مع الثقافة لا كفعل فقط بل كانفعال يتأثر باستثارة الإنسان.

وحسب الخاصيات الأربع، يتحدد التعامل مع الثقافة، على أساس ضرورة استيعاب كل عنصر ثقافي حسب نسقه العام الذي يوجد فيه. هذا النسق الذي يعمل على التخلص من العناصر التي تضعف من تناسقه الداخلي، وتتحدد تلك العناصر حسب استعصائها على الاستجابة لواقع الصراع والاستمرار. بالإضافة إلى ذلك قدرة الثقافة على الامتداد الزماني والمكاني، مما يعني قدرة ثقافة ما على احتضان أخرى أو التعايش معها، وكذلك إدراك قدرة الإنسان -في مقابل ذلك- على تحديد ثقافة الغد.

و- التجديد(5) : هو استجابة المبادئ الدينية لحاجياتالتدين. وإن اتجاهه لا يحدده التخفيف ولا التضييق، وإنما يحدده الوفاء للمقاصد الشرعية، التي تراعي جعل الالتزام بالمبادئ الدينية في أرقى مستوى. وذلك يعني، من ضمن ما يعنيه، أن اتجاه التجديد -اليوم- يسير بقوة نحو مقاومة التبعية والتخلف والظلم والإكراه والتجهيل، في مقابل تجذير التنمية والوعي والحرية والكرامة والعدالة والتقدم.

إن هذه القضايا الأساسية، من الضروري أن يُعمق حولها النقاش حتى تتكون رؤية واضحة المعالم عن القضايا الفرعية التي تواجه العاملين في السير.

ثالثا: استراتيجية العمل الثقافي :

إن العمل في الساحة الثقافية، كما هو الشأن بالنسبة للعمل في باقي الواجهات الأخرى، يكتسي طابع التدافع قال تعالى: ﴿وَلَوْلاَ دِفَاعُ اللَّهِ النَّاسَ بَعْضَهُمْ بِبَعْضٍ لَفَسَدَتِ الارْضُ﴾ (سورة البقرة : 251)

وذلك التدافع يتخذ بعدين: بعدا داخليا، يتجلى في امتلاك القدرة على مقارعة البديل المقابل. وبعدا خارجيا، يتجلى في اجتثاث أصل المشروع الثقافي السائد الفاسد، في سبيل تجذير المشروع الثقافي الجاد الباني الرائد.

لا جرم أن هذا العمل يستلزم **بناء استراتيجية ثقافية**، واضحة المعالم، محددة الخطوات، منسجمة كل الانسجام مع ذاتها، وذلك يعني تحديد **منطلقات العمل الثقافي وأهدافه**، وطبيعته التي تميزه، **والمراحل** التي ينبغي أن يقطعها، ثم **الوسائل والأدوات** التي بها سيقوم بتحويل المشروع/الحلم إلى مشروع قائم. وهاهي اقتراحات في ذلك الأفق:

1- المنطلقات

هناك عناصر فكرية، لابد أن تكون حاضرة قبل الشروع في العمل الثقافي، وهي قد تسمو إلى درجة البديهيات، إذا ما أكد الواقع صحتها وثبوتها:

أ- ارتباط الثقافة بالواقع فعلا وانفعالا: إن العلاقة التي تربط الثقافة بالواقع، هي علاقة جدل مستمر. وذلك يعني أن الثقافة التي هي توجيه وتأطير للواقع، هي أيضا مرآة عاكسة له. وهذا يدل على أن **الواقع الثقافي، هو واقع قابل للتغيير**، مهما بلغت

(4) نفسه. ص :77

(5) انظر : تجديد أصول الفقه. د حسن الترابي. وفي فقه التدين، ج:2، ص: 38-57

درجة سلبيته. ولكنه يخضع لسنن كونية، على **العمل الثقافي** أن يكتشفها ويُسخرها.

ب- نوعية الاختلاف الثقافي هي التي تحدد طبيعة العلاقة الثقافية : إذا كانت طبيعة العلاقة التي تربط بين الثقافات، أو بالأحرى، بين **المشاريع الثقافية** القائمة والمحتملة، تتحدد انطلاقا من نوعية الاختلاف بين هذه الثقافات.

وإذا كان ذلك الاختلاف يتحدد هو أيضا حسب العناصر الإيجابية والسلبية لكل ثقافة، لتربط بينها في النهاية إما علاقة **انسجام أو تحاور أو تعايش أو تدافع.**

فإنه -حسب ما سبق- يتأكد أن العلاقة التي تربط **المشروع الثقافي القائم الآن** ذي الطبيعة التمييعية والتجهيلية والتزيفية أو ذي الطبيعة التغريبية والإلحاقية، **والمشروع الثقافي الإسلامي** الذي ستتضح طبيعته فيما بعد ـ لن تكون، بحكم تنافر الطبيعة، سوى علاقة تدافع. وبالتالي فإن ذلك التدافع سيتخذ شكل التغيير الجذري، من قبل المشروع الثقافي الإسلامي، وشكل محاولة الإجهاز، من قبل المشروع الثقافي القائم.

ج- الحضور الثقافي وسيلة إرساء المفاهيم التغييرية

إن «**الفعل الثقافي-التربوي** شرط أساسي لكل تحول حضاري»(6): ، وإنه لا شكل لذلك الفعل سوى الحضور على الساحة الثقافية، وارتياد كل مجالاتها وواجهاتها المتاحة، من أجل غرس المفاهيم التغييرية وإحداث «زلزال قوي عنيف يحرر من الخوف والتواكل والإحجام»(7)

د- المشروع الثقافي مجال من مجالات المشروع العام: إن التأكيد على أهمية **الفعل الثقافي** في التحول الحضاري، لا يعني بحال إلغاء أهمية الفعل الاجتماعي والاقتصادي والتربوي.. لا، ولا هو ترسيخ للثقافة الضيقة التي قد يتبناها البعض، حفظا للسلامة ورغبة في العافية، في ظل ثقافة الإكراه.

إن الحركة التغييرية التي تبتغي الشمولية في التغيير، لابد أن تتبنى الشمولية في الفعل. إضافة إلى أنه لن يحدث التغيير الحقيقي إلا المشروع الشامل، والذي لا يمثل المشروع الثقافي فيه غير مجال من المجالات.

هـ - التكوين الثقافي جزء من العملية التربوية: بناء على أن التربية -حسب الوجهة الإسلامية- شاملة، فهي تعمل على تغذية كل الجوانب التي تكوّن الكينونة الإنسانية انطلاقا من التربية الروحية إلى التربية النفسية إلى الاجتماعية إلى الثقافية إلى الجسدية وإذن **فالتثقيف أو التكوين الثقافي ليس إلا جزءا من كل هو التربية بمعناها الشامل.**

2- الأهداف

إنه بقدر وضوح الهدف ودقته، يكون وضوح العمل. وإن أهداف العمل الثقافي تنقسم إلى قسمين : هدف عام وآخر خاص.

أ- الهدف العام : هو تغيير الواقع الثقافي من التبعية والتردي والجهالة إلى آفاق التحرر والوعي وتحقيق الذات.

ب-الهدف الخاص: ويتجلى في **مناهضة المشروع الثقافي السائد الفاسد، والتمكين للمشروع الثقافي الباني الراشد**، وذلك عبر ممارسة نضالية ثقافية مستمرة؛ تتمثل في هدم ما حقه أن يهدم، وبناء ما حقه أن يبنى، بناء على متابعة وتقويم دقيقين للطرفين.

3- الطبيعة

تتحدد طبيعة العمل الثقافي انطلاقا من هدفه الذي حدده، وللتدقيق فإنه يجب الإشارة إلى طبيعة أساسه وهدفه ومضمونه وأسلوبه:

أ- خصائص الأساس: إن أساس العمل الثقافي في الإسلام أنه ذو طبيعة عقدية وشرعية:

---

(6) مجلة المشكاة : ع : 1 الافتتاحية

(7) نفسه، ص: 4

ـ عقدية: **لأن العمل الثقافي -كغيره- ينطلق من المصدر الرباني، ليتمثل في شكل ثقافة توحيدية تحررية، تعمل على غرس عقيدة التوحيد في نفس الإنسان، لتجعله متجها لله وحده بالعبودية والخضوع، راغبا كل الرغبة في التحرر والتماس الكرامة والعزة.**

ـ وشرعية: **لأن العمل الثقافي ينطلق أيضا من الشريعة الإسلامية وأحكامها القطعية الثابتة وأصولها الفقهية. وذلك يتجلى في الالتزام الفكري والسلوكي بالشرع، مما يضمن أصالته وأصالة من يتبناه.**

ب- خصائص الهدف: إن هدف العمل الثقافي عملي تغييري :

ـ عملي: **لأن هدف العمل الثقافي لا يتجلى في تأسيس نظرية فلسفية، بقدر ما يهدف إلى تحويل الفكر والنظر إلى ممارسة وسلوك، وربط المبدإ بالواقع المعيش**

ـ وتغييري: **لأن الاتجاه العملي للثقافة لا يتعامل مع الواقع وصفا أو تفسيرا فقط، بالإطلال عليه من الأبراج العالية، بل هو رفض لكل المظاهر السلبية في النفس والمجتمع، من خلال الالتحام بهذا الواقع، والغوص في عمق المعاناة اليومية للناس.**

ج- خصائص المضمون: إن مضمون العمل الثقافي أنه يتميز بالالتزام والشمولية والإنسانية.

ـ هو ملتزم: **لأن المضمون الثقافي مرتبط ارتباطا وثيقا بقضايا وهموم التغيير؛ يرفض الارتكاس نحو الغوغائية، أو ترسيخ المفاهيم التي تتناقض مع منطلقه العقدي والتغييري.**

ـ وهوشمولي: **لأن ارتباط العمل الثقافي بهدف التغيير الشامل، يجعل مضمونه ذا طبيعة شمولية، يستوعب جميع مجالات الحياة على تعددها ويعالجها.**

—وهو إنساني: **لأن الخطاب القرآني خطاب إنساني، يخاطب الإنسان على اختلاف عقلياته وعقائده. ومن ثم يجب على العمل الثقافي الإسلامي أن يفتح آفاقا للخطاب والحوار خارج حدود منطقته، حتى يكسب طابع العالمية.**

د- خصائص الأسلوب: يتميز أسلوب العمل الثقافي بالعلمية والتجدد:

ـ هو علمي: لأن الأسلوب الذي يجب أن يُتَبَنَّى هو الأسلوب العلمي؛ لا على مستوى البحث، ولا على مستوى الخطاب.

ـ وهوَ متجدد: لأن الأساليب التي يتوسل بها العمل للوصول إلى الهدف لابد أن تكون متجددة حسب الحاجات اليومية والمتغيرات الدولية، حتى يكتسي طابع الاستمرارية والفعالية.

هذه مجمل المميزات التي تطبع -أو يجب أن تطبع- **العمل الثقافي الإسلامي**، حتى يحقق الهدف المتوخى من **المشروع الثقافي الإسلامي.**

4- المراحل

إن المراحل التي على المشروع الثقافي الإسلامي أن يقطعها تنقسم إلى ثلاث مراحل: التنافس والريادة، والإمامة.

أ-مرحلة التنافس: وهي مرحلة صياغة البدائل الثقافية في كل مجال، خاصة الفني والأدبي..

ب- مرحلة الريادة: وهي مرحلة صياغة تلك البدائل العلمية في شكل مشروع ثقافي، بعد تكوين الأطر الثقافية في المجالات المختصة. وفيها سيتم إثبات الوجود الكيفي للمشروع الثقافي الإسلامي.

ج- مرحلة الإمامة : وهي مرحلة صياغة الواقع الثقافي حسب المشروع، وتمكين المشروع الثقافي من الواقع.

5- الوسائل

إن المراحل المحددة أعلاه لن يتم إنجازها إلا عبر وسائل عديدة يمكن تصنيف أهمها إلى نظرية وعملية:

أ ـ الوسائل النظرية:

1 ـ **التجديد**: إن التجديد سمة أساسية من سمات الشريعة الإسلامية، وقد عطلت منذ قرون، مما أدى إلى تعرض **الهوية الإسلامية** للخطر، وعرَّض التراثَ إلى مشكل الإنتاج السلبي الذي يتناقض مع الشريعة كمصدر للتراث نفسه. فمن أجل دعم **الهوية الإسلامية**، ومن أجل غربلة التراث، لابد من التجديد، حتى نضمن أن يبنى المشروع الثقافي على أساس فكري متين.

2 ـ **التأصيل**: إن تجاوز مرحلة الغزو الفكري **نحو القدرة على التحاور الحضاري**، يستلزم القيام بعملية التأصيل حتى نستطيع إنجاز مشروع "أسلمة العلوم". وذلك يقتضي الآتي:

ـ **استرجاع المنهج العقلي الإسلامي**:(8) لقد تميز العقل المسلم –في فترة إبداعه– بميزات أهلته ليرتقي ذروة التفكير في المجال الحضاري. وليرجع مبدعا كما كان لابد من استرجاع منهجه في التفكير، وهذا يقتضي دراسة للتاريخ العلمي والثقافي الإسلامي من أجل تحديد عناصره وخصائصه.

ـ **استيعاب الحضارة الإسلامية**: بالتشبث بكل العوامل الإيجابية التي أدت إلى نهضتها، وذلك يقتضي دراسة ذاتية **للذات الحضارية** تتجاوز الدراسة الاستشراقية.

ـ **استيعاب الحضارة الغربية** : وذلك بالتعامل مع خصائصها العلمية والإنسانية بكل وعي وجدية، واستبدال منهج الاستيعاب بمنهج النقل:

إن هذه الوسائل النظرية هي أساس الوسائل العملية التي يمكن إجمالها فيما يلي :

ب– الوسائل العملية:

1 –إمامة الطاقات الفكرية والشرعية للعمل الثقافي : إن أي عمل لا ربان له، هو عمل لا وجهة له، وإن العلماء والمفكرين إذا لم يتحملوا مسؤوليتهم أمام الله ثم أمام التاريخ للقيام بمهمة الإمامة والتوجيه للعمل التغييري الثقافي، فإنه لا نجاح لذلك المشروع.

2 –**إنشاء وبعث** المؤسسات التربوية والثقافية : لأن المشروع الثقافي لن يتم في فراغ، وإنما سينطلق من مؤسسات تعليمية وتربوية واجتماعية : انطلاقا من المدارس التمهيدية إلى الجامعات، ومن الكتاتيب إلى المساجد، ومن الجمعيات الثقافية إلى الفرق الرياضية، ومن دور الجرائد إلى دور النشر والتوزيع

3 –**تطابق العمل الثقافي مع المجالات الثقافية** : فالمشروع الثقافي لن يكون ناجحا إلا إذا عم جميع المجالات الثقافية، بل وحاول أن يبدع مجالات أخرى، إذ لابد له أن يعطي بدائل في كل من: الشعر والمسرح والرواية والنقد والسينما والرسم والفلسفة والموسيقى والإعلام... وغير ذلك.

4 –**تطابق العمل الثقافي مع الواقع الاجتماعي**: لأن العمل الثقافي ليس موجها إلى نخبة معينة، وإنما هو موجه لكافة شرائح المجتمع وفئاته وطبقاته، فلابد أن يتشكل في أشكال متعددة ليتسرب إلى هذه الشرائح والفئات والطبقات، مستغلا المناسبات الاجتماعية ليعبر عن نفسه ويوصل صوته إليهم عبر الأفراح والأتراح والتجمعات الرياضية والثقافية...وغيرها.

5– **التخصص والتفرغ: إن العمل الثقافي الإسلامي** مازال يعتمد على الهواية وعلى الموسوعية، في وقت تجاوز فيه العالمُ ذلك، نتيجة تشعب الحياة المادية والمعنوية للإنسان. ولذلك فإن الطاقات القائمة بهذا العمل لابد أن تتخصص في مجال واحد (كل في مجاله) حتى لا يتعرض عملها للارتجال والتقليد.

---

(8) مجلة : الهدى، ع : 15 ص : 36. حوار مع د. محسن عبدالحميد.

العمل الثقافي ووسائل التثقيف في المرحلة الراهنة

عباس زهير

أولا : موقع العمل الثقافي من مجالات الدعوة

قال تعالى ﴿قُلْ إِنَّ صَلَاتِي وَنُسُكِي وَمَحْيَايَ وَمَمَاتِي لِلَّهِ رَبِّ الْعَالَمِينَ﴾ (الانعام162) إن هذه الآية تبرز حقيقة ضخمة، إذا تحققت في الفرد كان لها ما بعدها، وإذا اهتدت بها الجماعة اهتدت إلى خير عظيم، وكان لها ما بعدها كذلك.

إن تمثل هذه الآية يبعد عنا كل تثاقل إلى الأرض، فهي لا تترك لنا هامشا لأنفسنا، ولا تقبل منا أن نعطي لله فضول أعمالنا. وأننا نحن أفرادا و جماعاتٍ، كل لا يتجزأ لله، في كل الحالات التي تعترينا؛ سواء ونحن نتجه إليه في الصلاة، أو ونحن نتجه إليه في الكد والكدح من أجل الرزق الحلال.

وإذا كانت هذه الآية تؤكد على وحدة الوجهة لله، فإن قول الله تعالى: ﴿قُلْ هَذِهِ سَبِيلِي أَدْعُو إِلَى اللَّهِ عَلَى بَصِيرَةٍ أَنَا وَمَنِ اتَّبَعَنِي﴾ (يوسف108) يلخص مهمة المتبع للرسول صلى الله عليه وسلم في الدعوة إلى الله، ولا يقبل منه غير هذا، وكل نشاط يقوم به الفرد أو الجماعة يجب أن ينصب في هذا المصب، وبغير ﴿أَدْعُو إِلَى اللَّهِ عَلَى بَصِيرَةٍ﴾ لا تتحقق فينا التبعية للرسول صلى الله عليه وسلم التي هي أولى الأولويات، بل لا وجود لغيرها إلا من جهة كونه وسيلة لها. وهي هي الجهاد اليوم. عن ابن مسعود رضي الله عنه أن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال : «ما من نبي بعثه الله في أمة قبلي إلا كان من أمته حواريون وأصحاب يأخذون بسنته ويقتدون بأمره، ثم إنها تخلف من بعدهم خلوف يقولون ما لا يفعلون ويفعلون ما لا يؤمرون، فمن جاهدهم بيده فهو مؤمن، ومن جاهدهم بقلبه فهو مؤمن، ومن جاهدهم بلسانه فهو مؤمن وليس وراء ذلك من الإيمان حبة خرذل» (رواه مسلم؛ انظر رياض الصالحين باب في الأمر بالمعروف رقم 187)

قال الأستاذ الشاهد البوشيخي معلقا على الحديث في محاضرته (المسلمون وشروط العودة) :«فإذاً هل ترك رسول الله صلى الله عليه وسلم لغير الجهاد حظا، هل يمكن أن يوجد مسلم غير مجاهد؟ في هذا الزمان الممتلئ بهذه النماذج؛ بهذه الخلوف التي تقول مالا تفعل، وأكثر من هذا تفعل مالا تؤمر به، مالم يأمرها به الله عز وجل، ما أمرها به الشياطين. هذا الظرف لا يصح إسلام المسلم فيه حتى يكون في رتبة من رتب الجهاد، أقلها أن يكون منكرا بقلبه».

إن المؤمن المتبع للرسول صلى الله عليه وسلم لا هم له إلا الدعوة، ولا تكليف هو مكلف به إلا الدعوة، ومن ثم فهي حاضرة في كل مجالات الحياة، لأنها النشاط الوحيد والأوحد للمسلم النموذج، سواء وهو فرد، أو وهو جماعة، أو وهو شعب، أو وهو أمة. إنها روح أي نشاط وهدفه، ومبتغى كل مجال ومآله.

ولعل الظرف الزماني والمكاني الذي نحن فيه يتطلب بذل الجهد في مجالات بعينها أكثر من غيرها، ومن ذلك :

1) المجال التربوي:

إن التربية تهدف إلى تشكيل وصياغة المسلم النموذج الذي يصلح لأن يكون لبنة لبناء الأسرة النموذج فالشعب النموذج لنصير وجها لوجه أمام بناء الأمة النموذج. وكل تساهل في هذا أو عدم إعطائه حقه اللازم له، يؤثر سلبا في مجموع البناء.

إن التربية هي المحرك الأساس لكل المجالات، وهي التي تهيئ اللبنات الأولى لكل الصناعات الأخرى وبدونها تتوقف كثير من

الصناعات.

فالمجال التربوي هو الوحيد الذي قد يستغني عن غيره، وغيره لا وجود له إلا به، ولا شخصية له إلا منه، ولا حضور له في غيبته.

ولذلك فخالص الجهد يجب أن يصرف في خالص التربية لتخريج خالص الرجال الذين يرفع على أكتافهم البنيان، في مختلف المجالات؛ **إذ انتاج "المسلم" سابق لانتاج "العالم" أو "المثقف" أو "الإعلامي" أو غير ذلك من المتخصصين.** والذي ينهض بانتاج "المسلم" أو يجب أن ينهض به - إنما هو أساسا التربية والتعليم. فالتربية هي مجال الصياغة والتشكيل، ومجال المحافظة على هذه الصياغة وتزكيتها، وترقيتها ومتابعتها في كل الأطوار، إنها بمثابة القلب من الجسم: يعطي الدم النقي إلى كافة الجسم، آخذا منه الدم غير النقي لتخليصه عبر الرئة فتوزيعه من جديد على كافة الجسم، وهكذا فهي تتابع وتزود وتخلص مختلف المجالات الأخرى.

2) المجال العلمي:

إذا كانت التربية قالب الصياغة ومحل التخريج. فإن المجال العلمي أساس الصياغة، ومنبت التربية، إن المتأمل في القرآن الكريم يجد معجما ضخما من الألفاظ إما يحث على العلم وأخذه وبذل الجهد فيه، وإما يؤسس المحيط العام للبحث العلمي، ومنه الحث على التأمل في الكون، وتدبره، والنظر فيه.

إلا أن واقعنا للأسف الشديدكأننا لسنا أمة ﴿اقرأ﴾ وكأننا لم ينزل فينا قوله تعالى **﴿قُلْ هَلْ يَسْتَوِي الَّذِينَ يَعْلَمُونَ وَالَّذِينَ لاَ يَعْلَمُونَ﴾** (الزمر9) وكأننا لم نسمع قوله صلى الله عليه وسلم: **«ومن سلك طريقا يلتمس فيه علما سهل الله له به طريقا إلى الجنة»** (رواه مسلم وهو جزء من حديث بدايته من نفس عن مؤمن : انظر رياض الصالحينرقم 247) إننا بعيدون كل البعد عن الاهتمام الواجب بالعلم؛ فلم نصل بعد إلى المنافسة العلمية بله الهيمنة العلمية أو الإمامة العلمية.

إن البحث العلمي هو روح المشروع الإسلامي وأساسه، وهو أداة الإحياء والإبداع والتحصين: فبه تحيا الأمة نتيجة معرفتها بربها ومعرفتها بمن حولها، وبه يسخر الكون وتعرف نواميسه وبه يحصن كل هذا، ويحافظ عليه من كل وسائل الافساد ووجوه التخريب.

ولن يتأتى لنا البحث العلمي الراشد، إلا بتهيئ المحيط العام الذي يحتضنه، وإن من أوجب الواجبات في ذلك أن نتجه بكل ما نملك إلى إيجاد الفضاء العام للعالم، ووسائلنا في ذلك أن نكثّر طرق تلقين العلم إلى كل المجتمع، و تحبيب ذلك إليه، سواء عن طريق الكتاتيب أو المساجد أو الجمعيات أو الدور أو غيرها من وسائل التعليم والإعلام، وإن تجاوز السقف العلمي الراهن يتطلب رفع **المستوى العلمي للمجموع، وذلك ليتأتى بزوغ نوابغ في كل المجالات.**

3) المجال الإعلامي:

العمل الإعلامي هو الأداة التي تشكل الرأي العام وتهيئه، مخاطبة كل الشرائح الاجتماعية باللغة التي تناسبها، وهناك من اعتبره **الطابور الثاني** وقد يكون الأول، لما له من وسائل خطيرة لها الحظ الأكبر في تشكيل القناعات وتمرير القرارات.

ولعل ما نراه من تفسخ وانحلال وميوعة مرده إلى هذا الطابور الخطير. ولتتأكد بنفسك من ذلك، انظر إلى ما تقدمه شاشة التلفزة بل إلى ما تقدمه هذه الشبكة التلفزية العالمية والتي تروج للمشروع الصهيوني، وسيظهر لك العجب العجاب: أن السيطرة الكلية على الإعلام في ديار الإسلام لغير الإسلام. ولايسمن ولا يغني من جوع وجود بعض الجرائد والمجلات هنا وهناك تسير لحظة وتتعثر لحظات...

لذلك فالمطلوب بذل الجهد كل الجهد لتأسيس عمل إعلامي قادر راشد؛ باستغلال الموجود أحسن استغلال وتشجيعه وتطويره، والعمل على إيجاد المفقود الأولى فالأولى بالتعاون والتعاضد والتكافل في الجهد.

ولا تنتظر بداية لإعلام إسلامي قبل ظهور جريدة واحدة على الأقل يومية تمثله؛ تتحرّى في الخبر الصدق، وفي التحليل والتعليق الحق، وفي التوجيه الهدى والسداد، وفيما تأتي أو تذر نفع العباد وصلاح البلاد.

4) مجال العمل الاجتماعي:

إن الواقع الاجتماعي للأسف واقع مزر؛ فهناك انتشار الأمية بجميع أشكالها الأبجدية والثقافية والعلمية، وهناك تقلص التدين الذي نتج عنه تفشي الفاحشة، والتخلق بالأخلاق الفاسدة واتباع الهوى، ومن هذا كله تخلّق الفقر ونما وتطور إلى درجة الفقر المذقع، وضَعُف التكافل وانحسر، وعمَّت الفردانية وهيمنت، وأوجدت لنفسها جهازا مفاهميا وإطارا عاما للتعبئة، من أمثلة، وحكايات.. وساد الظلم، ودان الضعيف للقوي...وصارت الأمة في أمس الحاجة إلى أناس يبيعون أنفسهم لله تعالى لإنقاذها مما هي فيه.

إن الأمة في حاجة إلى من ينظر إليها نظرة إشفاق و عطف وحنان، من يعمل على تفريج كربها، ليفرج الله عنه كربه يوم القيامة، وكروب هذه الأمة كثيرة ومتشعبة وشاسعة، وكل اتجاه في تفريج هذه الكروب هو اتجاه في تحسين وضعية الأمة، واتجاه في اغتنام الحسنات ولو بإماطة الأذى عن الطريق.

وإذا اعتبرنا تقلص التدين أُمُّ الكُرَبِ. فإن تخلصنا منه لن يتأتى إلا بضروب من البذل، واستعمال عدد من الوسائل. ولعل من أنجع الوسائل العمل الخيري الذي لا يرجى منه مقابل إلا من الله سبحانه وتعالى، ووجوهه كثيرة منها: المشي في حاجات الناس، وكفالة الأيتام، وسد حاجة الفقراء والمساكين ومساعدة العجزة والمرضى والعاطلين وإعانة الأحياء المحتاجة إلى التجهيزات الضرورية، من بناء المساجد والمدارس والمكتبات والمستشفيات، وإيصال الطرق والماء والكهرباء... وكل ما يحسّن أحوال الناس في دينهم ودنياهم.

لن يكون هذا كله ولن تكتب له الاستمرارية إلا بإحياء روح الجماعية، والتعاون والتكافل، والإحساس بالعضوية في الجسد الواحد، الذي إذا اشتكى منه عضو تداعى له سائر الجسد بالسهر والحمى.

ولن يكون هذا كله ولن يكتب له النجاح إلا بالبذل في سبيل الله ابتغاء مرضاة الله؛ إذ ماكان لله دام واتصل، وما كان لغير الله انقطع وانفصل.

5)مجال العمل الثقافي:

وإذا كان البحث العلمي هو الجندي المجهول الذي يرتاد كل جديد، ويمحِّص كل قديم: فإن العمل الثقافي هو ابنه البار، الذي يعمل على تعميم نتائجه على الطبقة الوسطى من الناس، تلك الطبقة التي لها حظ ما من العلم والتعلم.

وربط العمل الثقافي بتعميم نتائج البحث العلمي وطبعه بطابع البيئة، ربط إيجابي، فهو يترك فسحة كبيرة لطرد كل ما يخالف الحق والعلم، وجلب كل ما يوافقه، ولو كانت البيئة على غير ذلك، ولو كان المجتمع في عاداته وقيمه يخالف ذلك. لإن المحدِّد في التصور والتصرف هو العلم، ولا وجود لغيره من التقاليد والعادات إلا بما يخدم ذلك.

إن العمل الثقافي في حقيقته همزة وصل بين المختبر العلمي والمجتمع، إنه الأداة التي تقرأ نتائج البحث العلمي قراءة مطبوعة بخصوصية المجتمع، ثم تسعى لتعميمها في فئة ما يسمى اليوم بالمثقفين

ثانيا : وسائل التثقيف

وسائل التثقيف كثيرة جدا، ويصعب حصرها، لكن تيسيرا للعرض يمكن تقسيمها إلى ثلاثة أقسام كبرى : المسموعة، والمرئية، والمقروءة.

I- المسموعة:

هذه الوسيلة لا تعني بالتحديد أنها تدرك فقط بحاسة السمع، وإنما الغالب فيها هذا، وإلا فإن جلها يعضد بالإدراك البصري. لأن الإدراك البصري حاضر بنسبة ما في الخطب والمحاضرات، كما أنه لا يقل أهمية عن الإدراك السمعي في كلمات المناسبات.

وهذه الوسيلة أكثر شيوعا من غيرها؛ لأنها حاضرة في البيت والمجتمع، وفي المدينة والبادية، وعند الكبير والصغير، والغني والفقير.

ولعل أبرز المسموعات المثقّفة مايلي:

1) **ملفوظات الفضاء العام**: وأعني بها تلك الملفوظات التي يكثر تداولها في المجتمع من أمثال وحكم وغيرها؛ وبتداولها بتلك الكثرة تصاغ الشخصية وتغرس القيم، وإذا أردت أن تتأكد من ذلك فانظر إلى مضمون الأمثال والألغاز ، ثم صنفها وحاول أن تعرف نسبة شيوع كل منها فستجد كل صنف قد غرس من القيم والمثل ما يناسب شيوعه.

إن الفضاء العام في عمومه متجه وجهة سلبية، وذلك راجع إلى أن هذه الوسيلة هي ذاكرة الأمة، وهذه الأجيال المتأخرة منها، هي **أجيال القابلية للاستعار وأجيال الاستعمار** فكانت الذاكرة تبعا لذلك ذاكرة لا تنبع من الذات. ولدفعها في الاتجاه الإيجابي يلزم تجديد ذاكرة هذا الجيل والعودة به إلى دينه وأصالته، ولن يتأتى ذلك إلا بعد عمر طويل من الكد والكدح.

إن أنجع وسيلة تثقيفية هي هذه، والمطلوب أن تكون كل الوسائل أدوات اجرائية لها، لأنه إذا ارتفع الفضاء العام للمجتمع، أصبحت جل ألفاظه أصيلة مراعية حدود الدين منطلقة منه، وإذّاك لن تجد الوسائل الهدامة مكانها في المجتمع، ولن يجد المفسدون في الأرض أوكارا آمنة للتبييض والتفريخ.

ولرفع مستوى االفضاء العام للمجتمع يلزم تكثير عناصر الخير وادماجهم في المحيط العام. كما يجب تشجيع كل وسائل الخير المؤثرة في المجتمع ومنها الوسائل الآتية.

2) **كلمات المناسبات**: وهي من أنجع الوسائل في البناء والهدم؛ لأن الفرد في الأفراح يكون مستعدا نفسيا وماديا للاستقبال. **وغالبية مناسباتنا تستغل في إشاعة الفاحشة، ونزع البقية الباقية من الحياء**، وقليل منها الآن يتجه إلى البناء إلا أنه دون المستوى المطلوب ولذلك يجب تكثيره والرفع من مستواه، ليكون قادرا على المنافسة. كالمواعظ، والأناشيد، ووجوه الترفيه التي لا تتعارض مع الأخلاق وحرمة الدين.

3) **خطب الجمعة**: إن جمهور خطب الجمعة كبير جدا، وهي وسيلة لغرس الإيمان والفضيلة والتذكير بقضايا الأمة والدفع في **علاجها ولا ينافس التلفزة حق المنافسة في المجتمع الإسلامي إلا هذه الخطب؛ لضخامة جمهورها، ووجوب الاستماع إليها، وحرمة مكانها وزمانها...ولو أن الخطباء كانوا مفقهين في الدين والواقع والدعوة، مخلصين لله تعالى، ناصحين له ولرسوله ولأئمة المسلمين وعامتهم، لأحيا الله جل جلاله بهم الأمة بعد موتها.**

4) المحاضرات: ووجوه إلقاء المحاضرات كثيرة، قد تكون في مقر الجمعيات أو في دور الشباب كما يمكن أن تكون في الجامعات أو المؤسسات التعليمية أو غيرها، وقد تكون محاضرة واحدة أو عدة محاضرات كما هو الحال في الندوات.

ولتنجح العملية التثقيفية ينبغي اختيار المحاضرات البانية والمحاضر الكفء، والتحرك الإعلامي القوي الفاعل. وما أكثر ما تؤتى المحاضرات من هذه الجهة؛ فتضيع المحاضرة بسبب ضعف الإعداد لها وعدم توسيع الإعلان عنها.

5) **الشريط المسموع** : لقد أصبح الشريط المسموع في متناول كل الأفراد، وفي كل اللحظات، نظرا لسهولة استعمال المسجلة، فهو داخل كل حجرة في المنزل الواحد، وهو حاضر في كل وسائل النقل من سيارات إلى حافلات.. كما أن الراجل متيسر له ذلك

بالسماعة الخاصة به.

وللأسف فإن **الشريط في وضعه الراهن يغلب عليه الهدم**، خاصة في مجال الاغنية، وما خرج عن مجال الأغنية قد يكون فيه بناء بنسبة ما، أو ينبغي أن يكون؛ إذ الشريط وسيلة لتعميم المحاضرات والخطب و الدروس وجعلها في متناول كل الفئات؛ بل

هو وسيلة لتعميم كتب الثقافة الإسلامية كلها ـ لمن أحسن التصرف ـ على جميع المستويات وبكل اللغات واللهجات.

6) **المذياع**: وهووسيلة تشكيل القناعات وتمرير القرارات، وجل الموجود من الإذاعات مرتبط بالدوائر الغربية إما مباشرة كالإذاعات الغربية التي تبث برامجها في العالم الإسلامي، وإما عبر الإذاعات الرسمية في العالم الإسلامي المعتمدة كل الاعتماد على وكالات الأخبار الغربية.

ولذا يجب على الأفراد والمؤسسات أن تكتسب آليات تحليل الخبر؛ وذلك لمعرفة خلفية المرسل عامة، وفي تلك الجزئية خاصة.

كما يلزم المسؤولين في الأمة أن يوظفوا هذه الوسيلة في ما يخدم مصالح الأمة، ويوجهها نحو البناء.

II - المرئية:

هذه الوسيلة مرتبطة بالتقنيات التكنولوجية الحديثة، وتأثيرها أقوى من غيرها لما لها من قدرة على توظيف الإدراك السمعي والبصري في العملية التواصلية، وهي أكثر تشويقا للمُستَقْبِل، **و من سلبياتها أنها تفرض على المستقبل التفرغ لها دون غيرها**، على خلاف جل المسموعات، كما أنها ليس لها ذاك الانتشار الذي لغيرها، لكلفتها المادية والزمانية.

ومن أشهر المرئيات مايلي :

1) **السينما**: ولها شعبية كبيرة، خاصة في صفوف الشباب، إلا أنها في السنين الأخيرة نافسها منافسة قوية، **الفديو**، وكذا الشبكة التلفزية العالمية. وهي حاليا أداة خطيرة في الهدم ونشر الفاحشة، **ويرجع عدم وجود السينما البانية التي تعمل على إصلاح الفساد وترشيد العباد** إلى الكلفة المادية الباهضة لإنشاء هذه المؤسسة وكذا عدم الوعي بخطورتها.

2) **شريط الفديو**: والغالب فيه الآن في المجتمع نشر الميوعة، والتشجيع على الفاحشة، والترويج للسلعة الوافدة الفاسدة.

ومع أن انتشاره ضعيف، نظرا لكلفته المادية فإن أثره قوي جدا في الأوساط التي هو منتشر فيها وهناك وسائل لتسهيل الاستفادة منه كالكراء من النوادي.

والذي يجب على الأحياء من الأمة هو ترويج الأشرطة ذات الصلة بهموم المجتمع، والتي لها القدرة على تصحيح السير، والدفع بالأمة نحو غد أفضل.

ومما يعين على ذلك فتح محلات تسجيل قادرة على المنافسة، وتسهيل عملية تسويق الشريط الذي يسهم في البناء بكل سبيل.

3) **التلفزة**: وقد بلغ من خطورته أن صار **الوسيلة الوحيدة التي استطاعت في جل الأسر أن تكون بدلا من رب الأسرة في التربية**. إن أفراد البيت صاروا لا يجتمعون إلا والتلفزة أمامهم، وغالبية حواراتهم مستقاة من هذه الآلة. وأوقات الطفل في البيت صارت موزعة بين التلفزة والنوم، ولاحظ لغيرهما إلا ماكان يسيرا للدراسة، وهذا لا يتحقق أحيانا إلا بعد متابعة من الأسرة.

لقد أصبحت التلفزة في صورتها الأخيرة (الشبكة العالمية) خطرا كبيرا على الأجيال، لما لهذه الشبكة من قدرة على صياغة الإنسان بأسلوبها الماكر، بالمسلسلات وغيرها.

ولو أن هذاالجهاز يتحول إلى مؤسسة للإصلاح والبناء، فسيحدث تحويلا جذريا للمجتمع في سنين معدودة سيحوله من مجتمع الهدم إلى مجتمع البناء، ومن التبعية إلى الأصالة، ومن الوهن إلى الحضور الحضاري، ومن الاتكالية إلى التوكل، ومن الإمعية إلى الإمامة.

III – المقروءة:

هذه الوسيلة شعبيتها ضعيفة بالمقارنة مع الوسلتين السابقتين وذلك لما تتطلبه من معرفة بالكتابة والقراءة. **لكن أثرها مع ذلك قوي، لتوجهها إلى النخبة أو ما يشبه النخبة**. ومن أبرز المقروءات ما يلي :

1) **الكتاب**: ويعد أقدم صورة ناضجة من المقروءات، وعادة ما ويغلب عليه الاتجاه العلمي، لذلك فهو لا يتأثر كثيرا بالزمن، ولا يتفاعل تفاعلا آنيا مع الوقائع، لكنه أفضل وسيلة للمعالجة الهادئة للقضايا الساخنة، وأفضل سبيل للعرض المنطقي المنظم لأمور الدين. ولذلك ينبغي الاستكثار منه بأحجام مناسبة، لا تُمل ولا تُخل، وعرضه في المعارض بأثمان هي في متناول أغلب الناس **وما أحسن أن ينتدب رجال أنفسهم لهذا الوجه من وجوه البر، فيؤسسوا**

دورا للنشر مشجعة على نشر الخير، مالئة الأسواق بما لذ وطاب من شهي الكتاب بأزهد الأسعار.

2) **المجلة**: وفيها الفصلي والشهري والأسبوعي، ولكلٍّ وظيفة والحاجة إليها جميعا ماسة، والخصاص فيها جميعا كبير. وهي أفضل وسيلة للمتابعة الهادئة الرزينة، والعرض المركز المؤثر.

لذلك ينبغي تشجيع الموجود الصالح منها، والعمل على إيجاد المفقود، على أن يؤسس ذلك بعلم، ويبنى على التكامل. وكم من مجلات أحيت أرَضين، وعند "الأمة" الخبر اليقين.

3) **الجريدة**: وهي تخالف غيرها في ارتباطها بالزمن؛ فهي لحظية، وغالبا ما تتناول حدثا لحظيا، وانتشارها يفوق المجلة والكتاب، والموجود منها أغلبه للأسف متنكر لأصالته، تابع لغيره، متفاعل مع حاجات الغرب، أكثر من تفاعله مع حاجات الأمة.

إن الجرائد التي ترشد ولا تضل، وتبني ولا تهدم، ضعيفة القدرة، قليلة العدد، ودورتها الزمنية كبيرة، ومستواها هزيل. ولاتزال تتلمس في خضم الواقع المزري الطريق، رغم ما تعانيه من الضيق المادي والمعنوي. ولذلك يجب على مريدي الخير ومحبيه تشجيعها بالكتابة والترشيد والنصح والتعميم والشراء والدعم.

وخلاصة ما سبق :

أن للدعوة مجالات متعددة يجب الاهتمام بها جميعها.

وأن مجال العمل الثقافي منها مجال مهم؛ فهو الذي يوزع غيث الهدى والعلم على الطائفة الفاعلة المنتجة المحركة للمجتمع: طبقة ما يسمى بالمثقفين اليوم، أو الراغبين في التثقُّف.

وهو الذي يوظف جميع وسائل التثقيف؛ المسموعة والمرئية والمقروءة ويوجهها بإحسان، أو ينبغي أن يكون كذلك.

ومن ثم وجب صرف العناية له، بالكم والكيف الذي يناسبه؛ مضامين وإشكالات، مادة وأطرا، مراحل ووسائل وأساليب لتسريع عمليات التحول والبناء الحضاري المنشود.

قال العلامة محمد بن عبد الكبير الكتاني الفاسي (ت: عام 1327هـ، 1909م) :

« إن من أسباب انحطاط الأمة الإسلامية في كل صقع، إهمال من نبغ فيهم، كاتبا أو شاعرا أو مشيرا، أو صانعا يحسن صنعة التجصيص أو البناء أو الأواني أو الثياب، أو صاحب صوت حسن، أو ينحاش إليه الخلق، يرمونه رمية واحدة، عن قوس واحد، ولم يكن صدر الإسلام كذلك»

العمل الثقافي الجمعي بالمغرب

رضا بنخلدون – إدريس إلالة

أولا : التعريف :

1– تعريف الجمعية:

الجمعية مؤسسة ثقافية (بالمفهوم العام للثقافة)، وإطار قانوني لتكافل الطاقات والجهود من أجل تحقيق أهداف محددة حسب طبيعة الجمعية. والعمل الجمعي شكل من أشكال العمل العام الموجه لفئات الجماهير الواسعة وذلك حسب الهدف والمجال الذي حدد لهذا العمل، ويعرف الفصل الأول من قانون الحريات العامة الجمعية بكونها: «اتفاق لتحقيق تعاون مستمر بين شخصين أو عدة أشخاص، لاستخدام معلوماتهم أو نشاطهم لغاية غير توزيع الأرباح في ما بينهم».

وحسب نوعية مخاطبيها وانطلاقا من مجالها تتحدد طبيعة الجمعية:

فقد تكون الجمعية: جمعية ثقافية، أو سياسية، أو اجتماعية خيرية، أو اجتماعية مهنية (النقابات)، أو فنية، أو رياضية، وقد تخاطب تبعا لمجالها: فئة محدودة من الناس فتوجه للنخبة أو لفئة معينة، وقد تكون جماهرية واسعة، وقد تخاطب المثقفين خاصة، كما أنها قد تتوجه نحو الفئة الأمية، وقد ترتبط بفئات عمرية مختلفة: الأطفال، الكهول، الشباب، الشيوخ، وقد تختار فئة عمرية دون أخرى، وقد تختار الموسرين دون غيرهم، كما قد يكون العكس تماما.

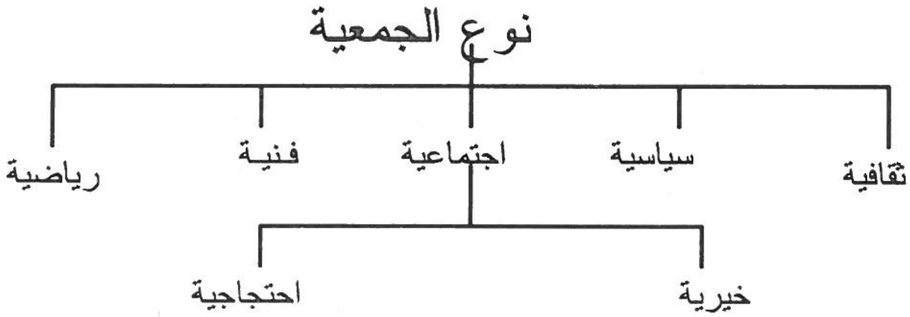
وانطلاقا مما سبق ذكره، فالعمل الجمعي هو كل إطار ينضوي تحته مجموعة من العاملين من أجل تحقيق هدف مشترك، هو بالأساس عمل تربوي (بالمعنى الشامل للتربية) يهدف إلى المساهمة في بناء الإنسان. لذلك فهو يضم كل الأنشطة الهادفة إلى غرس المعاني والقيم المنبثقة من عقيدة العاملين فيه على حسب المستويات الفكرية والتصورية والوجدانية والسلوكية. وهو من هذا المنطلق يشتمل على العمل السياسي (الأحزاب، والنقابات، والمنظمات) والعمل الثقافي (الجمعيات، والنوادي الرياضية..) فكل من العمل السياسي والعمل الثقافي يهدف إلى تحقيق نمط من الحياة لكن وسائلهما في تحقيق هذا المسعى مختلفة. فالعمل السياسي يعتبر اجتماعا بشريا مناضلا هادفا إلى امتلاك السلطة من أجل تطبيق برامج اجتماعية واقتصادية وسياسية، وبناء مؤسسات تضمن أسلوبا معينا للحياة، أما العمل الثقافي فيسعى إلى التكوين المباشر للإنسان من خلال برامج تربوية/ثقافية في حدود ما تسمح به إمكانيات الجمعية كإطار قانوني وليس من خلال امتلاك الأدوات التنفيذية (السلطة). وهذا لا يعني انفصال السياسي عن الثقافي انفصالا تاما، بل هناك تداخل في ما بين السياسي والثقافي.(انظر الشكل)

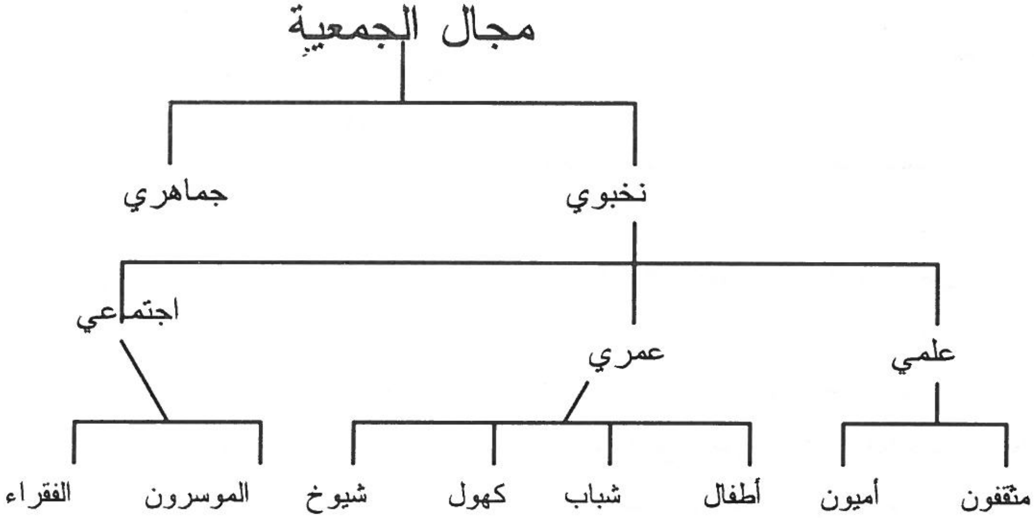
2– تعريف الثقافة:

يعتبر مصطلح الثقافة من المصطلحات النظرية الزئبقية التي يصعب تحديد تعريف موحد لمفهومها، وذلك راجع إلى اختلاف مواقع الرصد والتخصصات. وإذا كانت كلمة الثقافة من أكثر المفاهيم تداولا فإنها من أكثرها غموضا وتلونا، فالتعاريف المقترحة خلال العقود الأخيرة على الأقل بلغت حدا من التنوع يصعب معه الاتفاق على تعريف موحد إن التعدد في التعاريف يرجع بالأساس إلى تعقد الظاهرة الثقافية وارتباطها بمختلف مكونات الإنسان الروحية والعقلية والسلوكية. كما أن لها ارتباطاتها بآثار الإنسان في محيطه الطبيعي والاجتماعي.

فحسب الجذر اللغوي لمادة ثقف نجد أنها تعني ثلاثة معان:

أ– **الفهم والحذق واللقف**: فاذا كان معنى الفهم واضحا، فإن الحذق يعني المهارة، واللقف هو سرعة الأخذ بالفكر أو باليد ومنه مصدر اللقافة.. ثقف ثقافة أي صار حاذقا ففي حديث الهجرة الذي رواه البخاري «هو غلام شاب لقن ثقف» أي ذو فطنة وذكاء. والمراد أنه ثابت المعرفة بما يحتاج إليه.





ب– **تقويم ما اعوج** : الثقاف : حديدة تكون عند القواس والرمّاح يقوم بها الشيء المعوج فتثقيف الأقوّاس والرِّمَاح يعني تسويتها. وهناك المعنى المعنوي في وصف عائشة أم المؤمنين رضي الله عنها لأبيها أبي بكر الصديق يوم السقيفة بقولها: «وأقام أوده بثقافة» أي أصلح أحوال المسلمين. وكذلك في حديث أم حكيم بنت عبدالمطلب : «إني حصان فما أكلم، وثقاف فما أعلم».

ج– **الظفر بالشيء (وجدان الضالة)** : ثقفت به اذا ظفرت به. قال الشاعر: فإما تثقفوني فاقتلوني.

وإذا حاولنا أن نتتبع استعمال كلمة ثقف في القرآن الكريم، فسنجد أنها جاءت في ست آيات بالمعنى الأخير أي الوُجدان ــ الظفر بالشيء ـ

1 ثَقِفتُموهم: ﴿وَاقْتُلُوهُمْ حَيْثُ ثَقِفْتُمُوهُمْ﴾ (آية 190: سورة البقرة..)

2 ثَقِفتُموهم:﴿فَخُذُوهُمْ وَاقْتُلُوهُمْ حَيْثُ ثَقِفْتُمُوهُمْ﴾ (آية 89: سورة النساء).

3 تَثْقَفَنَّهُم: ﴿فَإِمَّا تَثْقَفَنَّهُمْ فِي الْحَرْبِ فَشَرِّدْ بِهِمْ مَنْ خَلْفَهُمْ﴾ (آية 57: سورة الأنفال)

4 يَثْقَفُوكُم: ﴿إِنْ يَثْقَفُوكُمْ يَكُونُوا لَكُمْ أَعْدَاءً﴾ (آية 2 سورة الممتحنة).

5 ثُقِفُوا: ﴿ضُرِبَتْ عَلَيْهِمُ الذِّلَّةُ أَيْنَ مَا ثُقِفُوا إِلَّا بِحَبْلٍ مِنَ اللَّهِ وَحَبْلٍ مِنَ النَّاسِ﴾ (آية 112: سورة أل عمران).

6 ثُقِفُوا ﴿مَلْعُونِينَ أَيْنَمَا ثُقِفُوا أُخِذُوا وَقُتِّلُوا تَقْتِيلًا﴾ (آية 61: سورة الأحزاب)

وقد استعمل القرآن الكريم بدلا من كلمة الثقافة كلمتي القراءة والتعليم لأن معناهما أعم وأشمل وبدونهما لا يمكن أن تكون هناك ثقافة.

فكلمة الثقافة تعني من بين ما تعنيه كل ما فيه استنارة للذهن وتهذيب للذوق وتنمية الملكة النقد والحكم لدى الفرد والمجتمع. وقد تعني لدى البعض كثرة المطالعة والتكديس المستمر للمعلومات. وبعضهم يرى الثقافة بمعنى كلمة Culture التي لها دلالاتها الاجتماعية والبيئية في المجتمع، والبعض يربطها بنوعية المعلومات والبراعة في استيعابها وتطويرها وتطويعها من أجل خدمة البيئة الاجتماعية. وهناك استعمالات (خاصة عند الألمان) تنظر إلى الثقافة باعتبارها تشكل جانب التقدم الفكري في حياة الأشخاص، بينما الجانب المادي في هذه الحياة يتم التعبير عنه بالحضارة، فالثقافة هي روح حضارة معينة، بينما الحضارة هي تجسيدها المادي.

وهناك من يقلب المعادلة بحيث تصبح الثقافة جملة الوسائل الجماعية المستعملة في التغلب على الوسط الطبيعي (العمران، والتكنولوجيا، وتطبيقاتها..) وتصبح الحضارة جملة الوسائل التي يستعملها الإنسان للسيطرة على ذاته ولتطوير نفسه روحيا وفكريا.

ومن الناس من يجعل من الثقافة جزء من حضارة أعم جغرافيا وذلك بحصر الثقافة في مجتمع معين، ويجعل من الحضارة جملة الثقافات التي توجد بينها روابط معينة. فتكون هناك مثلا ثقافة مغربية وأخرى جزائرية وحضارة عربية. وأكثر استعمالات كلمة حضارة في البلدان العربية تكون عند الحديث عن الحضارة العربية الإسلامية في التاريخ..

وفي إطار التعدد الذي يميز مفهوم الثقافة يمكن أيضا أن نقف على تصورين متعارضين:

تصور ينظر اليها باعتبارها تشمل كل مظاهر التعبير الواعي وغير الواعي (الفن، والطبخ، والأخلاق، والتراث الشعبي) وهذا التصور لا يمكن فهمه إلا في إطار مقاومة بعض أشكال الهيمنة الثقافية الاستعمارية، خاصة من خلال التأكيد على الخصوصيات المحلية والوطنية ضد الثقافة الاستعمارية إلا أن هذا التصور وُظِّف من طرف الانثروبولوجيا الاستعمارية للتأكيد على الخصوصيات في اتجاه تمزيق الوحدة الثقافية للبلاد المستعمرة كسبيل لتثبيت الهيمنة السياسية الاستعمارية (المسألة الأمازغية مثلا).

أما التصور الثاني فينظر إلى الثقافة باعتبارها ذلك التعبير الاجتماعي الواعي. حيث تصبح الثقافة مقصورة على ما يمكن تسميته بالمعرفة العالمة المتميزة بالطابع الإنتاجي والمبدع والمغير للإنسان ومحيطه..

وقبل الحديث عن التعريف الذي نراه قريبا من مفهومنا للثقافة، نورد تعريف الكاتب الانتروبولوجي الإنجليزي تايلور TAYLOR في الصفحة الأولى من مقدمة كتابه الثقافة البدائية PRIMITVE CULTURE سنة 1871

:«الثقافة..ذلك الكل المركب المعقد الذي يشمل المعلومات، والمعتقدات، والفن، والأخلاق، والعرف، والتقاليد، والعادات، وجميع القدرات الأخرى التي يستطيع الإنسان أن يكتسبها بوصفه عضوا في مجتمع».

بعد هذه التعريفات نميل إلى **التعريف الوظيفي لمفهوم الثقافة** والذي يعطيها بعدا تربويا تكوينيا نرى أنه يتناسب مع العمل الجمعي بصفته إطارا للعمل الثقافي. فانطلاقا من الجذر اللغوي لمادة ثقف ومن معناه المبني على ثقف الغلام، وثقف الرمح أي سواه، فإن تسوية الرمح وتقويمه إنما هي ليلائم غرضه ويحقق هدفه. **الثقافة بالنسبة للمجتمع ـ على هذا ـ إنما هي الطريقة القويمة التي يحقق بها الإنسان الغرض من وجوده في السياق الاجتماعي العام. انطلاقا من المبادئ العقدية الأساسية التي يؤمن بها في تفسير الوجود والحياة. وأما المنتجات الفكرية والعلمية من آداب وفنون وعمران فهي ثمرة الثقافة**، اذ هي متأتية بمناهج وأساليب معينة، ومتأثرة بها في طبيعتها وقيمها المعيارية..

3 تعريف المثقف :

وإذا اعتمدنا المعنى الذي سبق ذكره في حديث الهجرة «هو غلام شاب لقن ثقف» أي ذو فطنة وذكاء وثابت المعرفة بما يحتاج إليه، فإن مفهوم المثقف ليس هو ذلك المعنى المشهور الذي تنصرف إليه الأذهان من أنه الحائز على كم هائل من المعلومات متونا وحواشي، وأن التثقيف هو عملية تجميع والتهام لأكبر كم مما هو متوفر من كتب وأشرطة..الخ. إن المثقف ليس بنك معلومات متنقلا، ولا حاملا للحواشي والمتون، ولا هو المردد لأراء غيره دونما إعمال للفكر والتدبر، **وإنما هو الحاذق السريع الفهم الفطن الثابت**

المعرفة بما يحتاج اليه، والذي له قدرة على هضم المعلومات من أجل الاستفادة منها ومن مكوناتها جميعا في الحياة الاجتماعية، القادر على أن يصبح عضوا نافعا يسعى مع غيره إلى بناء صرح حاد ومتين للثقافة الفاعلة المؤثرة المقومة للأفراد الناقلة لهم من حسن إلى أحسن..

ثانيا: محاولة لتأصيل العمل الجمعي

إذا كان من القواعد الشرعية المقررة والمجمع عليها: أنه لا يجوز للإنسان أن يقدم على أمر حتى يعلم حكم الله فيه.

وإذا كان من القواعد المقررة والمجمع عليها أيضا: أنه ما من تصرف يتصرفه الإنسان إلا ولله تعالى فيه حكم.

وإذا كان كل عمل أو نشاط في المجتمعات الإسلامية لابد أن يكون محكوما بالشرع منطلقا وهدفا ووسيلة وتوجها..

فإن الهدف من الحديث عن تأصيل العمل الجمعي ليس هو البحث في حِلّيته أو حرمته، لأن مشروعيته تكاد تكون معلومة من الدين بالضرورة لورود ما لايحصى من النصوص الداعية إليه والمرغبة فيه، سواء كانت تأمر بالدعوة إلى الخير، والأمر بالمعروف والنهي عن المنكر، أو تأمر بالتعاون على البر والتقوى في جميع مجالات الحياة، أو تحث على التكافل والتضامن في السراء والضراء، ومن هذه النصوص على سبيل المثال قول الله تعالى: ﴿وَتَعَاوَنُوا عَلَى الْبِرِّ وَالتَّقْوَى وَلاَ تَعَاوَنُوا عَلَى الإِثْمِ وَالْعُدْوَانِ﴾ (الآية 3 سورة المائدة)

فالبر اسم جامع لكل الخيرات سواء كانت فكرا وعقيدة ونوايا صالحة، أو كانت أقوالا وأعمالا صالحة ينتفع بها الفرد والمجتمع. **وأعلى أنواع البر تثقيف العقل الإنساني وتقويمه، ولا** يتحقق هذا الهدف على الوجه الأكمل إلا بالعمل الجمعي الجاد الرصين، المربي في الفرد حب الخير، وحب العمل الجماعي المنضبط بقواعد تنظم مساره، وترشد تحركه، وتنمي ثماره وتنشط مراكزه ومؤسساته.

ثالثا: الجانب القانوني في العمل الجمعي

مع استقلال كثير من الدول، ومع ظهور الدساتير والقوانين الدولية وكذا شعارات الديمقراطية والحرية وحقوق الإنسان، ظهرت الحاجة الملحة إلى إعطاء الحرية للناس للتعبير عن مبادئهم وآرائهم، وقد اختلفت هذه الحرية من دولة إلى أخرى.. فبالنسبة للمغرب، وفي هذا الإطار، وضمن قانون الحريات العامة الذي ينظمه ظهير 1958 فإن العمل الجمعي كسب "المشروعية" ثم تَدعّم ذلك في دساتير 62-70-72-92.

وهكذا فالعمل الجمعي في بلادنا ينظمه الظهير الشريف رقم 1.58.376 الصادر بتاريخ 3 جمادى الأولى 1378هـ الموافق 15 نونبر 1958 والمعدل بعد ذلك لمرات عديدة.

ويعرف الفصل الأول من قانون الحريات العامة الجمعية بكونها:

«اتفاق لتحقيق تعاون مستمر بين شخصين أو عدة أشخاص لاستخدام معلوماتهم أو نشاطهم لغاية غير توزيع الأرباح في ما بينهم»

ويوضح الفصل الخامس منه شروط التأسيس في ما يلي:

أ ـ تقديم تصريح سابق إلى:

-مقر السلطة الإدارية المحلية (الوالي، أوالقائد أو الباشا) في خمسة نظائر مصادق عليها.

ـ وكيل الملك لدى المحكمة الإقليمية بالدائرة القضائية (نظير مصادق عليه)

ب ـ يتضمن التصريح:

ـ اسم الجمعية وهدفها

ـ معلومات عن ممثل الجمعية: الاسم العائلي والشخصي، والجنسية، والسن: تاريخ ومحل الازدياد، المهنة، محل السكنى

ـ مقر الجمعية

ج ـ القانون الأساسي للجمعية: الهدف، والوسيلة، والمقر، والتسيير والتركيب، والاعتمادات..

د ـ لائحة الاعضاء المكلفين بإدارة أو تسيير الجمعية.

رابعا: المراحل الكبرى التي قطعها العمل الجمعي في المغرب

إذا حاولنا أن نلقي نظرة عامة عن تاريخ العمل الجمعي في المغرب بصفة قانونية، فسنجد أنه انطلق على يد رموز الحركة الوطنية عند تراجع العمل المسلح لمقاومة دخول الاستعمار فقد عملت الحركة

الوطنية منذ سنة 1932 على تأسيس فرق رياضية وفنية وكشفية اتخذت منابر دعائية وتعبوية ونضالية للعمل الوطني الذي لم يفلح الاستعمار في مصادرته رغم وضوح توجهه الوطني.

ونظرا لارتباط العمل الجمعي مع الحركة الوطنية، فقد شهد تطورات موازية لتلك التي شهدتها سلبا وإيجابا إلا أنه مع بداية تميز الخطوط الإيديولوجية داخل الحركة الوطنية إبان الاستقلال، اتجه العمل الجمعي نحو تأسيس مجموعة من الجمعيات الثقافية تمثل مختلف المشارب والاتجاهات الفكرية.

ويمكن اعتبار معركة بور سعيد 1956 بمثابة الدفعة القوية والفتيل المشتعل الذي أوقد وأجج نار المد اليساري الذي تصاعد نجمه سرا وعلنا ولكن بعد هزيمة 67 انتعش العمل الجمعي لليسار بشكل لم يسبق له مثيل بالمغرب. ولقد استمر تصاعده إلى حدود سنة 1977 حيث تلقى ضربة قوية أعقبتها محاكمات عملت على تكسير وتحجيم الخط الثوري داخل المد اليساري ومن هذه السنة وحتى سنة 1984، عرف العمل الجمعي نوعا من التراجع والجمود وبقي كذلك إلى أن تم التفكير في تشكيل جمعيات إقليمية برعاية رسمية، وفي مقابل ذلك بدأ المد الإسلامي يدخل غمار هذا المجال بنوع من الحرج والتردد والخجل.. وهكذا يمكننا أن نتحدث عن المراحل التالية:

أ ـ مرحلة ما قبل النشأة : 1912 ـ 1931:

وتميزت هذه المرحلة ب:

- وجود مراكز ومؤسسات ثقافية تقليدية: كالمسجد، والكتّاب، والزاوية.
- قيام الاستعمار بتفكيك البنيات التقليدية للمجتمع المغربي وتحجيم دورها.
- فسح المجال لبناء مؤسسات ثقافية واجتماعية حديثة.
- إصدار ظهير 24 ماي 1914 المنظم لعمل تأسيس الجمعيات.
- تشجيع الجمعيات ذات الطابع المختلط : المغربي/الفرنسي.
- تشجيع الجمعيات ذات الطابع الترفيهي: كرة اليد، الموسيقى، سباق الخيل، التزحلق على الجليد.
- مقاطعة الحركة الوطنية لهذه المؤسسات نظرا لتوجهاتها الاستعمارية :
- التوجه نحو المقاومة المسلحة والرفض لمخططات الاستعمار بكل الوسائل.
- التضييق على إمكان استغلال الحركة الوطنية للعمل الجمعي في اتجاه الاستقلال.

ب ـ مرحلة النشأة والتأسيس: 1932-1955:

خلال هذه المرحلة يمكن تسجيل ما يلي.:

- بداية تراجع العمل المسلح.
- توجه الحركة الوطنية نحو "العمل المدني" السياسي، والاجتماعي، والثقافي..
- قبول الجهاز الاستعماري بالعمل الجمعي.
- تكوين الجمعيات الرياضية والفنية والكشفية.
- تأسيس الحركة الوطنية لأول جمعية وطنية يوم 7 أكتوبر 1932: **الاتحاد الرباطي السلاوي**، وهي جمعية ذات طابع رياضي فني كشفي.
- اختيار العمل الجمعي المسلح بعد 20 غشت 1953م.

ج ـ مرحلة التوجه الإيديولوجي: 1956-1966 :

في هذه المرحلة تم:

- إصدار ظهير 1958 المعتمد كأصل منظم للعمل الجمعي. وينص على حرية التعبير والاجتماع وتأسيس الجمعيات وحرية الانخراط فيها. وقد تم تعديله خمس مرات لحد الآن:62-70-72-92-93 .
- ظهور التأثير المباشر للعمل السياسي على العمل الجمعي والثقافي، وذلك :لأنه مع بداية توتر العلاقة مع النظام توجهت خطابات العمل الجمعي نحو التصعيد ومع بروز الصراع السياسي داخل حزب الاستقلال انفجر أولا في شكل جمعيات ذات توجهات متعددة : **استقلالية، واشتراكية، ومستقلة..**

فكانت النتيجة : **تعدد الجمعيات**، وتحولها إلى قلعات للاستقطاب وتفجير الصراعات السياسية

د ـ مرحلة التصاعد اليساري: 1967 -1976 :

تميزت هذه المرحلة ب :

- ظهور التيار اليساري الجديد الخارج عن الإطار القانوني.
- تنشيط العمل الجمعي.
- تمييع الخطاب الثقافي عامة والعمل الجمعي خاصة إذ تحولت الجمعيات إلى خلايا سياسية وتجمعات نقابية.
- تراجع الطابع والمستوى الثقافي للعمل الجمعي.

هـ ـ مرحلة الانكسار والجمود : 1977-1982 :

عرفت هذه المرحلة أحداثا تمثلت في:

ـ حل جل الجمعيات والتضييق على العمل الجمعي.

ـ تراجع الحركة الجمعية وجمودها باستثناء جمعيات معدودة مثل: أوراش، لاميج، والطفولة الشعبية.

و ـ مرحلة البدائل الجديدة: 1983-1993:

تميزت هذه المرحلة ب:

ـ وعي النظام بأهمية العمل الثقافي وخطورته :تكوين منابر إعلامية وتأسيس الجمعيات، بروز الجمعيات القبلية وتهميش دور الانتماء السياسي.

خامسا : الواقع الجمعي الثقافي الحالي:

يتميز الواقع الجمعي بالمغرب اليوم بنوع من الجمود وعدم الاستمرارية. ففي الوقت الذي تجمدت فيه أغلب الجمعيات ذات الطابع اليساري إما ذاتيا أو بمصادرة قانونية، نجد أن الخطاب الرسمي يعمل على إنشاء وتشجيع ومباركة الجمعيات الإقليمية الجهوية التي تحاول السيطرة على الساحة الثقافية والاجتماعية والفنية في أفق تهييئها للاضطلاع بأدوار سياسية مباشرة.

في هذا الوضع الجمعي الصعب، نجد أن الجمعيات الوطنية التاريخية ذات الطابع اليساري أو الليبرالي تصارع ضد الاندثار والموت. وبموازاة مع ذلك، مازال المد الإسلامي يتلمس طريقه في هذا المجال ولم يبلور بعد رؤية واضحة بشكل جلي ومتكامل لهذا العمل وإن كان قد بدأ طريقه العلمي في هذا السبيل. فلقد عرفت ساحة العمل الجمعي الثقافي الإسلامي خلال السنوات الأخيرة إقبالا متزايدا من شباب الصحوة الإسلامية سواء على مستوى المبادرة إلى تأسيس جمعيات ثقافية أو على مستوى الإقبال المتميز على أنشطة هذه الجمعيات.

.وقد أصبحت الحاجة ملحة إلى إعادة التفكير في العمل الجمعي ودوره داخل الإطار العام للعمل الإسلامي ومجالاته وتقويم مردوديته. وإن هذا التفكير وذلك التقويم لا يتمان إلا من خلال بناء رؤية للعمل الجمعي الثقافي أو على الأقل إلى تكوين هذه الرؤية والوعي بها على افتراض أن النشاط الجمعي الثقافي يستلهم الرؤية العامة للعمل الإسلامي من حيث كونه عملا إصلاحيا ذا طبيعة حضارية وشمولية ويحتل فيه الثقافي تبعا لذلك مكانة متميزة.

وكخلاصة عامة للوقع الجمعي الحالي نجد أن :

ـ الجمعيات الحزبية تعرف: ـ ضيقا في القاعدة.

ـ ضعفا في التأطير رغم الدعم الحزبي

ـ الجمعيات الجهوية لها: ـ إمكانيات هائلة

ـ نشاط واسع

ـ مضمون ثقافي رسمي

ـ الجمعيات الإسلامية تتميز ب:

ـ حداثة التجربة

ـ ضعف الرؤية

ـ نشاط وانتشار متصاعدين..

سادسا : الجمعية الثقافية ودورها في التغيير:

إن مسألة التغيير في ظل الظروف الراهنة أصبحت مطلبا ملحا يتحدث عنه السياسي والاقتصادي وعلماء الاجتماع وأصحاب الهم الثقافي بصفة عامة مما يدل على وجود إرادة جماعية للتغيير. وهذه الإرادة الجماعية للتغيير تقر إقرارا جازما بوجود أزمة شاملة ببلادنا خاصة وبالبلاد العربية والإسلامية عامة بصفتها بلدانا تسعى للخروج من التخلف للحاق بركب البلدان النامية.

وبديهي أن يكون المجال الثقافي غير سالم من هذه الأزمة، بل هو الواجهة الأكثر تعبيرا عن استفحال الأزمة وعمقها، ذلك أن الساحة الثقافية الوطنية خاصة والعربية والإسلامية عامة تشكو من **غياب مشروع ثقافي** وحدوي بديل جاد.

والمجتمع المغربي كغيره من المجتمعات العربية والإسلامية يعيش أوضاعا تتسم بغياب الديمقراطية الحقيقية، والافتقار إلى مؤسسات المجتمع الفاعلة وضعف الأنشطة الحزبية وتعثرها وغياب احترام حقوق الإنسان. فالإنسان المغربي الواعي يعيش حالة ثورة عارمة من الرفض لواقع النكسات والهزائم والتخلف : إلى الرفض لمحاصرة حريته ووعيه وتزوير إرادته واختياراته. وانطلاقا من ثورة الرفض هاته، فإن **الإنسان المغربي يطلب ويطمح إلى التغيير**

الحقيقي النابع من صميم كيانه ووجوده ومكونات شخصيته الحضارية..

لهذا فإن تعدد جوانب التغيير واختلاف مجالاته وما يتطلب من تضحيات على جميع الواجهات وما يفرضه من استراتيجية دقيقة وعلمية، كل ذلك يؤكد جسامة هذا العبء، ويحتم تظافر الجهود وتقريب المواقف وإزاحة العقبات لإنجازه وتنويع القنوات التي يتم عبرها أو بواسطتها الفعل التغييري في إطار مؤسسات المجتمع الذي تعتبر الجمعية الثقافية واحدة منها.

فالتغيير الثقافي بالمعنى المتقدم للثقافة يعتبر أساس كل تغيير مما يحتم ضرورة إعطائه الأولوية ضمن مشاريع التغيير فبدونه يبقى كل تغير ناقصا وغير مجد..

وبناء على هذا الإدراك تظهر **أهمية الجمعيات الثقافية** كإطارات لمؤسسات تؤدي مجموعة هامة ومتميزة من الأدوار للإسهام **في إنجاح جهود إعادة تشكيل العقل العربي الإسلامي** لجعله عقلا فعالا وعنصرا نشيطا من عناصر شروط التنمية الشاملة.. وهذا ما يجعل الجميعة الثقافية بحق القاعدة الأساس لبلورة مؤسسات المجتمع الحديث. فالعمل الجمعي لم يعد مجرد نشاط خيري (على الرغم من أهمية هذا النشاط وجدارته في حل الكثير من المعضلات) وإنما أصبح أكثر تعبيرا عن مدى النضج والحيوية الثقافية وإيجابية اتجاهات المشاركة لدى مختلف قطاعات المواطنين. ولهذا يجدر التنبيه على ما يلي:

1 - إن العمل الجمعي الثقافي هو الذي تصبح فيه الثقافة عملا تربويا أي منهجا وأسلوبا لصياغة تفكير الإنسان صياغة منطلقة من أسسه الحضارية موظفة في ذلك كل منتجات الثقافة ماضيا وحاضرا.

2 - إن الجمعية هي الإطار القانوني المنظم لهذا العمل، أي الإطار الذي ينظم جهود العاملين ويهيء لهم المكان والزمان للتخطيط من أجل تحقيق أهداف مشتركة تسعى إلى بناء الإنسان.

3 - إن العمل الجمعي الثقافي يضم مختلف الأنشطة الهادفة إلى توصيل منتوجات الثقافة لتربية الفكر وتهذيب السلوك وترقية الذوق.

بالاضافة إلى هذا وذاك، **فالجمعية "مدرسة" حرة للتعلم والتدرب** على قيم وقواعد الممارسة الديمقراطية وتنمية وترشيد ثقافة المشاركة الاجتماعية وذلك انطلاقا من الاعتبارات التالية:

1 - إن انخراط الفرد داخل الجمعية كهيأة ذات هياكل وأطر مستقرة لتحديد الهدف وإسناد الأدوار، وممارسة الرقابة الداخلية وإعمال مبدأ التسيير الذاتي، يعد من مقومات بناء المواطن العضوي المرتبط بشؤون مجتمعه العامة.

2 - إن ممارسة الترشيح والالتزام بقواعد العمل داخل الجمعيات يجعلها مدرسة للديمقراطية خاصة وأن هذه الأخيرة ليست مجردة عن السياق الذي تخرج منه، وليست حقيقة مطلقة أو معطاة بصرف النظر عن المناخ الذي تحيا فيه، وإنما هي نظام ينهض على مجموعة من القيم الاجتماعية والأشكال المؤسسية التي تجسد تلك القيم وتعيد إنتاجها بشكل مستمر.

وهكذا يمكن اعتبار الجمعيات المدارس الأولى لصقل المواطن بالأسلوب الديمقراطي عند ابداء الرأي وذلك من خلال التدريب على أساليب التفاوض الجماعي وتأكيد أهمية التراضي كآلية للوصول إلى حلول وسط في حالة اختلاف الرأي، فضلا عن تأكيدها العملي على قيم المشاركة في الحياة العامة.

وتزداد أهمية العمل الجمعي في مجال تعليم قيم الديمقراطية من ناحيتين :

الأولى: تجسيد مبدأ العمل الجماعي بإخراج الفرد من حالة التقوقع والعزلة إلى ترشيد السلوك والانتظام في أطر مستقرة، ومن هناك فهي تعبير عن نظرية المشاركة الاجتماعية المنظمة التي تنظر إلى المجتمع كسلسلة من المجموعات التي تنسق جهود الأفراد وتتيح لهم قناة مباشرة للتعبير عن مواقفهم.

الثانية: الاهتمام بالإنسان باعتباره مجال التغيير وهدفه من أجل جعله مواطنا عضويا فاعلا قادرا على العطاء وتحمل المسؤولية مما

يؤكد أن الجمعيات يمكنها أن تفرز قيادات هامة يكون لها دور فعال في مجال الثقافة والتنظير والتفكير واقتراح الحلول المواتية للمشاكل المطروحة..

هذا وانطلاقا من تعدد قنوات ووسائل العمل الجمعي، فإن السعي من أجل التغيير لابد له من أن يتأسس على النجاح في إيجاد مشروع مجتمعي بديل كما لابد له من إدراك ذهني للمجتمع البديل. ومن أجل ذلك، يجب التركيز على ما يلي :

1 ـ تعميق روح الحوار الثقافي الجاد والهادف من خلال الأنشطة المبرمجة، والتأكيد على أهمية تعدد الآراء، ذلك أن التنوع والاختلاف واقع يفرض نفسه ولا يمكن تجاهله لأنه في الأصل يمكن اعتباره سنة كونية. وإقرار هذا الاختلاف مشروط بألا يوظف في أغراض سياسية ضيقة ولا نزاعات عرقية متعصبة تسعى إلى تفتيت الوحدة الوطنية الحضارية.

2 ـ ربط العمل الجمعي الثقافي بهموم الأمة الكبرى وقضاياها المصيرية: تحرير فلسطين، رفض فوضى النظام العالمي الجديد، الأقليات المسلمة في العالم..الخ.

3 ـ جعل العمل الجمعي الثقافي ملتقى لتعاون الطاقات والكفاءات بغض النظر عن انتماءاتها السياسية ومرجعياتها الفكرية. وفي هذا الصدد لابد من التركيز على التحديات المشتركة ورهانات المستقبل مثل : الحرية، التنمية، البيئة، محاربة الأمية وتحقيق الديمقراطية واحترام حقوق الإنسان خاصة وأنها تعتبر محل إجماع وطني، ولذلك فإنه لا يمكن تحقيقها إلا بإيجاد إرادة جماعية متكتلة بعيدا عن الإقصاء والإلغاء والنخبوية

سابعا : ضرورة العمل الجمعي

يعتبر العمل الجمعي قناة اتصال رسمية بشكل من الأشكال وذلك لوقوعه في إطار ما يسمى بالهامش الديمقراطي الذي يضبطه القانون.

وإذا كان الواجب هو عدم عقد آمال واسعة على هذه القناة فإن ضرورة العمل الجماهيري باعتبار العمل الجمعي واجهة من واجهاته تقضي بعدم التخلي أو السماح في تلك النتائج المحدودة التي يستطاع جنيها منه..

ويمكن أن نقول إن المطلوب اليوم هو دخول الباب واقتحام الواجهات واستغلال كل الفرص شريطة الحفاظ عل الطابع التغييري الشامل دون تحميل هذه الوسائل الرسمية أكثر مما تحتمل، ودون الركون إليها وحدها كوسيلة مشروعة فاعلة.

فإعادة الاعتبار للعمل الثقافي هو عودة إلى مضمون العمل الإسلامي الأصيل، لأن الإسلام يمتلك رسالة حضارية أكبر من أن تختزل في تغيير سياسي فوقي طارئ، ومن هنا نفهم الدور التغييري الذي يمكن أن يلعبه العمل الجمعي الثقافي في الإطار العام لعمل راشد ينطلق من نفس حضاري.

فمعظم أنشطة العمل الإسلامي يمكن: أن يتسع له العمل الجمعي. وهكذا لا يغدو العمل الجمعي الثقافي نشاطا أكاديميا نخبويا ولا وسيلة لتصريف طاقات معطلة أو تشغيل عناصر "مشاغبة" على التنظيم، وإنما يصبح أداة تربوية تغييرية تسهم في بناء الإنسان المسلم فكرا وسلوكا وذوقا، كما تسهم في خدمة المجتمع وتنميته.

وختاما إذا افترضنا أن قضية التغيير في المجتمع قضية مسلم بها، فإنها مع ذلك لا تشكل حتمية "تاريخية" بل تتطلب إرادة ذاتية قادرة على استيعاب اللحظة التاريخية والعمل بمقتضاها، على أن أعمال الإرادة يتطلب تحديد الهدف المتمثل في تحقيق نهضة حضارية شاملة تنقلنا إلى مجتمع بديل أفضل، وذلك يتطلب تعبئة الإمكانات وتضافر جهود مختلف القوى الفاعلة، وإدراك أن الجميع يواجه تحديات شاملة.

نحو تيار فكري إسلامي جديد

إعلان المبادئ

د أحمد كمال أبو المجد

وفاء ببعض حق الأستاذ عبدالحليم أبي شقة رحمه الله عز وجل،

واستجابة لدعوة الاستاذ الوفي الدكتور يوسف القرضاوي حفظه الله عز وجل : «أما أنتم يا أخوان عبدالحليم وتلاميذه فأقول لكم : إن الأفكار والآمال لا تموت بموت أصحابها، وحق عبدالحليم عليكم أن تتبنوا أفكاره، وتحققوا أحلامه، ولاتدعوها تموت. بذلك توفون للرجل حقه، وتبرونه بعد موته، وتضيفون إلى عمره عمرا آخر. وهذه يدي في أيديكم والله معكم ولن يتركم أعمالكم» (جريدة الشعب المصرية ع 95/10/6.) .

واسهاما في "ترشيد التوجه الإسلامي المتعاظم" كما يقول صائغ "البيان" الدكتور أحمد كمال أبو المجد (ندوة مستجدات الفكر الإسلامي والمستقبل الكويت 1992)

تنشر "الهدى" هذا البيان الذي يعبر عن رؤية إسلامية متكاملة التقى على عناصرها الأساسية عدد من المفكرين"(م ن). والوحيد الذي نوه بجهده الدكتور أحمد كمال أبو المجد في مقدمة نشره لهذا البيان ـ المؤرخ بـ1981/12/17 ـ هو الاستاذ عبدالحليم أبو شقة رحمه الله تعالى في آخر المقدمة: « وتبقى في النهاية كلمات أربع :

الأولى : أن هذا بيان وليس برنامج عمل...

الثانية : ...أننا لسنا هنا في مقام استدلال فقهي... ولكن لهذا كله موضعه وموعده.

الثالثة : أن أذكر بالتقدير جهد أخ عزيز وصديق كريم، شارك في الأمر كله وحرك همتي نحو الكتابة منذ عشر سنوات وأعان بفكره الهادئ على تحديد كثير من عناصر هذا البيان، هو الأستاذ عبدالحليم أبو شقة المفكر الإسلامي المحقق الرصين...

الرابع : أنه لن يغيب عن القارئ أنه مضت على كتابة هذا البيان سنوات عشر طوال [صارت الآن أربع عشرة] تغيرت فيها الدنيا من حال إلى حال..».

وتضيف الهدى الكلمة الخامسة : أنه لن يغيب عن القارئ أيضا أن البيان كتب في مصر، وأنه كان خلف بعض ألفاظه ومعانيه بعض بيئة مصر.

أولا :التمهيد1

1- إن وجود تيار فكري إسلامي جديد. ينير الطريق أمام جماهير المسلمين على امتداد العالم الإسلامي ويعينها على حل مشاكلها المتراكمة بمواقف واجتهادات وحلول تنبع من الرؤية الأساسية التي يمنحها للفرد المسلم إيمانه بالله ورسوله وبمبادئ الإسلام وقيمه العليا وتعاليمه، هذا الوجود قد أصبح ضرورة تشير إليها ظواهر عديدة، كما أصبح التعجيل بإعلانه ضرورة أخرى.

2- إن الشعوب لا تستطيع مواجهة مشاكلها بحلول جزئية متفرقة لا تجمعها تصورات أساسية للكون والحياة والإنسان وحاجاته ومصالحه. وهي إن حاولت ذلك، كانت النتيجة الحتمية أن تصل إلى حلول ومواقف لا تلبث – في غيبة الرؤية الأساسية – أن يدب إليها التناقض، ويتسرب إليها الخلل.. ذلك أن منهج التجربة والخطأ لا يمكن أن يكون منهجا مستقلا كافيا بذاته، وإنما هو أسلوب مقبول لممارسة العمل اليومي في إطار رؤية متكاملة، وفي نطاق ترتيب أساسي للأهداف والمصالح.

3- إن التيارات السياسية والاجتماعية التي تتوزع المسلمين اليوم لا تكاد تخرج عن ثلاثة :

(أ) تيار رأسمالي ليبرالي نقلته إلى أكثر الدول العربية، الدول الكبرى التي استعمرتها عشرات من السنين. بذرت خلالها بذور ذلك

التيار، كما تركت وراءها نظاما سياسيا واجتماعيا مستمدا منه، وجيلا من الحكام والمثقفين يؤمن بـه ولا يكـاد يعرف غيره **وقد نقل هذا التيار إلى عالمنا العربي كثيرا من مساوئ الرأسمالية المتطرفة** وفتح الباب خصوصا في البلاد التي تواجه مشكلة الفقر وهبوط مستوى الدخل – لمظالم اقتصادية، واستفزازات اجتماعية لاتزال تهدد استقرار تلك البلاد وأمنها ووحدة أبنائها. وقد استفاد هذا التيار من الارتباط التاريخي بين الرأسمالية كنظام اقتصادي وبين الحرية السياسية كنظام للعلاقة بين الدولة والأفراد، فاستطاع من خلال "ليبراليته" أن يستبقي عديدا من صور التفاوت الاجتماعي والظلم الاقتصادي وأن يجد لها غطاء من دفاعه عن الحرية، ومن تمسحه أحيانا بالإسلام وتفسير مبادئه تفسيرا فتح به الشرعية الإسلامية للنظام الرأسمالي بغير التحفظات الضرورية التي تقيد الحرية أحيانا لحساب قيمة العدل.

(ب) **تيار اشتراكي** سارت وراءه أنظمة الحكم في العديد من البلدان العربية والإسلامية خلال العقد السابع من هذا القرن، ولكنها –للأسف– أعلِنته في وقت اتخذت فيه الدولة طابع السيطرة والهيمنة على النشاط الفردي وهددت فيه حريات الأفراد وضماناتهم تحت شعار حماية الثورة ومقاومة الثورة المضادة. وتعرضت جزئيات هذا التيار وتطبيقاته لدفع شديد من جانب عدد من المذهبيين الذين شاركوا –من داخل السلطة أو من خارجها– في توجيه الأمور وتعثرت التجربة نتيجة الترددات العديدة في تطبيق برامج الإصلاح، والإساءات العديدة إلى جوهر العدل الاجتماعي، والاقتباس المبالغ فيه من تجارب شعوب أخرى، وخلق تناقض موهوم بين العدل الاجتماعي والحرية السياسية. **وكما وقع التيار الأول في خطيئة إهدار العدل الاجتماعي بدعوى المحافظة على الحرية، فإن هذا التيار قد وقع في خطيئة الحجر على الحرية بدعوى المحافظة على العدل، فضلا عنَ خطيئة قتل الحوافز الفردية للعمل والإنتاج وحلول جيش كبير من الموظفين محل العاملين والمنتجين.**

(جـ) **وهناك تيار ثالث إسلامي** لا شبهة في نموه وزيادة انتشاره خلال السنوات العشر الأخيرة. **وهذا التيار له روافد عديدة** لكل منها خصائصه ورؤيته. فمنه رافد يمثل استمرارا تقليديا رتيبا لتعبير المكون الإيماني للضمير المسلم عن نفسه. وتمثل هذا الرافد في أكثر البلاد الإسلامية مؤسسات وهيئات تابعة للدولة مقيدة في نشاطها بحدود وآثار هذه التبعية.

وإلى جوار هذا الرافد ظهر رافد ثان مستقل عن المؤسسة الدينية الرسمية له توجهاته الإسلامية ذات الطابع الشامل، وله صلته القوية بمصادر الإسلام الصحيحة، وله فوق ذلك كله قواعده الجماهيرية الواسعة. في أكثر الدول العربية والإسلامية، **ولكنه تعرض في مسيرته الطويلة لضغط هائل من جانب أنظمة الحكم و أجهزته. كما تعرض من داخله لهزات عنيفة نتجت من الاندفاع العاطفي وراء أهداف لم يتم تحديدها بدقة، كما نتجت من النقص الفادح في رؤية الواقع، وفي الخبرة بكيفية تنزيل أحكام الإسلام ومبادئه على ذلك الواقع..**

ثم ظهر رافد ثالث يمثل مجموعة ردود أفعال متشنجة في مواجهة الواقع السياسي والاجتماعي القائم، ولدتها عوامل الضغط الحكومي المتواصل من ناحية وعوامل استفزاز الحاسة الدينية للشعب المسلم من ناحية أخرى، كما ولدتها العزلة عن بقية الجماهير، والاتجاه المنتشر بين الشباب نحو "الرفض" و"الخروج" على الأوضاع والنظم القائمة. وساعدت على نمو هذا التيار أسباب اجتماعية واقتصادية تتمثل في اشتداد العناء اليومي، والإحباط الاجتماعي، وضيق منافذ الأمل في المستقبل. **ويضم هذا الرافد من روافد التيار الإسلامي عدة جماعات أكثر أعضائها من الشباب**، يرفض بعضها المجتمع كله، ويتهمه بالكفر والجاهلية، ويريد أن يبدأ حركته من خارجه، نفسيا على الأقل، سعيا إلى تغييره. كما أن بعض هذه الجماعات يغلب عليها العنف والاستعجال في ممارسة عمليات التغيير، وهي مكونات **تساهم في زيادة عزلة أصحابها، وتؤدي في النهاية إلى تنفير الكثرة الغالبة من المسلمين أنفسهم من "التيار الإسلامي" كتيار يتصدى للإصلاح والتغيير الاجتماعي بالمعنى الواسع لهذه الكلمة.**

على أن الحاجة إلى رؤية إسلامية معتدلة ومستنيرة ليست –مع ذلك – أمرا مرتبطا بظروف العالم العربي والعالم الإسلامي وحدهما، وإنما هي حاجة يفسرها تطور المجتمعات البشرية في العالم كله، والظروف الموضوعية التي تحيط بحياة الإنسان المعاصر. فعلى امتداد العالم كله، يتزايد وينتشر الإحساس بأن الثورات الصناعية

والعلمية المتعاقبة قد مكنت الإنسان من تحقيق المزيد من السيطرة على البيئة، وتسخير الطبيعة، وتوفير العديد من أسباب اليسر المادي.. ولكن ذلك التقدم المادي لم يصاحبه تقدم في نوع العلاقات الإنسانية السائدة بين الأفراد والشعوب، وإنما صاحبه -على العكس- اندفاع وتسابق إلى حيازة ثمرات التقدم المادي والاستئثار بها من دون الآخرين، وهو اندفاع سقطت أمام موجاته كثير من القيم الحافظة لنسيج العلاقات الاجتماعية.

فضاع الضعفاء، وتفككت العلاقات الأسرية، وتزايدت موجات العنف والجريمة، واشتد الإحساس بالقلق والخوف وحل النهم في الأخذ محل الكرم في البذل والعطاء، وتناقص -بسبب ذلك كله- نصيب أكثر الناس من الرضا والسكينة والاستقرار والسعادة، وهكذا أعطت الثورات الصناعية والعلمية للإنسان المعاصر رخاء ويسرا ماديا ولكنها انتزعت منه الأمن والسكينة والأنس بنفسه وحياته وبالآخرين. ولما كان الإسلام -في جوهره- نظاما للقيم، يحفظ التوازن بين الإنسان الفرد والناس من حوله..كما يحفظ التوازن بين الإنسان وبين مطالبه المادية وأشواقه المعنوية.. فإن الإحساس بأزمة الإنسان المعاصر بدأ يأخذ صورة التطلع إلى إحياء "القيم" الأساسية التي أوحت بها السماء إلى الناس والتي تنزلت بها كلمات الله على رسله وأنبيائه.. والتي جعلها الله كالرواسي الثابتة في الأرض، لولاها لمادت الأرض بمن عليها من الناس والشعوب..

ومن المفارقات المؤسفة التي تحتاج إلى تدارك حاسم وسريع أن حفظة هذه القيم والأمناء عليها وهم المسلمون.. قد تعرضوا وتعرضت حياتهم الفكرية والاجتماعية لركود وجمود حضاري ردهم عن مكان القيادة والتأثير، كما عرضهم بعد ذلك خلال مئات من السنين لعملية استلاب حضاري طويل تمثلت في انسلاخهم عن كثير من القيم الأساسية التي تقوم عليها عقيدتهم الإسلامية، كما تمثلت في قبولهم للعديد من المكونات الأخلاقية والسلوكية للحضارة الغربية في مرحلة أزمتها.. ولذلك اجتمعت في حياة الكثير منهم معالم تراجع الحضارة العربية الإسلامية ومعالم أزمة الحضارة الغربية... وبينما أخذت كثير من الشعوب التي تعيش أزمة الحضارة المادية تتطلع بالأمل إلى الإسلام وقيمه ونظمه حتى ولو لم تذكره باسمه، وتتعرف على مصادره ومنهج الأخذ من تلك المصادر.. فقد بقي المسلمون عاجزين عن المساهمة الفعالة في تحقيق هذا الأمل بسبب ما آلت إليه أوضاعهم من تراجع وتمزق وحيرة وعجز..

ولذلك فإن الحاجة إلى إحياء قيم الإسلام ونشرها لم تعد حاجة موضعية قاصرة على المسلمين وإنما صارت حاجة عالمية لا فكاك للمسلمين من النهوض لأداء مطالبها في غير إبطاء ولا تقاعس..

4- والتيار الإسلامي الذي تشتد الحاجة إليه، هو أساسا تيار في خدمة الناس، يفهم من معنى قوله تعالى: ﴿كُنتُمْ خَيْرَ أُمَّةٍ أُخْرِجَتْ لِلنَّاسِ﴾ (سورة آل عمران الآية 110) أي أخرجت من أجل الناس ورحمة بهؤلاء الناس يعيش واقعهم كما يعيشونه، ويتواصل مع جميع عناصر المجتمع، ويحمل معها همومها، ويتسع صدره وعقله لفهم السلبيات العديدة التي أحاطت بالعمل الوطني في بلادنا وفي سائر بلاد العرب والمسلمين. ويدرك فوق ذلك أن التغيير أمر صعب وشاق، كما يؤمن بأن التغيير الحقيقي لابد أن تشارك فيه الجماهير عن اقتناع وأمل -له ما يبرره- في غدها ومستقبلها. ولن تشارك الجماهير في حركة إلا إذا فهمتها بوضوح ويسر أولا، وإلا إذا وجدت فيها حلا لمشاكلها الحقيقية والمعاصرة.

وهو تيار يؤمن بالتفاعل الضروري بين كل عناصر الأمة وفئاتها ويعرف -في تواضع حقيقي- أن فئة واحدة لا تستطيع أن تحمل العبء كله، وأن تعاونه لذلك مع التيارات التي تشاركه جزءًا من رؤيته أمر طبيعي وضروري، لا افتعال فيه ولا اصطناع. إن أصحاب هذا الفكر والمنادين بإعلانه يعرفون جيدا أن الفكرة لابد أن تسبق الحركة، وأن الأفكار لابد أن تجمعها رؤية وعقيدة أساسية. وهم مع حرصهم الشديد على أن يعلو الكمال الإنساني الممكن، فإنهم يدركون -بنفس الوضوح- أن الإيغال في البحث النظري لم يعد سمة العصر، ولا يحوز اهتمام الجماهير، وأن مستقبل المنافسة والصراع بين المذاهب والأفكار رهين في النهاية بما يستطيع أن يقدمه كل مذهب للناس من خير وصلاح. وهم لهذا يقدمون الجانب العملي من نشاطهم على الوقفات الطويلة والجدل النظري حول الأمور الفكرية المجردة، في هذه المرحلة من مراحل عملهم على أقل تقدير.

5- إن الكثرة من أبناء الأمة الإسلامية تحس إحساسا قويا بأن "الإسلام" في جوهره، وقيمه العليا، وسماحته الأولى، هو أصلح المنطلقات لترشيد حركة النهضة المعاصرة، ومنحها القوة والاستمرار اللذين تحتاج إليهما. ولكن هذا الإحساس تخالطه مخاوف عديدة: يرجع بعضها إلى طول التجربة مع "الرافد التقليدي" من روافد التيار الإسلامي القائم وما اتسمت به تلك التجربة من العقم والانحصار في الماضي والعجز عن رؤية الواقع والتعامل معه، كما يرجع بعضها الآخر إلى التخوف الشديد من روح التزمت والتشدد والتشنج والعزلة التي تطبع الرافد الآخر من روافد التيار الإسلامي المنتشر بين الشباب. إن الكثرة الغالبة من المسلمين لا تأمن أن تسلم قيادها أو تعطي ولاءها لممثلي هذا التيار وهم ما هم عليه من الانحصار على الذات وإسراف في القساوة، وغلو في التشديد و عجز في التمييز بين الجوهري والعرضي في تعاليم الإسلام وتراثه، مما يرجح معه في وعي جماهير المسلمين، أن تكون تجربة ممثلي الرافد في قيادة النهضة المرجوة كارثة لا يعلم مداها إلا الله.

ثانيا : المنطلقات الأساسية

1- الإسلام هو منطلق "هذه الرؤية الإسلامية المعاصرة" ومنهاجها في العمل. وهي تعتمد في ذلك على فهم أصيل للإسلام، ومعاصر في نفس الوقت. أصيل بمعنى أن أصوله تستمد من القرآن والسنة الصحيحة وتلتزم بهما وحدهما مستأنسة بما عداهما، ومعاصر من حيث استشرافه تطبيقات معاصرة لتلك الأصول تلبي الحاجات الحقيقية للأجيال الحاضرة ولا تتكفئ عقليا ونفسيا على مشاكل وحاجات أمم قد خلت ﴿لَهَا مَا كَسَبَتْ وَلَكُمْ مَا كَسَبْتُمْ﴾ (البقرة141)

2- والإسلام هو هداية الله للناس كافة، وهو نعمة من نعم الله العظمى عليهم كالماء والهواء، ينهلون منه ما يواجه حاجات عصرهم دون سلطان وسيط، سواء كان سلطان فرد أو جماعة أو مؤسسة، أو سلطان التاريخ والتراث.. وإذا كان انتظام الناس في جماعات ودول أو جمعيات وأحزاب أمرا تبيحه الضرورة أحيانا وتستوجبه أحيانا أخرى، فإن صلة الإنسان الفرد بخالقه تظل هي الأساس، ويبقى الإيمان والكفر، والطاعة والمعصية أمورا تحددها نية الإنسان الفرد كما يحددها سلوكه وعمله. ولا تملك جماعة من الجماعات أن تقيم على عقول الناس وسلوكهم وصاية وسلطانا باسم الإسلام ومبادئه، كذلك يظل تاريخ الإسلام وتراثه سيرة محفوظة لرجال أمثالنا نستأنس بها ونلتمس منها العبرة دون أن يكون قِدَمها وحده حجة على إلزامها.. ودون أن تكتسب به قداسة تحول بيننا وبين استيعاب الحاضر واستشراف المستقبل والاجتهاد لأنفسنا ولمن حولنا.

3- والدين يحكم الحياة بقيمه ومقاصده وقواعده العامة وأحكامه القطعية، ولذا ينبغي التمييز القائم على ضوابط محددة بين القيم الدينية الأساسية التي تتضمنها النصوص الصحيحة الثابتة وبين الصور التطبيقية التي أملتها ظروف البيئة، أي تحرير الدين من أسر صور التطبيق التاريخية. إن النظم السياسية والاقتصادية تركيبات من صنع الإنسان، ومهمة الدين أن يوجه واضعي النظم وجهة الخير وأن يثبت القيم الخلقية الهادية في وضع تلك النظم وتطبيقها.

وإن مهمة التطبيق المعاصر لأصول الإسلام لا يمكن أن تتحقق بغير استئناف البحث والاجتهاد في أصول الفقه ومتابعة جهود السلف وعلماء المسلمين في هذا الميدان، إذ لا سبيل إلى التجديد في الفقه بغير التجديد في بعض أصوله. إن هذا التجديد ولادة جديدة تحتاج إلى مخاض وعر وطويل. ولكن هذا المخاض هو الضريبة التي يجب أن تتحملها كل حركة للتجديد وإلا عادت من حيث بدأت ورضيت بالجمود والتقليد.

إن الاجتهاد العلمي والفقهي في الفروع والأصول جميعا يحتاج إلى علماء وفقهاء متخصصين في جميع فروع العلم والمعرفة.. والعلماء - والفقهاء من بينهم- لا يسقطون على الشعوب كما يسقط المطر، ولاينبتون في الحقول كما ينبت الزرع والشجر، وإنما ينشأون ويدربون وتنضج خبراتهم وتصقل ملكاتهم من خلال مؤسسات ذات تقاليد ونظم، يجري عملها على مناهج مقررة ومدروسة ومتطورة.. ومن هنا فإن إعادة النظر في مؤسسات التعليم الديني -بفروعها المختلفة- قد صار ضرورة قصوى وعاجلة إذ لا نهضة بغير

فقه.. ولا فقه بغير فقهاء.. ولا فقهاء بغير مؤسسات تتولى تخريجهم وتدريبهم. "وما لا يتم الواجب إلا به فهو واجب".

وإذا كان من حقنا أن نعتز بالأزهر وبأمثاله من مؤسسات التعليم الديني والدعوة الإسلامية، وأن نذكر بالتقدير ما قدمه علماؤه ودعاته للإسلام والمسلمين وللبشرية كلها من خير وعلم على امتداد قرون طويلة، فإن من واجبنا -مع ذلك- ألا نغض الطرف عما آلت إليه قدرة هذه المؤسسات ونشاطها من تراجع محزن لم تعد معه قادرة على أداء رسالتها على الوجه المأمول في إطار الواقع الجديد للشعوب المسلمة وللعالم كله..

إن هذه المؤسسات قد أصبحت محتاجة إلى ثورة حقيقية في أسلوب عملها، وفي الأفق الذي تطل منه على حدود رسالتها.وكل تردد أو تباطؤ في بدء هذه الثورة ومتابعة خطواتها بهمة وعزم من شأنه أن يثبت في الحياة الفكرية للمسلمين نماذج للتفكير وحدودا للمعرفة وأساليب للعمل لم تعد قادرة على تزويد الأمة بشروط النهضة وأدوات الانطلاق ووسائل التفاعل مع شعوب العالم وحضارته المعاصرة، كما أن من شأنه أن يخلق -على الساحتين الفكرية والعملية- فراغا لن يملأه إلا أنصاف المثقفين والمقطوعون عن المصادر الحقيقية للعلوم الإسلامية، والمعرضون لشطحات الفكر والسلوك اتجاها نحو الغلو والإفراط أو نحو الترخص والتفريط.

4- إن من الضروري -تطبيقا لما تقدم جميعه أن يستقر في فهم الداعين إلى الإسلام وتطبيقه على المجتمعات المعاصرة التمييز بين حكم الله وتشريع المسلمين. فحكم الله هو أمره سبحانه المتعلق بأفعال عباده الثابت في النص القرآني أو الحديث النبوي. أما تطبيق هذا الحكم على الوقائع الحادثة فهو حكم المسلمين أو تشريع المسلمين، وهو تشريع تتعدد فيه الآراء والاجتهادات، ويقع فيه الخطأ والصواب. إن أصحاب هذه المدرسة الفكرية على أساس هذا الفهم ليسوا متحدثين رسميين باسم الإسلام، ولا هم أوصياء على الناس باسمه: إذ ليس للإسلام متحدثون رسميون، وليس في تصوره للإنسان وحريته ومسؤليته ما يسمح بفرض وصاية على أحد، وإنما هم أصحاب فكر يعرضونه على الناس وسلوك يعيشون به بينهم. وسبيلهم إلى نشر هذا الفكر وإشاعة ذلك السلوك هو الحوار المتكافئ مع ممثلي التيارات الفكرية والاجتماعية، حوار بالتي هي أحسن لا تضيق معه العقول عن فكرة، ولا تضيق معه الصدور عن أحد من أصحابها.

5- إن الإسلام وإن جعل الإيمان بالغيب علامة للتقوى، وعنوانا على التصديق بالرسالة.. إلا أن منهجه في توجيه المسلمين لطلب المعرفة والتعامل مع الكون من حولهم ليس منهجا غيبيا بحال من الأحوال وإنما هو منهج علمي يقوم على استخدام العقل، والنظر في الآفاق والأنفس، والتماس عبرة التاريخ من سير الناس والشعوب.. كما يستند إلى وجود نواميس وقوانين علمية لا تتخلف، على المسلمين أن يكتشفوها ويتعرفوا عليها، وأن يرتبوا حياتهم كلها على أساسها..

إن عمرا طويلا من حياة الشعوب الإسلامية قد ضاع في مساجلات ومقابلات ومحاولات للتوفيق بين الدين والعلم كما يقولون في الغرب أو بين العقل والنقل كما يقول علماؤنا.. كأنما أحدهما من عند الله والآخر من عند سواه.. وقد آن أن تطوى إلى غير رجعة صفحة هذا الوهم..وأن تتعلم أجيال المسلمين منذ نشأتها الأولى وعلى امتداد حياتها كلها أن النقل والعقل جميعا من أمر الله.. وأن الكتاب والحكمة يتمم أحدهما الآخر.. وأن من لم يستعمل عقله لم ينفعه دينه.. وأن المنهج العلمي بما يقوم عليه من موضوعية النظر ودقته وشموله.. هو المنهج الذي لا يرضى به الإسلام للمسلين بديلا.. وهو نفس المنهج الذي اتبعه أئمتنا وعلماؤنا في عصور الازدهار الأولى وعلى أساسه تركوا لنا هذه الثروة الهائلة من الاجتهادات القائمة على منهج علمي رصين..

إن مستقبل الشعوب الإسلامية معلق كله باستقامة الجيل الجديد على منهج العلم، وتخليهم عن التصور العفوي الطائش لحركة الحياة من حولهم.. إن تعطيل العقول بدعوى المحافظة على النصوص عجز وقصور لا تحتملهما مسؤولية العمل الجاد رعاية لمصالح المسلمين في إطار مقاصد الشريعة.. وإن المجتمعات المسلمة تحتاج -في غير إبطاء- إلى ثورة شاملة في مناهج التعليم والتربية والإعلام والسلوك لكه.. ترد المنهج العلمي إلى مكانته التي

نحى عنها في عصور الانغلاق والتواكل مما حبس الأمة كلها في إسار النصوص والسوابق..

وليذكر الخائفون على الإسلام من منهج العلم والعقل أن الإسلام الذي لا يقبل عمل الملحدين والمشركين.. يسقط -كذلك- الحساب والتكليف عن المجانين. وليس في صفوفه مكان للذين يعطلون عقولهم ويتوقفون عن التفكير والإبداع.. ﴿أُولَئِكَ كَالْأَنْعَامِ بَلْ هُمْ أَضَلُّ﴾ (الاعراف 179)...مرة أخرى.. لن تتحقق النهضة الإسلامية إلا يوم يصحو عقل المسلم وتتنبه حواسه كلها لالتقاط إشارات الحكمة والإبداع في الكون الفسيح، وللتعامل الواعي مع سنن الله في خلقه... ذلك أن الله تعالى إنما يمنح نصره وتأييده للذين يمنحون الحياة من حولهم خلاصة عقولهم ونفوسهم.

6- إن نقل المجتمعات المعاصرة إلى الدخول من جديد تحت لواء تشريع الإسلام في تنظيمه الشامل لحياة الناس الاجتماعية والاقتصادية والسياسية مع طول البعد عن هذا التشريع، أو غلبة انحراف الناس عنه لا يعني إلغاء الأنظمة والتشريعات المعمول بها قبل إعداد البديل الإسلامي لها. كما أنه يقتضي من المشرعين والمجتهدين وأولي الأمر تقرير أحكام ونظم مؤقتة قائمة على قاعدة الضرورة أو قاعدة "عموم البلوى" التي قررها علماء المسلمين، وذلك رفعا للحرج عن الناس، وتدرجا في الأخذ من جديد بأحكام الإسلام.

ولا يقال هنا إن باب التدرج في التشريع قد أغلق بانقطاع الوحي،وإكمال الدين، إذ الأمر هنا ليس أمر تدرج في التشريع وإنما هو تدرج في نقل البيان إلى الناس، وبغيره تفوت المصالح، ويقع الحرج، ويعرض الناس عن جملة الشريعة.

7- إن التيار الإسلامي الجديد يحرص على وضع حد لما هو سائد بين كثير من دعاة الإسلام والمنادين بتطبيق شريعته من استخفاف بتجارب الأمم والشعوب في مجال النظم السياسية والاقتصادية، بدعوى أن المسلم لا يحتاج إليها وأنه لا يجوز له أن يستورد ثمرات تجربة تمت خارج نطاق الإسلام التاريخي أو الجغرافي.

إن الحكمة ضالة المؤمن، وهي ليست حكرا على أمة دون أمة، ولا على جيل دون جيل. ولو كانت كذلك ما دعا الحق سبحانه المسلمين إلى أن يسيروا في الأرض وأن ينظروا. والمسلمون بعد ليسوا أمة مقطوعة الصلة بتاريخ العالم، غريبة عن سائر أممه وشعوبه، وإنما هم جزء من العالم، وتاريخهم جزء من تاريخه.. وتفاعلهم مع الدنيا من حولهم يظل دائما مدخلهم إلى إشاعة الحق والدعوة إليه.. ولا يمكن لهذا التفاعل أن يتخذ سبيله في حياتهم إذا أعرضوا عما ينفعهم وينفع الناس من حولهم لأن آخرين سبقوهم إليه، أو حازوه من قبلهم.

8- إن الاجتهاد الفردي في الأمور التشريعية والعامة حق مقرر للعلماء والباحثين. ولكن تشريع المسلمين لابد أن يعتمده المسلمون. ولا يجوز حجب حقهم في ذلك بدعوى أن الحكم في المجتمع الإسلامي لله وليس للبشر. إن مقولة "حاكمية الله" وحده مقولة صحيحة حين يراد بها أن قيم الإسلام ومبادئه منزلة من عند الله وأن الاجتهاد في معرفة حكم الله يحتاج إلى شروط لا تجتمع لعامة الناس.. ولكن رفع هذا الشعار على أسنة الرماح والإلحاح الشديد عليه قد كان في ماضينا القريب والبعيد مدخلا لباطل وسبيلا إلى ظلم.. ذلك أن الحكم لله من قبل ومن بعد.. ولكن الناس يحتاجون إلى معرفة ذلك الحكم وإلى تدبير أمورهم باجتهادهم فيما يعرض لهم، وإنفراد مجتهد واحد أو حاكم فرد أو جماعة قليلة بتقرير حكم الله وإعلانه وإلزام الناس به أمر لا دليل عليه ولا شاهد من عقل أو نقل.. وإنما شاهد النقل أن يتولى الاجتهاد للمسلمين ﴿الَّذِينَ يَسْتَنْبِطُونَهُ مِنْهُمْ﴾.(النساء 83). وشاهد العقل أن أمور الجماعة ليست تشريعا كلها.. وإنما أكثرها تنفيذ وسياسة واختيار في نطاق المباحات، وهي أمور يتراوح في نطاقها التقدير.. والصحيح في مثل هذه الأمور أن تصرف الواحد في المجموع ممنوع.. وأنه إذا لم تكن الكثرة دليلا على الحق.. فإن القلة أبعد أن تكون دليلا عليه، وأن أمر المسلمين لذلك ينبغي أن يكون شورى بينهم.

9- إن الإسلام نظام شامل للحياة، يسعى إلى ترشيد حركتها في جوانبها كلها بقيم الحق والعدل والخير التي نزل بها الوحي على رسول الله صلى الله عليه وسلم لهذا فإن تنظم المجتمع غاية من غاياته والحكم العادل فريضة من فرائضه.

غير أن الحكم في الإسلام ليس نظاما ثابتا فصلته النصوص. كما أن أسلوبه لا يلتزم بصيغة واحدة يستمدها المسلمون المعاصرون من تجربة واحدة من تجارب تاريخهم. وإنما يكون الحكم إسلاميا

بقدر ما يلتزم بالمبادئ الأساسية التي وردت في القرآن والسنة صراحة أو ضمنا والتي تضع الضوابط والقيم الأساسية لمهمة سياسة الناس والحكم بينهم، وعلى رأس تلك المبادئ :

(أ) مبدأ الشورى في تقرير أمور المجتمع.

(ب) مبدأ مسؤولية الحكام عن أعمالهم..

(جـ) مبدأ سيادة "التشريع" المستمد من مصادره الإسلامية، على كل سلطة في الجماعة.

(د) مبدأ احترام حقوق الأفراد وحرياتهم إلا حيث تجور ممارسة تلك الحقوق على مصالح الكافة أو تعرضها للخطر.

إن من المؤسف أن قضية الشورى واحترام حقوق الإنسان لا تحتل في أكثر نماذج الفكر الإسلامي المنتشر بين الشباب "الغاضب" مكانها الصحيح، فالشورى فيما نرى -اعتمادا على النصوص الثابتة وأصول الاستدلال الصحيح- واجبة على الحاكم في أمور التشريع والسياسة العامة وهي ملزمة له وبغير ذلك تفتح -على مصاريعها- أبواب الظلم والاستبداد وتضيع على الجماعة فرص الرشد وتتعرض المصالح العامة والخاصة لأخطار لا يمكن حسابها.. وهي -فوق ذلك- مدخل لا غنى عنه لتقرير مسؤولية الحكام وخلق روح الانتماء للجماعة والاهتمام بأمور الناس.. إن شعار "المستبد العادل" الذي رفعه البعض قديما ولايزال يرفعه البعض حديثا شعار فاسد مغلوط.. ولا ندري كيف تجاهل العقلاء والعلماء مبلغ التناقض فيه.. وهل يجتمع الاستبداد والعدل تحت لواء واحد ﴿مَالَكُمْ كَيْفَ تَحْكُمُونَ﴾(الصافات 154)..وغريب أن يظل بعض المفكرين والساسة والكتاب على استهانتهم بأمر الشورى بعد أن بلغتهم تجارب الأمم والشعوب عبر مئات السنين مع ألوان الظلم والفساد التي ولدت ونمت في غياب الشورى وتحت ظلال الانفراد بالرأي والاستبداد.

10- تغيير المجتمع يحتاج إلى النظرة الشاملة:

(أ) لم يعد من المقبول علميا تصوير أزمة المجتمعات الإسلامية المعاصرة بأنها مجرد مشكلة أخلاق وقيم.. والغفلة -تحت ضغط هذه النظرة الواحدية الساذجة- عن المشاكل المعقدة للمجتمعات الإنسانية المعاصرة وعن تعدد جوانبها وارتباطها.. إن الذين يتصدون لتغيير مجتمعاتهم وهم يحملون هذا الفكر البدائي الساذج يقدمون على مغامرة هائلة، ويتجاهلون أن أمانة المسؤولية عن الآخرين تقتضي بذل المزيد من العناية في فهم مشاكلهم وإدراك أبعادها.. إن الثورات العلمية والصناعية المتعاقبة، والتطور المتصل الحلقات في أدوات الإنتاج، وأدوات الحركة والنقل، ووسائل الاتصال ونقل المعلومات واختزانها واستخدامها. كل ذلك قد خلق مشكلات اجتماعية جديدة، كما أعطى لكثير من المشاكل القديمة أبعادا لم تكن لها من قبل. إن مشاكل توزيع الثورة والتخطيط لتنميتها، ونقص المواد الغذائية وسوء توزيعها في العالم، ومشاكل البيئة وتلوثها، ومشاكل العلاقات بين الدول ووقف سباق التسلح بأسلحة الدمار الشامل القادرة في لحظات على هدم الحضارة وإبادة شعوب بأسرها، كل هذه أمور لا يمكن أن تظل خارج اهتمام رواد الإصلاح باسم الإسلام والمنادين بتطبيق الشريعة. إن خلو برامج الإصلاح الإسلامي من معالجة هذه الأمور سبب كاف لانقطاعهم عن مجتمعاتهم، وتردد هذه المجتمعات في السير وراءهم، وأخذ شعاراتهم الكبيرة مأخذ الجد.

(ب) إن كثيرا من المشاكل المتراكمة والمعقدة في العالم العربي والإسلامي ترجع إلى غياب التخطيط العلمي لمواجهتها، أو إلى اعتماد نوع من التخطيط الجزئي الذي يتجاهل ترابط الظواهر السياسية والاجتماعية والثقافية، أو إلى عدم الالتزام بالخطط المقررة، والقفز عليها مراعاة لظروف واعتبارات عارضة.

ولابد ونحن نعلن هذا أن نوضح بعض المبادئ التي نرى أن تعتمد عليها خطة الإصلاح والتنمية:

1- لا يجوز الرفض المطلق ولا القبول المطلق لأي مذهب أو نظرية من نظريات الإصلاح الاقتصادي والاجتماعي. فالأمر هنا أمر مصالح الأمة. والنظريات والمذاهب ينبغي تسخيرها لخدمة الإنسان، ولا سبيل لهذا التسخير بغير الدراسة الجادة الواعية. لقد آن لأسلوب الإدانة المسبقة للمذاهب والنظريات أن يختفي،وأن يحل محله منهج موضوعي يقوم على المعرفة الدقيقة لهذه المذاهب والنظريات ووزنها -بعد ذلك- بميزان مزدوج يعرضها على مبادئ الإسلام وقيمه الأساسية، ثم عرضها على مصالح الناس وحاجاتهم الحقيقية.

2- إن أخطاء المراحل الماضية في تجربتنا المصرية، وفي التجارب العربية والإسلامية ينبغي أن تدرس بغير انفعال، وألا تكون سببا في رد

فعل عام في الاتجاهات المعاكسة، حتى لا يتحول العمل الوطني إلى سلسلة من القفزات من اتجاه إلى نقيضه، يتعذر معها التقدم الحقيقي، وتضيع فرص الإصلاح، ويفقد فيها العمل الاجتماعي استمرار حلقاته واتصالها.

3- إن أية خطة للتنمية الشاملة في ظروف مجتمعاتنا الراهنة ينبغي ان تحقق مجموعة أمور أساسية:

(أ) الإنتاج ومضاعفة العمل على زيادة الدخل القومي، بزيادة الإنتاج، وتكثيف العمل، وترشيد الإنفاق العام والإنفاق الحكومي بصفة خاصة. وما عدا ذلك فجهد ضائع، وحلول تسكّن الآلام العارضة، ولا تفعل أكثر من تأجيل موعد الكارثة.

(ب) المحافظة على "العدل الاجتماعي" عن طريق اعتبار "العمل الإنساني" بصوره المختلفة الأساس الرئيسي للدخل وللقيمة الإنسانية في المجتمع.

(جـ) توفير المناخ الذي يساعد على تنمية شخصية الأفراد وإطلاق مواهبهم، واختيار أساليب العمل الداخلي التي تتيح أقل قدر من استخدام السلطة وأكبر قدر من المبادرات الذاتية الفردية والجماعية. وذلك كله مع الحرص على ترسيخ الأسلوب القائم على الشورى في العلاقات بين العاملين في مؤسسات الدولة على اختلافها.

إن هذه الأهداف الأساسية تكاد تكون موضع إجماع بين التيارات السياسية القائمة في مصر، وليس مطلوبا من "الإسلامين" أن يكون لهم منها موقف مختلف، كما أنه ليس مطلوبا منهم إثبات تميزهم وخصوصيتهم بمناهج في الإصلاح الاقتصادي ينفردون بها.

11-خطوط عريضة للإصلاح وتغيير المجتمع

(أ) إن شمول الإسلام ليس إلا تعبيرا عن وحدة حياة الإنسان وترابط اجزائها. فضلا عن أنه تعبير عن وحدة الخالق "المشرع" ﴿ألا يَعْلَمُ مَنْ خَلَقَ وَهُوَ اللَّطِيفُ الْخَبِيرُ﴾ (الملك 14) ولهذا فإن اهتمام الإسلام بهذه الأجزاء المختلفة لا يعني -على مستوى التنظيم والحركة- أن تندب كل جماعة إسلامية نفسها لأداء كل المهام التي يتصدى لها الإسلام. فكل ميسر لما قدر له، وكل مسؤول عما يحسنه. والتخصص سبيل لا غنى عنه لإتقان العمل وإحسانه، وهو سمة من سمات العصر تعبر عن نمو المعارف والعلوم واتساعها مساحة وعمقا، وعن حاجة كل جانب منها إلى انقطاع بعض الناس له وانقطاع غيرهم لغيره. لذلك كله فلا غرابة في أن تتعدد الجماعات وأن يهتم بعضها بالفكر والثقافة، ويهتم بعضها الآخر بالتربية والعمل الاجتماعي، وأن يهتم فريق ثالث بقضايا السياسة ونظم الحكم، دون أن ينكر أحد على أحد، أو يهون فريق من قيمة ما يتوجه له فريق غيره.

بل إن التجربة الإنسانية في الميدان الواحد تحتاج إلى جهود جماعات عديدة تتسابق وتتنافس محاولة الاهتداء إلى أصلح مناهج العمل وأقومها وأكثرها دقة وتأثيرا.

(ب) إن الإصلاح الاجتماعي لا يتحقق بإصدار أحكام الإدانة على الممارسات القائمة، وإنما مهمة المصلحين باسم الإسلام أن يقدموا للناس البدائل الصالحة لكل ما يطالبون بتغييره وهجره، والبديل لا يكون صالحا إلا إذا تحققت له -فوق التزامه مبادئ الإسلام وقيمه وشرائعه- القدرة على تلبية الحاجات وتحقيق المصالح.

إن مؤسسة واحدة تقوم على مبادئ الإسلام وتحقق مصالح الناس أثقل في ميزان التحول إلى الإسلام من ألف خطبة عصماء تكتفي بإعلان المبادئ وإصدار الأحكام وإنكار المنكرات. ولهذا فإن المنهج السليم للإصلاح يقتضي توجيه الجهد الأكبر إلى إنشاء المؤسسات القادرة على تنفيذ مبادئ الإسلام وضمان استمرارها بين الناس.

(جـ) إن الإصلاح الإسلامي يعتبر ثورة في حياة المجتمع بما يحمله من تغيير لحياة الناس في جذورها العميقة، ومن نظرة متميزة للكون والحياة والإنسان، تقوم على الإيمان بالله والتصديق برسله، والإقبال على الحياة، واحترام الإنسان، وبما يبثه في علاقات الناس من قيم التكافل والايثار والعدل، ولكن هذه الثورية لا تعني سلوك سبيل العنف واتباع وسائل الطفرة والتغيير المفاجئ والقفز على واقع المجتمعات. إن أخطر عيوب الوسائل الانقلابية أنها تتعجل أمر الإصلاح وتفرض على المجتمعات -باسم الإسلام- حلولا غير محسوبة الأثر،كما أنها تفتح الباب لاستمرار الصراع القائم على العنف بين ممثلي التيار الإسلامي وسائر القوى في المجتمع، فوق ذلك كله فإن الوسائل الانقلابية تتجاهل حقيقة علمية وتاريخية

هامة حين تتصور إمكان تثبيت نظم وأوضاع لا تقتنع بها الجماهير، ولم تتهيأ -بشكل كاف- لاستقبالها.

(د) إن قضية الثقافة والتربية ركن أساسي من أركان الإصلاح الإسلامي، والثقافة تتجاوز كثيرا حدود معرفة الأحكام الشرعية والتمييز بين الحلال والحرام.. كما أن التربية -بدورها- تتجاوز حدود نطاق الحماية من الوقوع في المعاصي.. إن الثقافة والتربية تعبران معا عن تنمية الشخصية الإنسانية وتزويدها بالمعارف والخبرات وبمجموعة من القيم المرتبطة بالأهداف العليا للإسلام في الحياة.

ومن أهم ما نحرص عليه أن نجنب الجيل الجديد آثار الازدواجية التي قامت عليها حياتنا التربوية والثقافية، وذلك بتوحيد ثقافة الأمة وأسس التربية فيها عن طريق توحيد التعليم العام وإلغاء الازدواجية التي تقيم نظاما مدنيا وآخر دينيا، مع مضاعفة العناية بتعليم اللغة العربية وأسس الثقافة الإسلامية والتربية المتكاملة -فوق ذلك- متعددة العناصر، ومن عناصرها التي يهملها أكثر الدعاة والمصلحين باسم الإسلام جانب "الفنون" التي تهذب الذوق وتعمق الإحساس بما أودعه الله في الكون من روعة التناسق وعظمة الخلق، وجمال الصنعة. إن الإحساس بالجمال عمق من أعماق الشخصية المسلمة لا تجوز الغفلة عنه. وتربية الذوق رافد جليل الأثر من روافد التربية تنعكس آثاره على السلوك الإنساني.

لهذا فإن الاهتمام بالفنون المختلفة من شعر ورسم وموسيقى وغناء وتمثيل وتسخيرها لتثبت القيم الإنسانية الفاضلة أمر لايجوز أن يبقى خارج اهتمام الداعين إلى الإسلام..

إن المقام هنا ليس مقام جدل فقهي، ولكننا نعلم ما قيل في هذا الشأن قديما وما يقال هذه الأيام، ونعلم أن القول بتحريم الفنون مطلقا قول لا دليل عليه في العقل، ولا شاهد له في النقل وهو أثر بداوة وجفوة وفساد مزاج وغلظة طبع ليس من حق أصحابها أن يجعلوها دينا يلزمون به الناس فالله تعالى "جميل يحب الجمال" (رواه مسلم)، وهو سبحانه القائل: ﴿وَلَكُمْ فِيهَا جَمَالٌ﴾ (النحل 6) والقائل ﴿قُلْ مَنْ حَرَّمَ زِينَةَ اللَّهِ﴾. (الاعراف 32)

12- ضرورة الوحدة الوطنية والأخوة الوطنية :

إن أي برنامج للعمل يتبناه المفكرون والدعاة المسلمون لا يعبر عن مصالح المسلمين وحدهم : إن صفته الإسلامية إنما تعني أنه ينطلق في خدمة الوطن بكل فئاته من قيم الإسلام ومبادئه. وهذه القيم لها جذور عميقة في نفوس المسلمين، ولها كذلك رصيد عند المـ يحيين.. إن كل ما يسعى إليه فكرنا هذا إنما هو خدمة المجتمع بجميع فئاته عن طريق ترشيد العمل الوطني بقيم الدين ومبادئه. إن الأحزاب العربية التي تجاوزت الدين أو نحته جانبا بقصد تجاوز الطائفية قد وقعت في خطأ فادح. والذي حدث نتيجة لهذا المسلك هو انزواء الدين وعزله عن توجيه الحياة، ونمو الطائفية في الخفاء تحت سطح الحياة السياسية والاجتماعية. إن موجات الفتنة الطائفية التي تفجرت خلال الأعوام الأخيرة على سطح الحياة المصرية دليل لا يخطئ على أن عزل الدين عن الحياة الاجتماعية ليس حلا لمشكلة الطائفية بل هو في الحقيقة تنصل وهروب من مواجهتها. إن علمانية المجتمع بالمعنى المطلق الذي يعزل الدين عن الحياة لا يمكن أن تكون الحل الصحيح لمشكلة الطائفية في المجتمعات التي تتعدد فيها الأديان. إن العلمانية -من هذه الزاوية- تقتل المريض حتى تخلصه من مرضه.. وهي -فوق ذلك- مبدأ مجاف تماما لطبيعة الإسلام الأساسية التي تقوم على وحدة الإنسان، ووحدة حياته، وترابط مكوناتها. إن الحل الصحيح لمشكلة الطائفية يقوم على قاعدة أساسية ذات شقين :

الأول : حرية العقيدة.والعبادة. والثاني : مبدأ "حق الأغلبية في الإدارة" و"الحقوق الكاملة للأقلية". وانتشار الفتن الطائفية ليس أثرا من آثار التدين وإنما هو -على الحقيقة- أثر من آثار غياب الفهم الصحيح لروح الأديان وأهدافها الكبرى، ومظهر من المظاهرالعامة للتخلف الفكري والسلوكي. إن التعصب موقف فكري وسلوكي ملازم للجهل وقلة الاكتراث بالحرية، وهو موقف يتجاوز دائرة الأديان ليشمل كل صور التعدد في المجتمعات، وفي إطاره الضيق تعجز الجماعات عن استيعاب التعدد الحقيقي في أي جانب من جوانب الفكر والسلوك والمواقف الاجتماعية.

إن الموقف الإسلامي الصحيح من الأقليات غير المسلمة داخل الأقطار الإسلامية موقف واضح تحكمه روح الإسلام ومبادئه ونصوصه الثابتة.. وسماحته الإنسانية التي غابت للأسف عن كثير من رافعي شعاراته.. وهو موقف يقوم على المحاور التالية:

أولا : المساواة الكاملة بين المسلمين وغير المسلمين بحيث يتمتعون جميعا بالحقوق المدنية والسياسية على قدم المساواة التي يكفلها الدستور وتنظمها القوانين. إن البر بأهل الذمة قداتخذ في التطبيق التاريخي صورا ومظاهر أدنى من هذه المساواة الكاملة، على أن ذلك ليس حكما إسلاميا ثابتا واجب المتابعة، وإنما هو موقف تاريخي للمسلمين حكامهم صنعته أو فسرته ظروف وملابسات تاريخية لم يعد أكثرها قائما، وليس جيلنا ملزما بمتابعتها.

إن فكرة "أهل الذمة" تحتاج إلى إعادة تأمل ومراجعة من جانب الأطراف جميعا، فالذمة ليست "مواطنة" من الدرجة الثانية، ولا هي مدخل لتميز بين المواطنين تهدر فيه الحقوق والحريات.. وإنما هي وصف للأساس التاريخي الذي عومل بمقتضاه أهل الكتاب في مجتمعات المسلمين، وهو أساس مستمد من عهد الله ورسوله، فالذمة هي العهد، وهي ملزمة لمن أعطى ذلك العهد.. وهي -بهذا- تمثل الحد الأدنى من ضمانات غير المسلم في مجتمع المسلمين وهي -من ناحية أخرى- تعبر عن أساس تاريخي تغيرت أكثر الظروف المحيطة به.. وربما صلحت للقيام مقامه نصوص الدستور التي تقرر حرية العقيدة كما تقرر حقوق المواطنين جميعا مسلمين وغير مسلمين.

ثانيا : إن مبدأ المساواة في الحقوق المدنية والسياسية، المادي فيها والمعنوي، لاينفي المبدأ المعمول به في الدنيا كلها من أن يكون حق الإدارة للأغلبية وتظل حقوق الأقلية مصونة ومحفوظة.

إن استمداد التشريعات في المجتمع المسلم من الشريعة الإسلامية ليس إلا تطبيقا عاديا لهذا المبدأ العادل. ولا يمكن أن ترتفع منه شكوى حقيقية إلا في إطار الجو المسمم بالطائفية أو بالخوف من الجور على حقوف الأقليات وحرياتها.

ثالثا : إن الوحدة الوطنية لا يمكن أن تتحول إلى واقع اجتماعي ومعيشي إلا إذا استندت إلى حوار وطني فكري صريح قائم على مواجهة المشاكل والاعتراف بالصعوبات، على أن يتم ذلك الحوار في مستوى علمي رفيع بعيدا عن العصبية الطائفية التي تستطيع دائما أن تحول الحوار إلى مبارزات ومساجلات تفتح الباب لفتنة سياسية واجتماعية.

إن تحريك الفتنة الطائفية بصورها المختلفة على امتداد العالمين العربي والإسلامي لا يمكن أن يكون ظاهرة طبيعية أو عفوية، كما لا يمكن أن يكون مجرد أثر من آثار الصحوة الدينية بين المسلمين وغير المسلمين، لذلك فإن المثقفين المسيحيين مدعوون مع إخوانهم المسلمين لسد الطريق في وجه الأيدي التي تحرك تلك الفتنة، عن طريق قيادة حوار تاريخي يمكن العمل الوطني من تخطي هذه العقبة التي تلقى في طريقه كلما لاحت على هذا الطريق أنوار فجر جديد.

13- الحريات العامة شرط النهضة:

(أ) الحريات العامة شرط النهضة الحقيقية.. هذا حكم العقل، وتوجيه الإسلام وشهادة التاريخ.. وبقي أن يعرف العرب والمسلمون حكاما ومحكومين أنه ليس أمام أحد خيار في هذه القضية.. وأن الذين يحاولون الالتفاف على هذه الحقيقة إنما يحرثون في البحر ويبنون قصورهم على الماء.. ويضيعون أوقات شعوبهم وفرصها الحقيقية للنمو والتقدم.. وتوجيهات الإسلام قاطعة في أن الحرية شرط التكليف والمسؤولية في الدنيا والآخرة على السواء.. وتصور الإسلام للإنسان الذي كرمه الله بالعقل والإرادة يمنع أن تصادر الحرية باسم المصلحة أو أن يتسلط بعض الناس على بعض ولو تم ذلك تحت لواء الدين.. كيف ومبدأ الإسلام في ذلك أن ﴿لاَ إِكْرَاهَ فِي الدِّينِ قَدْ تَبَيَّنَ الرُّشْدُ مِنَ الْغَيِّ﴾ (البقرة 256) وشهادة التاريخ على امتداد عصوره تؤكد كل يوم أن العبيد المغلوبين على أمرهم لا يصلحون للإبداع ولا يقدرون عليه، وأن احترام الحريات العامة هو الضمان الحقيقي للتقدم والبناء والاستقرار. إننا نعلن في غير مواربة ولا مجاملة لأحد، أننا نبرأ إلى الله وإلى الناس من تجزئة الحرية.. والمناداة بها لفريق وإنكارها على فريق.. وأننا ندين المواقف التي انحازت فيها جماعات إسلامية -مهما كانت أسباب انحيازها- إلى جانب القهر والتسلط ومصادرة الحريات.. إن الإغراء بهذا الانحياز يشتد حين يكون القهر موجها للخصوم والمنافسين.. ولكن الإسلام -في مبادئه العليا- لا يقبل الاستجابة لهذا الإغراء.. ﴿وَلاَ يَجْرِمَنَّكُمْ شَنَآنُ قَوْمٍ عَلَى أَلاَّ تَعْدِلُوا، أعْدِلُوا﴾.(المائدة 8). ومبادئ الإسلام حين تظلل بحمايتها الموافق والمخالف فإن الالتزام بها لا يسقط ولا يتجزأ ﴿وَإِنْ أَحَدٌ مِنَ الْمُشْرِكِينَ اسْتَجَارَكَ فَأَجِرْهُ حَتَّى يَسْمَعَ كَلاَمَ اللَّهِ ثُمَّ أَبْلِغْهُ مَأمَنَهُ﴾.(التوبة 6)

(ب) **إن قضية الحرية في الإسلام أرحب وأوسع من قضية الحرية بمدلولها السياسي المعروف**.. إن من الأخطاء الفادحة

التي وقع فيها كثيرة من الدعاة إلى الإسلام أنهم قدموه للناس في صورة شبكة هائلة من الموانع والقيود كأنما كتب على المسلمين أن يخرجوا من قيد إلى قيد ومن قهر إلى قهر، مع أن الإسلام في جوهره انعتاق من قيود عديدة.. وقد آن الأوان أن يقدم الإسلام إلى الناس دعوة للخلاص وللحرية وللانطلاق في كنف من قيم السماء.. وما أقل القيود إلى جانب المساحة الهائلة من الحرية التي تركها الإسلام للناس.. ولنذكر أن مهمة النبي صلى الله عليه وسلم كم اشتملت على حل الطيبات وتحريم الخبائث، فإنه صلى الله عليه وسلم قد جاء يضع عن الناس ﴿إِصْرَهُمْ وَالأَغْلاَلَ الَّتِي كَانَتْ عَلَيْهِمْ﴾.(الاعراف 157) إن احترام حقوق الإنسان في كل مكان، والدفاع عن حريات المظلومين سياسيا واجتماعيا يجب أن يحتل مكانا من أمكنة الصدارة في اهتمام التيار الإسلامي الجديد.. وغريب ألا يكون للمسلمين **الحضور الأكبر في جميع الهيئات الدولية الرسمية والشعبية التي تشغل نفسها بالدفاع عن حريات المظلومين وحقوقهم في كل مكان.**

(ج) إن يقظة الضمير لدى الحكام والمحكومين، وقوة الرأي العام، وإدراكه لأهمية الحرية ولوظائفها.. كل ذلك يشكل ضمانا سياسيا للحقوق والحريات.. ولكن المجتمع المنظم -في ظل الإسلام وفي ظل غيره- لا يستغني أبدا عن تنظيم وسائل علمية لحماية الحرية في وجه الدولة وأجهزتها.. والدولة الإسلامية ليست استثناء من هذه القاعدة.. **فالحكام -في نهاية الأمر- بشر يصيبون ويخطئون.. ويغلبهم الحماس كما يغلبهم الهوى.. وتنظيم الرقابة على أعمالهم خصوصا عن طريق سلطة القضاء المستقل والمحايد -هو أكثر الضمانات فاعلية وأقواها أثرا في توفير الحماية العملية لحقوق الرعية وحرياتها..**

إن الرقابة الذاتية للحاكم المسلم ينبغي أن تظل رصيدا احتياطيا يساعد على حماية الشرعية ويحول دون العدوان على حقوق الرعية.. ولكن تصور إمكان الاعتماد على تلك الرقابة وحدها تصور تشهد بخطئه وخطورته تجارب الشعوب المسلمة وغير المسلمة على امتداد التاريخ.

14- قضية فلسطين والوحدة العربية :

إن تصور الحل المثالي الكامل للقضية الفلسطينية في ظل أوضاع عربية وإسلامية متردية أمر مناف لطبيعة الأشياء، متجاهل للواقع وبهذا المعنى يمكن أن نقرر أن **الطريق إلى القدس ويافا وعكا لابد أن يمر بالقاهرة ودمشق وبغداد وعمان وبيروت..** إن هذا المرور لابد أن يحمل معه مزيدا من الحرية للفرد العربي، ومزيدا من الوعي بحقيقة الصراع حول فلسطين وحقوق العرب.. وأن يحمل معه كذلك مزيدا من العمل الجاد لتحقيق تقدم البلاد العربية والإسلامية المشاركة في الصراع، وإذا كان العرب والمسلمون يمثلون تجمعا بشريا هائلا، فإن مستوى أدائهم، وقوة مؤسساتهم السياسية والاجتماعية.. لاتزال في مجموعها دوْن المستوى اللازم لمواجهة دولة الكيان الصهيوني.. والدول الأخرى التي تمدها بالعون والتأييد المادي والمعنوي.. ولهذا فإن التغيير النوعي في مستوى الأداء العربي يعتبر شرطا ضروريا لنجاح أي مشروع عربي أو إسلامي لتحرير فلسطين وتصفية الاحتلال الصهيوني.

وإذا كانت الأوضاع العربية الراهنة لا تسمح بتحقيق الأهداف العربية المتصلة بجوهر الصراع مع الكيان الصهيوني تحقيقا سريعا كاملا.. **فإن الجهاد داخل الأرض المحتلة لا يجوز أن يتوقف أو يضعف.. كما أن العمل المستمر لتحقيق كل صور التوحد والتنسيق العربي والإسلامي ينبغي -هو الآخر- أن يستمر.**

إن هذا التوحد ليس ضروريا لمواجهة الصراع العربي الإسرائيلي فحسب، ولكنه ضروري فوق ذلك، بل قبله، لتحقيق هدفين كبيرين..

أولهما: حماية الأمن العربي من مخاطر الاستعمار بكل صوره ومن مخاطر التدخل الأجنبي، وهي مخاطر تزيد منها الأهمية الاستراتيجية للعالم العربي بحكم موقعه، وبحكم وجود الموارد النفطية السخية في أرضه.

والآخر: تحقيق التنمية العربية على أساس من التكامل الاقتصادي والاجتماعي بين الدول العربية المختلفة، إذ أن **عناصر التنمية الثلاثة، البشر، والمال، والخبرة موزعة بين أجزاء العالم العربي ولا التقاء لها إلا من خلال توحد عربي في التخطيط** وفي التنفيذ على المستويين القطري والإقليمي. إننا نعبر عن هذين الهدفين بقولنا إن أمن العرب لا يتجزأ وإن رخاءهم أيضا لا يتجزأ.

إن توحد العرب يترجم فوق ذلك -عمليا- ما بينهم من روابط الدين واللغة والثقافة المشتركة. وهذا التوحد ليس بديلا مقابلا لمبدأ

وحدة الأمة الإسلامية، كما يتصور بعض الدعاة المسلمين أو يتوهم بعض القوميين إذ الثابت أن الإسلام بحضارته ومسيرته الثقافية هو المالئ للتاريخ العربي، وهو المكون الفكري والنفسي الرئيسي للشخصية العربية. ومن هنا تسقط كل محاولات التفرقة والتمزيق القائمة على وضع "العربية" كتيار فكري وسياسي مقابل للإسلام أو مناقض له. إن التوحد العربي، خصوصا في صيغه وأشكاله العملية، قوة لا شك فيها للعالم الإسلامي. كما أن الأخوة الإسلامية العامة التي تشد برباطها جميع مسلمي العالم لا يمكن إلا أن تكون رصيدا هائلا للجهد العربي في حماية الأرض، وتحقيق الرخاء والتنمية.

15- المرأة :

(أ) إننا نرفض المشاركة في النظرة الخاطئة إلى قضية المرأة باعتبارها قضية صراع بينها وبين الرجل، كما نرفض النظرة المتخلفة للمرأة باعتبارها مجرد متاع للرجل، أو باعتبارها مخلوقا دونه في القيمة والقدرة والمنزلة الاجتماعية.

إن الإسلام يرى في كل من الرجل والمرأة "جوهر" الإنسانية، ووحدة الخلق والنشأة، ويعلى ذلك في ميزان التكليف والتقييم على آثار الاختلافات العضوية والنفسية بينهما. ولهذا فهو يقرر بلا مواربة مبدأ المساواة المطلقة بينهما في كل ما يتصل بالكرامة الإنسانية وبالمسؤولية. "فالنساء شقائق الرجال"، والأصل في الأحكام الشرعية المساواة الكاملة بينهما إلا ما استثناه الشارع وهو قليل، ثم هو فوق ذلك لا يقرر هبوط مكانة المرأة، وإنما يحترم حقيقة الاختلاف العضوي بين الرجال والنساء وما يترتب عليه من أولويات الوظائف الموكولة لكل منهما في الأسرة وفي المجتمع.

(ب) إن مشاركة المرأة للرجل أنشطة الحياة المختلفة في المجتمع أمر لابد منه لأداء مهمتها في الحياة. والإسلام لا يضع الرجال والنساء موضع الحرج ولا يوجب عليهم التأثم من هذه المشاركة وإنما يسبغ عليها آدابه الشرعية كما أسبغها على سائر ميادين النشاط والحركة الاجتمادية.

ومن هنا تحتل قضايا الزي وآداب المشاركة الاجتماعية وتحريم الخلوة بالأجنبية مكانها الطبيعي، باعتبار بعضها آدابا تحمى وتصون، وبعضها الآخر سبيلا لسد الذرائع إلى المفاسد والمحرمات. دون أن تصير هي وحدها قضية المرأة كما يصور البعض.

(جـ) والأسرة في الإسلام تقوم على حرية اختيار كل طرف لشريك حياته دون ضغط أو إكراه أو وصاية. وهذا أدنى إلى دوام العشرة واتصال المودة، وتحقيق السعادة والرضا للزوجين..

(د) وتظل رعاية الأسرة أولى المهمات الأساسية للمرأة، لأن أحدا غيرها لا يستطيع أن يقوم مقامها فيها. أما فائض الوقت والجهد فإن للمجتمع فيه حقا ونصيبا، وعلى المرأة فيهما واجب تشترك فيه مع الرجل، وهو واجب يتحدد نطاقه باختلاف ظروف المرأة نفسها، واختلاف ظروف المجتمع وحالاته ومراحل تطوره.

(هـ) والأسرة المسلمة تقوم على الاشتراك في المسؤولية، وتبادل الرأي، كما تقوم على المودة والرحمة مع تقرير القوامة للرجل، وهي قوامة لا تنال من اكتمال شخصية المرأة وحقها في المساواة. وحين تفقد الأسرة المودة والرحمة، وتستحيل فيها العشرة بالمعروف فإن الطلاق من جانب الرجل والخلع من جانب المرأة يصبحان رحمة تتمثل في درء آثار الشحناء والنفور عن الزوجين وعن الأولاد على السواء.

(و) إن قيام المرأة المسلمة المعاصرة بواجباتها داخل الأسرة يحتاج إلى تنمية شخصيتها وزيادة خبرتها وتدريبها على مواجهة الحياة ومتطلباتها.. فقد مضى الزمن الذي كانت "الغريزة" فيه وحدها ضمانا لحسن أداء هذه الواجبات.. ولن تستطيع أمهات هذا العصر مواجهة مشاكل الأبناء والبنات والمشاركة في مسؤوليات الزوج وتبعاته وهن محجوبات عن الحياة، محرومات من العلم، مجردات من أسلحة العصر في تربية الأبناء والبنات والتعامل الكفء مع مشاكلهم وهمومهم. وفي القدرة على الكسب تنمية لموارد الأسرة عند الحاجة.إن تحصيل قدر من الثقافة الجنسية والاجتماعية ضمان هائل لنجاح الأسرة وأداء وظائفها الكبرى "الحافظة" لنسيج المجتمع.. وقد آن الأوان لنزع قناع التأثم والتحرج من تحصيل تلك الثقافة، ما دامت تتم في إطار علمي محسوب.. ولهدف إصلاحي نبيل هو توفير الاستقرار والسعادة لأعضاء الأسرة المسلمة.

إن المجتمعات الإسلامية المعاصرة مسؤولة عن تيسير الزواج المبكر للأبناء والبنات، وإبقاء على صحتهم النفسية ودرءا لآثار العقد

والاضطرابات العصبية والانحرافات السلوكية التي تفرضها عليهم مواجهة المجتمعات المفتوحة على العالم. وقد آن الأوان لمنع "العامل الاقتصادي" من التحكم الكامل في الزواج وموعده.

إن جزءا كبيرا من وسائل علاج هذه المشاكل يستقر في أيدي الناس أنفسهم ولا يرتبط ارتباطا كاملا بسياسات الدولة وقراراتها وإن كانت سياسات الدولة وتشريعاتها مطالبة بأن تيسر للناس السير في هذا الطريق وأن تعينهم عليه.

16- البناء الاقتصادي :

إن مسؤولية "الحكم الإسلامي" عن البنيان الاقتصادي للمجتمع لا تحتاج إلى تقرير أو إثبات. وإذا كان من حق الجماهير أن تعرف معالم الفلسفة الاقتصادية التي تدعي لاتباعها، وخصائص البناء الاقتصادي الذي يمكن أن يقام في ظل الإسلام فإننا نعلن هنا أن الإسلام لم يضع نظاما مفصلا في هذا الميدان ولكنه أقر مجموعة من المبادئ والأسس تعين على تنمية المال وتطهيره من ناحية كما تقيم العدل في تداوله وتوزيعه من ناحية أخرى، وأهمها :

1- إن امتلاك الأفراد للمال ملكية خاصة حق مشروع، ولكنه ليس حقا مطلقا، وإنما أصحابه مستخلفون فيه ويلتزمون بتوجيهه لما ينفعهم وينفع الناس. فالمال أمانة ووديعة من الله سبحانه : ﴿وَأَنْفِقُوا مِمَّا جَعَلَكُمْ مُسْتَخْلَفِينَ فِيهِ﴾ (الحديد 7) ﴿وَآتُوهُمْ مِنْ مَالِ اللَّهِ الَّذِي آتَاكُمْ﴾ (النور 33) وإنفاقه لابد أن يكون في إطار وظيفته فلا ينحرف إلى إضاعته أو وضعه في غير موضعه. ﴿وَلاَ تُؤْتُوا السُّفَهَاءَ أَمْوَالَكُمْ﴾ (النساء 5) ﴿وَلاَ تُبَذِّرْ تَبْذِيرًا﴾.(الاسراء26) نهى النبي صلى الله عليه وسلم "عن كثرة السؤال، وإضاعة المال.. " والمال فوق ذلك محمل بتكاليف والتزامات يبلغ بعضها مبلغ العبادة ويصل إلى أن يكون ركنا من أركان الإسلام وهو ركن الزكاة. وهذه العبادة تعبير -كذلك- عن مبدأ إسلامي اجتماعي عام هو مبدأ التكافل الاجتماعي.

2- إن اكتناز المال وحجبه عن التداول أمر لا يجوز، إذ هو تعطيل للثروة وتفويت لفرص نمائها.. ومبدأ الإسلام قائم على تحريك الثروة للانتفاع بها.

﴿وَالَّذِينَ يَكْنِزُونَ الذَّهَبَ وَالْفِضَّةَ وَلاَ يُنْفِقُونَهَا فِي سَبِيلِ اللَّهِ فَبَشِّرْهُمْ بِعَذَابٍ أَلِيمٍ﴾ (التوبة 34)

"من أحيا أرضا مواتا فهي له.. وليس لمحتجر بعد ثلاث سنين حق"

3- إن الربا محظور لأنه في جوهره استثمار لحاجة المحتاج ولأنه من ناحية أخرى إثراء بلا جهد وتنمية للمال بلا مخاطر ينفرد بها طرف دون طرف ويبقى أن يمارس الفقهاء المعاصرون اجتهادا جديدا يتوصلون به إلى تحديد معنى الربا، وإلى وزن المعاملات المعاصرة الجديدة بميزان الإسلام بعد أن يتفهموا حقيقة تلك المعاملات الجديدة ودون أن تغيب عنهم مقاصد الشريعة العامة في رفع الحرج وتحقيقه المصلحة.

4- إن في نظام الشركات على اختلاف صورها، وفي البيوع والمعاملات العديدة التي أقرها الإسلام (وهي كل معاملة لاربا فيها ولا غرر ولا إكراه) سعة للناس تسمح باستثمار الأموال وتنميتها كما تسمح بتبادل المنافع وسد الحاجات الفردية والجماعية.

ومع ذلك فإن الخروج من النظام الاقتصادي القائم على الربا إلى نظام غير ربوي لا يتم بغير إقامة مؤسسات استثمارية وادخارية إسلامية، وهذه تحتاج هي الأخرى إلى مرحلة انتقالية تتعامل خلالها مع الاقتصادي السائد وتواجه خلالها منافسة غير متكافئة. ومهمة المجتهدين المسلمين المتخصصين أن يضعوا الضوابط لحركة المؤسسات الاقتصادية الإسلامية (غير الربوية) خلال هذه المرحلة الصعبة، غير متعجلين ولا متعسفين، ودون أن يسمحوا للجشعين والطفيليين والهواة بتصدر هذه المؤسسات والسيطرة عليها وممارسة الظلم والاستغلال عن طريقها على حساب سمعة الإسلام ومصالح المسلمين.

5- إن ممثلي التصور الإسلامي الذي نعرضه يرون في الصراع التقليدي الدائر بين النظامين الرأسمالي والاشتراكي أكثر من مجرد المنافسة بين تصورين مختلفين للتنظيم الاقتصادي. فقد تداخلت في الصراع عناصر فكرية وسياسية واقتصادية. وهم لذلك يحددون موقفهم من عناصر النظام الاقتصادي على أساس التفرقة بين إدارة الاقتصاد بقصد تحريك الثروة وتنميتها وبين قضية التوزيع في المجتمع.

-فبالنسبة للقضية الأولى نرى أن كفاءة الأداء هي المعيار، وأن ظروف المجتمعات ومراحل تطورها، وتركيبها الاقتصادي، كل هذه الظروف هي التي ترشد إلى أكفأ الوسائل لتحقيق التنمية دون التزام موقف ثابت وجامد من قضية المبادرات الفردية وتدخل الدولة.. على أن تبقى الحرية الاقتصادية هي الأصل، ويظل تدخل الدولة في العلاقات الاقتصادية محكوما بقاعدة الضروة التي تقدر بقدرها لما للحرية الاقتصادية من اتصال بجوهر الحرية العامة ومالها -فوق ذلك- من أثر على مجمل علاقة الدولة بأفراد المجتمع ولا يفوتنا أن نسجل شهادة للتاريخ القديم والحديث والتي تشير إلى الأضرار المحققة التي تصاحب تجاوز الدولة لحدودها وتحولها إلى تاجرة وزارعة وصانعة.

أما بالنسبة لقضية التوزيع فإننا نرى في التفاوت الاجتماعي الواسع وغير المبرر، تعبيرا عن تراكم الظلم واختلاف المعاملة، كما نرى فيه مفجرا لصور من الصراع المدمر، ولذلك نعتبر قضية العدل الاجتماعي وتضييق هوة التفاوت بين فئات المجتمع قضية وثيقة الصلة بأمن المجتمع واستقراره وترابط أعضائه، كما نرى فيها جزءا أساسيا من أجزاء قضية العدل العام الذي يقوم عليه مجتمع المسلمين..

إن قيام الدولة بحقوق الضعفاء والفقراء، ومحاربتها لصور الاستفزاز الاجتماعي هو البديل الوحيد للصراع الاجتماعي والاقتصادي الذي تتبادل معه فئات المجتمع مواقع الظلم والاعتداء.

17- المسلمون والعالم :

إن ممثلي المدرسة الفكرية التي يصدر في إطارها هذا البيان يدركون أنهم لا يعملون في فراغ، ولا يمارسون تجربتهم في الإصلاح في عزلة عن سائر الناس.. فالمسلمون جزء من الإنسانية المعاصرة ومجتمعهم بالضرورة مشارك في شبكة واسعة من علاقات الجوار وتبادل المصالح، والتنافس على مواقع الكسب، ومواقع السيادة.. ولن تستطيع تجربة إصلاحية تمارس باسم الإسلام أن تعزل نفسها عن العالم.. فإن العصر لم يعد يسمح بهذه العزلة..كما أن تشابك المصالح لم يعد يمنح أحدا فرصة لممارستها.

إن انقسام دول العالم المعاصر إلى دول متقدمة وأخرى نامية ووجود خط فاصل بين الأغنياء والفقراء. وبين دول عملاقة بما تحمله من أدوات الضغط والتأثير وأسلحة العدوان والتدمير.. وأخرى مستضعفة أو ضعيفة..

كل ذلك من حقائق العلاقات الدولية التي لا ينبغي أن تغيب عن المتصدرين للإصلاح باسم الإسلام.

وإذا كانت الانقسامات السابقة تتداخل مع انقسامات وصراعات مذهبية وفكرية وعقدية.

فإن ممثلي هذه المدرسة الفكرية يرفضون الانحياز لأي من أطراف الصراعات الدولية.. ويرون في التوحد العربي، والتضامن، والتقارب الإسلامي القائم على الأخوة ما يسمح بإيجاد موقف دولي "متميز" وغير منحاز... ويعمل على تطوير تلك العلاقات بحيث لا تكون مجرد التعايش "وامتناع عن الاعتداء، وإنما تتحول إلى تعاون إيجابي على الخير وتبادل المنافع والعمل المشترك لإيجاد صيغ جديدة للعلاقات بين الشعوب تعين على تحقيق العدل في توزيع الثروات وتضع نهاية لعمليات النهب والاستغلال، كما ترسي قاعدة صلبة للتعاون في مجالات استخدام الموارد الطبيعية وترشيد استهلاكها ومقاومة الآثار الجانبية المادية والمعنوية لتقدم العلم والصناعة..

إن وضع هذه الرؤية الجديدة للعلاقات الدولية موضع التطبيق سوف يحتاج إلى اجتهاد جديد يتحرر من رواسب التاريخ ومن صيغ عديدة تركتها تلك الرواسب في ميراثنا الفقهي. إن شعار المرحلة الجديدة في علاقات المسلمين بغيرهم قول الله تعالى :

﴿يَأَيُّهَا النَّاسُ إِنَّا خَلَقْنَاكُمْ مِنْ ذَكَرٍ وَأُنْثَى وَجَعَلْنَاكُمْ شُعُوبًا وَقَبَائِلَ لِتَعَارَفُوا﴾.(الحجرات 13)

والتعارف الذي نسعى إليه ونعمل له ليس مجرد تعايش يوقف به نزيف الدم ويكف به أذى الأقوياء على الضعفاء.. وإنما هو تواصل إنساني قائم على الإيمان بوحدة الخلق ووحدة الخالق، والمساواة بين عباد الله، وحاجتهم جميعا إلى التعاون على البر والالتقاء على الخير والتسابق إلى العطاء.. ولا نملك بعد هذا كله إلا أن نرفع أصواتنا بنداء ربنا المنزل على نبينا ﴿يَأَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا اسْتَجِيبُوا لِلَّهِ وَلِلرَّسُولِ إِذَا دَعَاكُمْ لِمَا يُحْيِيكُمْ وَاعْلَمُوا أَنَّ اللَّهَ يَحُولُ بَيْنَ الْمَرْءِ وَقَلْبِهِ وَأَنَّهُ إِلَيْهِ تُحْشَرُونَ﴾ (الانفال 23).

ألا هل بلغنا اللهم فاشهد.

وآخر دعوانا أن الحمد لله رب العالمين.

حوار

مع الدكتور
عبدالعزيز بن عثمان التويجري
المدير العام للمنظمة الإسلامية للتربية والعلوم والثقافة (إيسيسكو)



◐ الإسلام عقيدة وشريعة، وهو أيضا ثقافة، هل توافقون على هذه العبارة الأخيرة، وما مفهومكم لها؟

– صحيح تماما أن الإسلام ثقافة وحضارة، كما هو عقيدة وشريعة ومنهج حياة متكامل. ومادام الإسلام رسالة هداية للناس كافة، فإن من مشمولات هذه الهداية، توجيه الحياة توجيها كاملا، وترشيد الإنسان ترشيدا شاملا، وهدايته الهداية التي لا ضلال بعدها.

إن الإسلام ثقافة، ما في ذلك شكّ قط، وللإسلام ثقافة إنسانية ذات خصائص ومميزات، هي ثقافة بناء الإنسان، وثقافة بناء المجتمع، وثقافة الخير والحق والجمال.

ويكفي أن نقول إن الإسلام نظام حياة متكامل، يستجيب لأشواق الروح، ولرغبات النفس، ولمتطلبات الفطرة السوية، لتكون للإسلام ثقافة بانية وفاعلة ومؤثرة، وكما أن للإسلام منهجا تربويا متميزا، فإن له كذلك منهجا ثقافيا متكاملا، يستند إلى القيم والمبادئ التي يتضمنها القرآن الكريم والسنة الصحيحة. إن الثقافة الإسلامية تنبع من قيم الإسلام ومبادئه أساسا، وتفيض عن شرائعه وتوجيهاته، فهي ليست ثقافة هامدة جامدة، وإنما هي ثقافة حيّة متحركة، لأنها جماع النشاط العقلي للإنسان، وخلاصة اجتهاداته في مضمار التعبير والإبداع وصنع الحضارة.

◐ ماهي في نظركم، أهم مميزات الإسلام/الثقافة، أو فلنقل : الثقافة الإسلامية؟

ـ للثقافة الإسلامية خصائص ومميزات تنفرد بها عن ثقافات الأمم والشعوب الأخرى؛ فهي أولا ثقافة تنتمي إلى هذا الدين الخاتم المحفوظ في كتاب الله العظيم وسنة نبيه الكريم، وهي ثانيا ثقافة نشأت في دار الإسلام وساهمت في إثرائها ونمائها وتطورها ورقيها شعوب شتى امتزجت ثقافاتها بالعقيدة الإسلامية، وبالقيم الإسلامية، وخالطت تقاليدها وعاداتها، الفضائل ومكارم الأخلاق التي جاء بها الإسلام، فأدّى هذا الامتزاج والاختلاط إلى ثراء كبير انفردت واصطبغت به الثقافة الإسلامية، وجعل منها ثقافة ذات شأن عظيم في تاريخ البشرية.

◐ كيف يمكن الاستفادة من الثقافة الإسلامية في مجهودات الإصلاح والنهضة والتقدم في العالم الإسلامي؟

ـ إن ثقافة هذه خصائصها وتلك مميزاتها، هي بكل تأكيد مصدر قوة للمجتمع، وطاقة شحن للإنسان. ولقد كانت الثقافة الإسلامية عبر العصور، ثقافة إصلاح وتهذيب، وثقافة بناء وتطوير، وثقافة تقدم ورقي، تؤسس للنهضة، وتخدم الأهداف الخيرة للإنسان.

والاستفادة من الثقافة الإسلامية في تقوية مجهودات الإصلاح والنهضة والتقدم التي تتوالى في العالم الإسلامي، تكون باستلهام قيم هذه الثقافة، وباستيعاب مضامينها، وبالاهتداء بالمبادئ والمثل والمعاني السامية التي تقوم عليها.

وأشير بهذه المناسبة إلى أن من أهداف المنظمة الإسلامية للتربية والعلوم والثقافة، العمل على جعل الثقافة الإسلامية محور مناهج التعليم في جميع مراحله ومستوياته، وتسير المنظمة في هذا الاتجاه لتحقيق هذا الهدف الهام، من خلال برامج خطة العمل، التي وإن تعددت مجالاتها وتنوعت

مناهجها، فإنها تصب في اتجاه واحد، وهو دعم الثقافة الإسلامية دعما قويا، وحماية استقلال الفكر الإسلامي من عوامل الغزو الثقافي والتشويه، وذلك عملا بما جاء في ميثاق المنظمة الإسلامية.

والعالم الإسلامي اليوم في حاجة ماسة إلى الاستفادة من الثراء الزاخر الذي تمتاز به الثقافة الإسلامية، وذلك لاستكمال البناء الحضاري، ولتطوير النهضة، ولتقوية جهود التنمية الإنسانية الشاملة، خصوصا في مجالات التربية والعلوم والثقافة.

⊕ ما موقع اللغة العربية ضمن منظومة الثقافة الإسلامية، خاصة وأنتم تعلمون أن قدرا كبيرا من الثقافة الإسلامية مكتوب ومنطوق بغير العربية، كما هو الشأن في البلدان الإسلامية غير العربية؟

– اللغة العربية هي لغة الإسلام، لغة القرآن الكريم، ولغة رسول الله صلى الله عليه وسلم، ولغة الصلاة والعبادات والشعائر كلها، وهي لغة الصحابة والعرب الذين فتحوا البلدان، ونشروا الدين، ومدوا إشعاعه إلى العالم. ولقد كتب المسلمون من غير العرب، من فطاحل العلماء والفقهاء والأدباء والشعراء ـ كتبوا جميعا باللغة العربية أعظم المؤلفات وأروع التصانيف، حين كانت اللغة العربية لغة العلم والثقافة والمعرفة، وحين كان المسلمون يبدعون الثقافة، وينتجون العلم، ويصنعون المعرفة، ويبنون الحضارة.

ولكن اللغة العربية تراجعت عن مكانتها هذه، بفعل التراجع الحضاري العام الذي طبع حياة المسلمين في عصور سالفة. ومع ذلك بقي الحرف العربي قوام لغات الشعوب الإسلامية غير الناطقة بالعربية. وبعض هذه اللغات استمرت تكتب بالحرف العربي، إلى اليوم، وبعضها الآخر استبدلت الحرف اللاتيني بالحرف العربي. وهنا لابد من الإشارة **إلى أن المنظمة الإسلامية للتربية والعلوم والثقافة، تعمل في تنفيذ برنامج ثقافي وحضاري بالغ الأهمية، يُعْنَى بإعادة كتابة لغات الشعوب الإسلامية بالحرف العربي. وقد حققت المنظمة الإسلامية في هذا المجال إنجازا كبيرا، يتمثل في إعادة الحرف العربي إلى ست عشرة (16) لغة إفريقية تتحدث بها شعوب إسلامية.** وسنبدأ قريبا إن شاء الله في العمل في لغات الشعوب الإسلامية بالدول المستقلة حديثا في آسيا الوسطى التي كانت تابعة للاتحاد السوفياتي السابق، وذلك بالتعاون مع البنك الإسلامي للتنمية وجمعية الدعوة الإسلامية العالمية، من أجل إعادة كتابة لغات هذه الشعوب المسلمة بالحرف العربي. وأقول إعادة الكتابة، لأن هذه اللغات كانت تكتب في الأصل بالحرف العربي، في الفترة ما قبل الاستعمار.

إن اللغة العربية هي وعاء الثقافة الإسلامية، ولذلك وجب تضافر الجهود لنشرها وتعميم تعليمها لغير الناطقين بها. ومن حسن الحظ، أن المنظمة الإسلامية للتربية والعلوم والثقافة، لها في هذا المجال مساهمة كبيرة وعمل دائب موصول.

⊕ هل نستطيع من خلال ما سبق، أن نتحدث عن ثقافة إسلامية عالمية؟

– يمكن أن نتحدث عن ثقافة إسلامية عالمية من زاويتين؛ أولا من حيث عالمية الإسلام، بحكم أنه رسالة إلى البشرية قاطبة، ودين الله إلى الناس كافة، له مناهجه في الحياة والفكر والثقافة وفي جميع مناشط الإنسان، وثانيا من حيث طبيعة الثقافة الإسلامية في حد ذاتها، بحسبانها ثقافة ذات أبعاد إنسانية.

وعلى مستوى آخر، فإن الثقافة الإسلامية هي بالضرورة ثقافة العالم الإسلامي، وهو العالم الرحب الشاسع، الذي ينضوي تحت لوائه المسلمون حيثما كانوا، سواء أكانوا في داخل البلدان الإسلامية، أم في البلدان غير الإسلامية. وبهذا المفهوم الواقعي والحقيقي للعالم الإسلامي، **فإن الثقافة الإسلامية ثقافة عالمية ما في ذلك شك قط.**

يمكن النظر إلى الموضوع من زاوية أخرى، وهي مدى تأثير الثقافة الإسلامية في ثقافات العالم المعاصر، ذلك أننا والمنصفين من العلماء والمفكرين والباحثين، نؤمن بأن للثقافة الإسلامية فضلا لا ينكر على الثقافات الإنسانية، على تعدد مشاربها، وتنوع مصادرها، واختلاف اتجاهاتها.

⊕ كيف ترون موقع الثقافة الإسلامية بالقياس إلى الثقافات العالمية الأخرى؟ وكيف ترون

العلاقات التبادلية بين الثقافة الإسلامية وغيرها من الثقافات؟

– الحوار والتواصل هما أصلان ثابتان من أصول الثقافة الإسلامية؛ فهذه الثقافة بحكم أنها إنسانية المنزع عالمية الرسالة، فإنها تنفتح على ثقافات الأمم والشعوب دون استثناء، ومن موقع التميز والتفرد.

إن الثقافة الإسلامية لابد وأن تكون ثقافة حوار في المقام الأول، تتواصل مع الثقافات الإنسانية، دون أن تتخلى عن مقوماتها، بل إن هذا التواصل يمد الثقافة الإسلامية بأسباب النمو والارتقاء، ويكسبها على الدوام الصحة والقوة والمناعة، وذلك بخلاف الانعزال والانكماش والانكفاء على الذات الذي يورث الضعف والهزال.

وينبغي أن يكون للثقافة الإسلامية موقع متميز في النظام الثقافي العالمي، يتناسب والرسالة السامية التي تحملها هذه الثقافة، والقيم النبيلة التي تنبني عليها.

⊙ حضرتم مؤخرا المؤتمر العالمي الذي رعته جامعة أكسفورد البريطانية حول عالمية الثقافة، ما هي أهم الخلاصات والاستنتاجات التي خرجتم بها من هذا المؤتمر؟ وكيف كان الحضور الإسلامي فيه؟

ـ حضرت في الفترة الأخيرة، مؤتمرا عالميا نظمه مركز أكسفورد للدراسات الإسلامية في لندن، حول موضوع ذي أهمية بالغة، هو (**عَوْلَمَة الثقافة وانعكاساتها على العالم الإسلامي والغرب**). وقد عالج المؤتمر، الذي حضرته نخبة راقية من رجالات الفكر والثقافة والرأي في العديد من البلدان الأوربية والأمريكية، ومن الدول العربية والإسلامية –عالج قضية جديدة من القضايا التي تملأ الساحة الثقافية والمنتديات العلمية العالمية، وأعني بها **عَوْلَمَة (Globalisation)**، وهو معنى قريب من الكونية، أي جعل الثقافة عالمية، أو كونية.

وفي نظري، إن أهم الاستنتاجات التي تمخض عنها هذا اللقاء هي عدم قبول غالبية المشاركين فيه هيمنة أي ثقافة منفردة على العالم، مهما كان تميزها أو قدرة من يدعو إلى فرضها ماديا وسياسيا، وتأكيدهم على ضرورة احترام التعددية الثقافية والتنوع الحضاري، وحاجة كل ثقافة إلى التفتح عل الثقافات الأخرى والتفاعل معها في إطار التعارف والتعاون الإنسانيين.

لقد طرح الطرف الإسلامي في هذا المؤتمر، خلاصات وافية لاتجاهات الثقافة الإسلامية، وقدم المفكرون العرب والمسلمون المشاركون في هذا المؤتمر، وكل من موقعه وبأسلوبه، الرؤية الإسلامية الصحيحة إلى قضية عولمة الثقافة، مؤكدين على إبراز الخصوصيات الثقافية للعالم الإسلامي.

> عن أبي موسى رضي الله عنه قال: قال النبي صلى الله عليه وسلم :
> "مثل ما بعثني الله به من الهدى والعلم كمثل غيث أصاب أرضا :
> فكانت منها طائفة طيبة قبلت الماء فأنبتت الكلأ، والعشب الكثير.
> وكان منها أجادب، أمسكت الماء، فنفع الله بها الناس، فشربوا منها، وسقوا وزرعوا.
> وأصاب طائفة منها أخرى إنما هي قيعان: لا تمسك ماء، ولا تنبت كلأ.
> فذلك مثل من فقه في دين الله، ونفعه ما بعثني الله به، فعلم وعلم.
> ومثل من لم يرفع بذلك رأسا، ولم يقبل هدى الله الذي أرسلت به."
> (متفق عليه)

أخبار ثقافية

تقرير عن الدورة العلمية التدريبية

لفائدة الأساتذة الباحثين في الدراسات الإسلامية المنعقدة في رحاب كلية الآداب والعلوم الإنسانية بالرباط من 08 إلى 14 ذي القعدة 1415هـ / 08 - 14 أبريل 1995م

بفضل من الله تعالى وعونه، نظمت جمعية خريجي الدراسات الإسلامية العليا، بتعاون مع المعهد العالمي للفكر الإسلامي وكلية الآداب والعلوم الإنسانية بالرباط والمنظمة الإسلامية للتربية والعلوم والثقافة (إيسيسكو)، دورة علمية تدريبية لفائدة مجموعة من الأساتذة الباحثين في الدراسات الإسلامية مع بعض الأساتذة الباحثين في العلوم الإنسانية واللغوية.

1. أشغال الدورة:

وقد استمرت أشغال هذه الدورة ابتداء من الساعة التاسعة صباحا من يوم 08 أبريل 1995 إلى الساعة التاسعة ليلا من يوم 14 أبريل 1995، بمعدل ثماني ساعات من العمل يوميا، بقاعة الاجتماعات بكلية الآداب والعلوم الإنسانية بالرباط.

2. حفل الافتتاح:

عقدت جلسة الافتتاح بمدرج الشريف الإدريسي، بكلية الآداب والعلوم الإنسانية بالرباط، برئاسة الأستاذ محمد بلبشير رئيس جمعية خريجي الدراسات الإسلامية العليا، وممثل المعهد العالمي للفكر الإسلامي بالمغرب.

وفي بداية الحفل تلا الأستاذ محمد بنكيران آيات بينات من الذكر الحكيم، ثم تناول الكلمة الأستاذ الدكتور مصطفى الزباخ، نيابة عن معالي السيد المدير العام للمنظمة الإسلامية للتربية والعلوم والثقافة (إيسيسكو)، ثم تناول الكلمة الأستاذ فاروق حمادة رئيس شعبة الدراسات الإسلامية، باسم السيد قيدوم كلية الآداب والعلوم الإنسانية بالرباط، ثم تناول الكلمة الأستاذ محمد بلبشير، باسم جمعية خريجي الدراسات الإسلامية العليا والمعهد العالمي للفكر الإسلامي.وقد أعرب كل المتحدثين عن إعجابهم بهذه المبادرة وعن ترحيب الهيئات التي يمثلونها بهذا العمل الجاد، وعن دعمهم له، واستعدادهم للمشاركة فيه وفي أمثاله من المبادرات التي تخدم البحث العلمي في الوطن العربي والإسلامي.

وبعد الكلمات الافتتاحية رفعت الجلسة لتناول الشاي وزيارة معرض إصدارات الكلية والمعهد العالمي للفكر الإسلامي الذي أقيم على هامش الدورة.

3. محاور الدورة:

وقد تناولت جلسات هذه الدورة بالبحث والدرس والمناقشة، المحاور التالية:

1 - النظرية المعرفية الإسلامية وقضايا أسلمة العلوم.

2 - مناهج التعامل مع القرآن الكريم والسنة النبوية، وكيفية الاستفادة منها في العلوم الاجتماعية.

3 - مناهج البحث العلمي عامة، ومناهج البحث العلمي في الدراسات الإسلامية خاصة.

4 - الفقه الإسلامي وواقع الحياة المعاصرة.

5 - التعامل مع التراث.

6 - التعامل مع الفكر الغربي العلماني.

7 - قضايا المفاهيم و المصطلحات.

4. الأساتذة المحاضرون:

وشارك في تقديم المحاضرات والعروض، في هذه المحاور، الأساتذة:

1 - الدكتور طه جابر العلواني رئيس المعهد العالمي للفكر الإسلامي.

2 - الأستاذ محمد بلبشير أستاذ الفكر الإسلامي بشعبة الدراسات الإسلامية بكلية الآداب والعلوم الإنسانية بالرباط، ورئيس جمعية خريجي الدراسات الإسلامية العليا.

3 - الدكتور فاروق حمادة رئيس شعبة الدراسات الإسلامية بالرباط.

4 - الدكتور عبدالوهاب المسيري الأستاذ المتخصص في الأدب العبري والفكر الصهيوني والفكر الغربي بجامعة القاهرة.

5 - الدكتور مصطفى الزباخ مدير التربية بالمنظمة الإسلامية للتربية والعلوم والثقافة (إيسيسكو).

6 - الدكتور طه عبدالرحمان الأستاذ بشعبة الفلسفة بكلية الآداب والعلوم الإنسانية بالرباط.

7 - الدكتور سعيد بنسعيد العلوي الأستاذ بشعبة الفلسفة بكلية الآداب والعلوم الإنسانية بالرباط.

8 - الدكتور بنسالم حميش الأستاذ بشعبة الفلسفة بكلية الآداب والعلوم الإنسانية بالرباط.

9 - الدكتور الشاهد البوشيخي رئيس شعبة اللغة العربية وآدابها، ومدير معهد الدراسات المصطلحية، بكلية الآداب والعلوم الإنسانية بفاس - ظهر المهراز.

10 - الدكتور إدريس الناقوري نائب قيدوم كلية الآداب والعلوم الإنسانية بالجديدة.

11 - الدكتور أحمد أبو زيد أستاذ بشعبة الدراسات الإسلامية بكلية الآداب والعلوم الإنسانية بالرباط.

12 - الدكتور المهدي الوافي قيدوم كلية اللغة العربية بمراكش (سابقا) والأستاذ بكلية الحقوق بمراكش.

13 - الدكتور محمد جميل الأستاذ بكلية الشريعة بأكادير.

14 - الدكتور الحسين آيت سعيد رئيس شعبة الدراسات الإسلامية بكلية الآداب والعلوم الإنسانية بمراكش.

15 ـ الدكتور أحمد العماري أستاذ التاريخ الحديث بكلية الآداب والعلوم الإنسانية بفاس ـ ظهر المهراز.

16 ـ الدكتور أحمد الريسوني الكاتب العام لجمعية خرجيّي الدراسات الإسلامية العليا بكلية الآداب والعلوم الإنسانية بالرباط، وأستاذ بشعبة الدراسات الإسلامية بنفس الكلية.

17 ـ الأستاذ نصر محمد عارف أستاذ العلوم السياسية بكلية الاقتصاد والعلوم السياسية بجامعة القاهرة.

18 ـ الأستاذ أحمد عبادي أستاذ بشعبة الدراسات الإسلامية بكلية الآداب والعلوم الإنسانية بمراكش.

19 ـ الأستاذ محمد قجوي أستاذ بشعبة الدراسات الإسلامية بكلية الآداب والعلوم الإنسانية بالجديدة.

20 ـ الأستاذ محمد عمراني حنشي باحث في الدراسات القرآنية والحديثية.

5. ورشات العمل:

بالإضافة إلى المحاضرات والندوات التي أسهم فيها الأساتذة المذكورون أعلاه، فقد نُظِّمت على هامشها ولتعميق النقاش في قضاياها ورشات عمل كان الأساتذة الحاضرون ينقسمون فيها إلى مجموعتين أو ثلاث مجموعات. يجتمع الأساتذة كلهم بعدها لسماع تقاريرها ومناقشتها مرة أخرى بشكل جماعي.

وقد أسهم في إدارة هذه الورشات كل من الأساتذة:

.الدكتور عمر كسولي، مسؤول إداري بالمعهد العالمي للفكر الإسلامي.

ـ الأستاذ محمد بريش، باحث في مآلات العالم الإسلامي وخبير مختص في الفكر الإسلامي.

ـ الأستاذ ناجي بنحاج الطاهر، الأستاذ الباحث بالمعهد العالمي للفكر الإسلامي.

ـ الدكتور محمد عزالدين توفيق، أستاذ علم النفس بكلية الآداب و العلوم الإنسانية بالدار البيضاء ـ بنمسيك.

ـ الأستاذ عبدالناصر السباعي، أستاذ علم النفس بكلة الآداب والعلوم الإنسانية بفاس ـ ظهر المهراز..

ـ الأستاذ محمد يتيم، أستاذ باحث في علوم التربية.

6. عروض حول أطروحات دكتوراه الدولة:

كما تضمنت أشغال الدورة مناقشة عروض وتقارير حول أربع أطروحات للدكتوراه، في طور الإعداد، تقدم بها أصحابها الأساتذة: سعيد شبار وزكريا المرابط ومصطفى رياح ومصطفى فوضيل.

7. لقاءات مفتوحة:

وعلى هامش الدورة وطيلة أيامها ولياليها، فتح المجال للأساتذة والطلبة الباحثين لإجراء لقاءات علمية فردية وجماعية مع الأساتذة ضيوف الدورة. واستمرت هذه اللقاءات إلى غاية يوم الإثنين 1995/4/17

وقد استفاد من هذه الدورة حوالي ستين أستاذا وعدد من الطلبة الباحثين.

8. حفل الاختتام:

انعقد حفل الاختتام يوم الجمعة 1995/4/14 من الساعة السادسة والنصف مساء إلى الساعة التاسعة ليلا وبعد حفل الشاي الذي أقامته الكلية للحاضرين تم الرجوع إلى قاعة الاجتماعات لمتابعة حفل الاختتام الذي تضمن مايلي:

ـ تلاوة آيات من القرآن الكريم، تلاها الأستاذ محمد بنكيران.

ـ كلمات الهيئات المنظمة للدورة، ألقاها الأساتذة: د. طه جابر العلواني ود. فاروق حمادة ود.أحمد الريسوني.

ـ كلمة باسم الأساتذة المحاضرين ألقاها محمد جميل.

ـ كلمة باسم الأساتذة المشاركين، ألقاها محمد يتيم.

ـ كلمة باسم أساتذة الدراسات الإسلامية، ألقاها الأستاذ إبراهيم رضا.

ـ كلمة باسم أساتذة العلوم الإنسانية، ألقاها الأستاذ محمد مغراوي.

ـ قصيدة بالمناسبة، ألقاها الأستاذ الشاعر عبدالرحمن عبدالوافي.

ـ توزيع الكتب المهداة للأساتذة المشاركين من قبل المنظمة الإسلامية للتربية والعلوم والثقافة (إيسيسكو) والمعهد العالمي للفكر الإسلامي.

وقد اجمعت كلمات الاختتام على التنويه بهذه المبادرة الرائدة، وبمستواها العلمي الرفيع، وقد عبّر كل المتحدثين في هذا الحفل الاختتامي عن شكرهم وامتنانهم لكل من أسهموا في تنظيم هذه الدورة، وإدارتها من هيئات وأفراد.

كما عبّروا جميعا عن رغبتهم وتطلعهم في أن يتكرر انعقاد هذه الدورة مرات أخرى، وأن يستفيد منها عدد آخر من الأساتذة والباحثين، الذين لم يتح لهم الاستفادة من هذه الدورة.

حرر بالرباط يوم 17 ذي القعدة 1415هـ /18 أبريل. 1995

ندوة : تحقيق التراث المغربي الأندلسي : حصيلة وآفاق

تكريما للدكتور محمد بنشريفة، نظمت كلية الآداب والعلوم الإنسانية، بجامعة محمد الأول بوجدة، ندوة علمية دولية في موضوع : تحقيق التراث المغربي الأندلسي : حصيلة وآفاق ـ تميزت بمشاركة مجموعة من الأساتذة الباحثين من كليات الآداب بفاس ووجدة، والدار البيضاء، والرباط، ومن جامعات تونسية وليبية وأردنية وسعودية وانجليزية، ومنهم عدد من أصدقاء المحتفى به وتلامذته.

محاور الندوة وعروضها

المحور الأول : علم التحقيق : الأصول والمنهج.

- الجلسة الأولى : 1) ـ البحث العلمي ومعضلة النص : الدكتور الشاهد البوشيخي. كلية الآداب ـ ظهر المهراز ـ فاس.

2) ـ أدوات عمل المحقق : الأستاذ عبدالحفيظ منصور : مركز التوثيق ـ تونس.

3) ـ ثقافة محقق المخطوطات العربية : (التكوين والمصادر) ـ الدكتور عبدالحميد الهرامة ـ كلية الدعوة الإسلامية ـ طرابلس ـ ليبيا.

4) ـ مصطلح التحقيق ومشتقاته في استعمال محققي التراث المغربي الأندلسي : الأستاذ مصطفى اليعقوبي ـ كلية الآداب ـ وجدة.

-المحور الثاني : قراءة في أعمال مغربية أندلسية منشورة : التارخ :

-الجلسة الثانية : وكان عروضها كما يلي :

- الترجمة في الغرب الإسلامي : فنها ووظيفتها في حفظ التراث وتحقيقه : الأستاذ أحمد حدادي ـ كلية الآداب ـ وجدة.

- قراءة نقدية في نشرة الأستاذ اسماعيل العربي لقطعة من كتاب المقتبس لابن حيان : الأستاذ مصطفى الغديري ـ كلية الآداب ـ وجدة.

-الدراسات الفلكية في المغرب على عهد بني مرين : الأستاذ محمد المنوني. كلية الآداب ـ الرباط.

- الجلسة الثالثة : تتمة للمحور السابق في مجال اللغة والأدب، وقدمت خلالها العروض الآتية :

-ملامح الاجترار في التراث النحوي الأندلسي : الدكتور رشيد بلحبيب ـ كلية الآداب ـ وجدة.

-صورة المرأة في أمثال العوام للزجالي : الدكتورة عصمت دندش. كلية الآداب ـ الرباط.

- دواوين الشعر الأندلسي بين التحقيق العلمي المنهجي والنشر التجاري السريع : الدكتور جمعة شيخة ـ المكتبة الوطنية ـ تونس.

- قراءة نقدية في تحقيق ديوان ابن الجنان الأندلسي : الدكتور أحمد المصباحي ـ كلية الآداب ـ عين الشق ـ الدار البيضاء.

- المحور الثالث : جهود الباحثين في تحقيق التراث المغربي الأندلسي :

- الجلسة الرابعة : وعروضها :

- المستشرقون وتحقيق النصوص : الدكتور حسن الأمراني ـ كلية الآداب ـ وجدة.

- التراث اللساني العربي العبري في الغرب الإسلامي : الدكتور محمد المدلاوي ـ كلية الآداب ـ وجدة.

- جهود المستعربين الفرنسيين في نشر التراث المغربي : الأستاذ محمد قاسمي كلية الآداب ـ وجدة.

- أوهام حاجي خليفة في كتابه كشف الظنون من خلال المؤلفات الأندلسية : الدكتور مقداد رحيم ـ كلية الآداب ـ ليبيا.

- المحور الرابع : جهود الدكتور بنشريفة في خدمة التراث المغربي الأندلسي:

- الجلسة الخامسة : وعروضها هي :

- جهود الدكتور محمد بنشريفة في خدمة اللغة العربية بالمغرب : الدكتور محمد قرقزان : الايسيسكو ـ الرباط.

- جهود الدكتور محمد بنشريفة في خدمة التراث النقدي الأندلسي : الدكتور على لغزيوي-كلية الآداب-ظهر المهراز فاس.

- منهج الدكتور بنشريفة في تحقيق النصوص من خلال نموذج الذيل والتكملة لابن عبدالملك المراكشي : الأستاذ مصطفى السلاوي ـ كلية الآداب ـ وجدة.

- تراجم إفريقية في كتابات الدكتور محمد بنشريفة : الدكتورة نجاة المريني ـ كلية الآداب ـ الرباط.

- طريقة الدكتور محمد بنشريفة في دراسة التراث : الدكتور عزالدين عمر موسى ـ كلية الآداب ـ الرياض.

- المحور الخامس : واقع التحقيق وآفاقه بين مبادرات الأفراد وجهود المؤسسات.

-الجلسة السادسة : وكانت عروضها كما يلي :

- تجربتي في تحقيق كتاب التبيان للأمير عبدالله بن بلقين : الدكتور أمين توفيق الطيبي ـ الكلية الإسلامية ـ لندن.

- جذوة المقتبس للحميدي : نسخة جديدة تحت التحقيق : الدكتور عبدالمالك الشامي ـ كلية الآداب ـ ظهر المهراز فاس.

- المشكلات التي يواجهها محقق التراث الأندلسي : الدكتور صلاح جرار. كلية الآداب ـ عمان ـ الأردن.

- تحقيق كتاب نكتة الأمثال ونفثة السحر الحلال : لابن الربيع الكلاعي : الدكتورة ثريا لهي ـ كلية الآداب الرباط.

وختمت الندوة بجلسة سابعة خاصة بشهادات أصدقاء الدكتور محمد بنشريفة وبعض تلاميذه، وتوالى على تقديمها كل من الدكتور عباس الجراري ـ الأستاذ محمد المنوني ـ الأستاذ مصطفى الشابي ـ الدكتور محمود علي مكي (بالنيابة) ـ الدكتور عبدالرحمن حوطش ـ الأستاذ أحمد حدادي. وكذلك ألقى بعض الشعراء مقاطع من أشعارهم مشاركة منهم في تكريم الدكتور بنشريفة الذي كان له فضل الإشراف على انطلاقة جامعة محمد الأول بوجدة. وإدارة كلية الآداب بها

إلى المهتمين
بقضايا الفكر الإسلامي

يسر مجلة "الهدى" أن تخبركم بأنها تعتزم العمل على مواكبة التطورات الفكرية الراهنة استجابة لتطلعات القراء وشعورا بنوعية المرحلة الحالية. فمن أجل أن يحظى الفكر الإسلامي بموقع مناسب، ومن أجل ضمان فاعليته لا مناص من أن يكون فكرا قويا تتجلى قوته في طبيعة القضايا التي يتناولها والعمق الذي يعالجها به، وسلامة ونوعية النتائج التي يحققها.

ولئن كان الفكر الإسلامي في ديارنا أبعد من أي يحظى بموقعه المناسب، فإننا نسعى – بمساعدتكم– أن نرقى بهذا الفكر إلى المستوى اللائق، وذلك بتجاوزما كان من الكتابة مبتذلا أو مكرورا أو سطحيا، وبالتركيز على تناول القضايا ذات الصلة بواقعنا بما يكفي من الجدية والعمق.

لذلك نرجو من أخوتكم مساعدتنا على تطوير المجلة للنهوض بمهامها على أحسن وجه بالإسهام في الكتابة على صفحاتها، وبحث كل المهتمين بقضايا الفكر الإسلامي الذين تربطهم بهم صلة على إثراء المجلة بمقالاتهم وأراءهم. ويسر المجلة أن تفتح لكم مجال الكتابة في المحاور الآتية :

–الإسلام والمسألة العلمية

–الإسلام والمسألة التربوية

–الإسلام والمسألة الإعلامية

–الإسلام والمسألة الاقتصادية

–الإسلام والمسألة الإدارية

–الإسلام والمسألة الاجتماعية

–الإسلام والمسألة النقابية

–الإسلام والمسألة السياسية

الإسلام والمشكلة الحضارية

ولا يفوتنا في الأخير أن نشكر لكم كل مجهود، وأن نرحب بمقترحاتكم وأفكاركم، والله من وراء القصد وهو يهدي السبيل.